الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضوع:

إشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي

دراسة حالة مجمع صيدال

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص: مالية و محاسبة

من إعداد

وعراب علي

تحت إشراف

الدكتور شيخي بلال

لجنة المناقشة:

د/ يحياوي سمير	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة البويرة	رئيسا
د/شيخي بلال	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة بومرداس	مشرفا مقررا
د/غزيباون علي	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة البويرة	ممتحنا
د/سفير محمد	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة البويرة	ممتحنا
د/العرابي حمزة	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة البليدة 02	ممتحنا
د/سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر قسم –أ–	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2017-2018

كلمة شكر

أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف الدكتور "شيخي بلال" على نصائحه إرشاداته و صبره معي.

الشكر موصول أيضا إلى عمال مجمع صيدال و شركة إيبيرال و بالأخص السيد "دمدوم أحسن".

الشكر أخيرا لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر		2
الفهرس		4
قائمة الأشكال		8
قائمة الجداول		10
قائمة الملاحق		13
قائمة المختصرات		14
مقدمة عامة		16
الفصل الأول: مدخل نظري إلى المحاسبة وفق معايير الإبلاغ المالي		
تمهيد		25
المبحث الأول	**أصل و طبيعة المحاسبة**	26
المطلب الأول	تطور المحاسبة كفرع من فروع المعرفة	26
المطلب الثاني	النظريات المحاسبية	28
المطلب الثالث	المبادئ الأساسية للمحاسبة	31
المبحث الثاني	**المعلومات و الإفصاح المالي**	34
المطلب الأول	مفاهيم حول المعلومات في المحاسبة	34
المطلب الثاني	احتياجات المعلومات للأطراف ذات العلاقة	38
المطلب الثالث	الإطار التصوري للمعلومات المالية	40
المبحث الثالث	**الهيئات الخاصة بمعايير المحاسبة على المستوى الدولي**	44
المطلب الأول	هيئات معايير المحاسبة: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)	44
المطلب الثاني	اعتماد معيار محاسبي حسب IASB و FASB	53
المطلب الثالث	تطبيق و انتشار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في العالم	56
خلاصة الفصل		60
الفصل الثاني: تقييم فارق الحيازة عند تجميع المؤسسات حسب معايير المحاسبة الدولية		
تمهيد		62

المبحث الأول	**فارق الحيازة كعنصر من العناصر غير المادية**	63
المطلب الأول	الأصول غير المادية	63
المطلب الثاني	أهم تصنيفات الأصول غير المادية	68
المطلب الثالث	التقييم و الاعتراف بالأصول غير المادية	75
المبحث الثاني	**طبيعة أصل فارق الحيازة من المعيار (IAS 22) إلى (IFRS 3) إلى النسخة المعدلة من (IFRS3)**	78
المطلب الأول	المكونات الأساسية لفارق الحيازة	78
المطلب الثاني	فارق الحيازة في المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22	85
المطلب الثالث	التعديلات المدخلة بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3	91
المبحث الثالث	**التطورات التي عرفتها معالجة فارق الحيازة**	94
المطلب الأول	تغيير منطق التفكير بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي3 IFRS	94
المطلب الثاني	توزيع تكلفة الحيازة و الضرائب المؤجلة الخاصة بفارق الحيازة	98
المطلب الثالث	دراسة تطبيقية توضيحية للتعديلات الجديدة المدخلة	104
خلاصة الفصل		108
الفصل الثالث: المعالجة اللاحقة لفارق الحيازة		
تمهيد		110
المبحث الأول	**متابعة قيمة فارق الحيازة: من الإهتلاك إلى خسائر القيمة**	111
المطلب الأول	إهتلاك فارق الحيازة	111
المطلب الثاني	انخفاض قيمة فارق الحيازة	118
المطلب الثالث	فارق الحيازة: الإهتلاك أو خسارة القيمة؟	127
المبحث الثاني	**مسائل خاصة ذات علاقة بفارق الحيازة**	131
المطلب الأول	الإبلاغ المالي عن فارق الحيازة	131
المطلب الثاني	إدارة النتائج من خلال فارق الحيازة	134
المطلب الثالث	تدقيق فارق الحيازة و معالجته المقارنة	136
المبحث الثالث: فارق الحيازة من المنظور المالي		143
المطلب الأول	فارق الحيازة المحتسب في عمليات تقييم المؤسسات	143

المطلب الثاني	حساب فارق الحيازة	147
المطلب الثالث	طرق حساب فارق الحيازة	154
خلاصة الفصل		156
الفصل الرابع: تحديد و تقييم فارق الحيازة في مجمع صيدال		
تمهيد		158
المبحث الأول	**تقديم المشتري (المستحوذ) و الشركة المستحوذ عليها**	159
المطلب الأول	منهجية الدراسة التطبيقية	159
المطلب الثاني	تقديم المشتري (المستحوذ): مجمع صيدال	161
المطلب الثالث	تقديم الشركة المستحوذ عليها: شركة إيبيرال	165
المبحث الثاني	**فارق الحيازة الناشئ عن حيازة شركة إيبيرال**	169
المطلب الأول	فارق الحيازة المسجل على مستوى مجمع "صيدال"	169
المطلب الثاني	معالجة المساهمة الأولى في شركة إيبيرال	173
المطلب الثالث	تحديد سعر شراء المساهمة الثانية	179
المبحث الثالث	**حساب فارق الحيازة: من اكتساب السيطرة إلى متابعة القيمة**	186
المطلب الأول	إعادة تقييم التثبيتات المادية	186
المطلب الثاني	فارق الحيازة المسجل عن المساهمة الثانية	198
المطلب الثالث	إهتلاك و خسارة قيمة فارق الحيازة الناتج عن الحيازة الثانية	204
خلاصة الفصل		208
الخاتمة		210
الملاحق		215
قائمة المراجع		234

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	تركيبة و آلية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية	50
الشكل رقم (02)	إجراءات اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية	55
الشكل رقم (03)	تطور ثلاث فئات التثبيتات غير المادية بالمليون أورو	66
الشكل رقم (04)	رأس المال غير المادي في المؤسسة	70
الشكل رقم (05)	تحليل الفرق بين سعر الحيازة و القيمة المحاسبية للمؤسسة المستحوذ عليها	83
الشكل رقم (06)	مسار توزيع تكلفة الحيازة	100

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	تصنيف الأصول غير المادية حسب Sveiby	71
الجدول رقم (02)	التقارب بين التصنيف المحاسبي و غير المحاسبي للأصول غير المادية	74-73
الجدول رقم (03)	حساب فارق الحيازة حسب ANCC، VSB، CPNE	153
الجدول رقم (04)	تجهيزات وحدة التخزين و التكييف	167
الجدول رقم (05)	العناصر المكونة لخط التخزين و التكييف الثانوي	168
الجدول رقم (06)	أصول ميزانية الشركة "إيبيرال" سنة 2009	174
الجدول رقم (07)	خصوم ميزانية الشركة "إيبيرال"سنة 2009	175
الجدول رقم (08)	حساب الأصول المحاسبية الصافية لشركة "إيبيرال" لسنة 2009	177
الجدول رقم (09)	تحليل توزيع رؤوس الأموال الخاصة للشركة "إيبيرال"	178
الجدول رقم (10)	الميزانية أصول للسنوات 2010 و 2011	179
الجدول رقم (11)	الميزانية خصوم للسنوات 2010 و 2011	180
الجدول رقم (12)	حسابات النتائج للسنوات 2010 و 2011	181
الجدول رقم (13)	حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية لسنة 2011	182
الجدول رقم (14)	إعادة تقييم المباني	184
الجدول رقم (15)	إعادة تقييم معدات النقل الخفيفة	185
الجدول رقم (16)	تحديد قيمة السهم حسب الطريقة الذمية	185
الجدول رقم (17)	القيمة العادلة للجناح الإداري	187
الجدول رقم (18)	القيمة العادلة لجناح التخزين و التكييف	188
الجدول رقم (19)	القيمة العادلة لجناح الإنتاج	188
الجدول رقم (20)	تحديد فوائض (نواقص) القيمة على المباني	189
الجدول رقم (21)	تحديد قيمة الأراضي	190
الجدول رقم (22)	إعادة تقييم التثبيتات الجاري إنجازها	191
الجدول رقم (23)	إعادة تقييم معدات الإنتاج	192
الجدول رقم (24)	إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر	193
الجدول رقم (25)	تابع (01) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر	194
الجدول رقم (26)	تابع (02) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر	195

الجدول رقم (27)	تابع (03) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر	196
الجدول رقم (28)	إعادة تقييم التركيبات و التجهيزات الصناعية	197
الجدول رقم (29)	حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية المعاد تقييمها لسنة 2011	198

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (01)	الميزانية أصول "شركة إيبيرال سنة 2010"	215
الملحق رقم (02)	الميزانية خصوم "شركة إيبيرال سنة 2010"	216
الملحق رقم (03)	حسابات النتائج "شركة إيبيرال سنة 2010"	217
الملحق رقم (04)	الميزانية أصول "شركة إيبيرال سنة 2012"	218
الملحق رقم (05)	الميزانية خصوم "شركة إيبيرال سنة 2012"	219
الملحق رقم (06)	حسابات النتائج "شركة إيبيرال سنة 2012"	220
الملحق رقم (07)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 1	221
الملحق رقم (08)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 2	222
الملحق رقم (09)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 3	223
الملحق رقم (10)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 4	224
الملحق رقم (11)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 5	225
الملحق رقم (12)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 6	226
الملحق رقم (13)	جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 7	227
الملحق رقم (14)	وضعية التثبيتات في سنة 2014	228
الملحق رقم (15)	أسئلة الاستبيان	232-229

Sigles	Significations
IASB	International Accounting Standard Board
IAS	International Accounting Standard
IFRS	International Financial Reporting Standard
IASC	International Accounting Standard Committee
OICV	Organisation Internationale des Commissions de Valeurs
IFRSF	International Financial Reporting Standard Fondation
IFRIC	International Financial Reporting Interprétations Committee
SIFRS	Statments on Financial Accounting Standards
SAC	Standards Advisory Council
FASB	Financial Accounting Standards Board
US GAAP	Unité States Generally Accepted Accounting Principals
SIC	Standard Interpretations Committee
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
SEC	Securities and Exchange Commission
FAS	Financial Accounting Standard
PCN	Plan Comptable National
IBS	Impôt sur Bénéfice des Sociétés

مقدمة عامة

التطور الحاصل في تكنولوجيات المعلومات و الاتصال و زيادة حدة المنافسة، أدى في الحقيقة إلى تزايد عمليات تجميع المؤسسات بشكل لم يسبق له مثيل في الآونة الأخيرة، هذا النوع من العمليات تلجأ إليه المؤسسات في كثير من الأحيان، من أجل التمكن من البقاء تنافسية، تجاوز عدة قيود، تعزيز مواقعها التنافسية، الدخول إلى أسواق جديدة، التدويل، الحصول على كفاءات جديدة، بالإضافة إلى تنويع نشاطاتها. من المنطقي القول بأن المؤسسات، تكاد لا تتوقف عن البحث عن النمو و السعي نحو تحقيق التآزرات (synergies)، التي تسمح لها بتحسين فعاليتها الاقتصادية في إطار ما يعرف بالإستراتجية الدفاعية، في الواقع هناك عديد العمليات التي تحقق ما تبحث عنه هذه الشركات، غير أن أهمها تبقى عمليات الحيازة على مؤسسات أخرى، عمليات إعادة هيكلة الشركات و كذا عمليات الإندماج بين الشركات. حاليا، أصبحت حتى الأسواق تطلب و تشجع أكثر فأكثر المؤسسات، –خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008،– على البحث عن تحقيق أداء أفضل، من خلال اللجوء إلى عمليات التوسع الخارجي.

ففترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، تميزت بعوامل اقتصادية مشجعة لأصحاب المؤسسات، الذين اندفعوا نحو هذه العمليات سعيا منهم للمضي قدما و البحث عن مزيد من الفرص. إذ أنه، تم تسجيل عمليات اندماج و حيازة مؤسسات ضخمة في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال في قطاع المحروقات، المجمع البترولي و الغازي البريطاني (BG Group)، تمت الحيازة عليه من قبل العملاق البريطاني–الهولندي Royal Dutch Shell) في أفريل سنة 2015، كذلك المجمع المتخصص في الإعلام الآلي في الولايات المتحدة الأمريكية (Dell)، قام بعملية الحيازة الأكبر في قطاع التكنولوجيات في أكتوبر سنة 2015، لاختصاصي تخزين البيانات (EMC). أمام ازدهار عمليات الإندماج و التجميع هذه، يبقى من الضروري إيجاد الوسائل و الأدوات التي تمكن من ترجمتها محاسبيا، و لهذا فإن الهيئات الدولية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية لطالما حاولت، نشر و تطوير معايير محاسبية، تسمح بالتقييم الملائم و المتابعة اللازمة لمثل هذه العمليات.

إذا كانت عمليات الحيازة هذه لها وزنها و ثقلها اقتصاديا، فالأمر لا يختلف كثيرا في منظور معايير المحاسبة الدولية، إذ ينظر إلى عمليات تجميع المؤسسات على أنها تلك المعاملات التي يتم بموجبها الحصول على السيطرة على مؤسسة أخرى أو مجموعة من المؤسسات. في الواقع، عمليات تجميع المؤسسات هذه تتم في غالب الأحيان بمبالغ أكبر من القيم المحاسبية للشركات المستحوذ عليها فينتج فارق بين القيمتين يعرف بفارق الحيازة، المعايير المحاسبية الدولية خصصت معايير لتحكم و تنظم عمليات تجميع المؤسسات و فوارق الحيازة الناتجة عن هذه

العمليات، فكان أول المعايير المحاسبية التي تناولت الاعتراف بتجميع المؤسسات المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، الذي تم إصداره في سنة 1983 و تمت مراجعته في سنة 1998، هذا المعيار كان يوفر للمؤسسات استخدام طريقتين للاعتراف بتجميع المؤسسات؛ طريقة الحيازة، و تحت شروط تقيدية جدا، طريقة ضم المصالح. في وقت لاحق، و في إطار التقارب مع المعايير المحاسبية الأمريكية، تم إصدار معيار آخر و هو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 3) في سنة 2004، يتناول تجميع المؤسسات بمفهوم مغاير، إذ أدخل بموجبه تغييرات و تعديلات كبيرة، أهمها منع إهتلاك فارق الحيازة و استبداله باختبارات انخفاض القيمة السنوية. سنة 2008، تميزت بتنقيح معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، حيث جاءت هذه المراجعة كنتيجة لمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية، من أجل توحيد مواقفهما فيما يخص معالجة فارق الحيازة..

- **الإشكالية**

إشكالية تقييم فارق الحيازة، تجذب اهتمام كل من الهيئات المسؤولة عن إعداد المعايير، التي تحاول قدر الإمكان، جعل معالجة هذا الأصل أكثر ملائمة؛ المهنيين (المحاسبين و الخبراء المحاسبين و مدققي الحسابات...)، الذين يواجهون صعوبات في تقييم و تقدير مبالغ هذا الأصل و متابعة قيمته و الأكاديميين، الذين يعملون على حل هذه الصعوبات و محاولة تفسير طبيعة، أصل و نماذج تقييم هذا الأصل. بحثنا هذا يدخل بالضبط في إطار هذه المقاربة الأخيرة، حيث سيتم محاولة تسليط الضوء على مختلف المفاهيم المتعلقة بفارق الحيازة، و مستجدات المعايير المحاسبية الدولية، مع دراسة حالة أحد المجمعات الجزائرية المتخصصة في مجال إنتاج الأدوية. و لذلك، فإن أسئلة هذا البحث تطرح كما يلي:

كيف يتم تقييم فارق الحيازة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، و ما هي أهم الصعوبات المواجهة؟

هذا التساؤل الرئيسي يمكن تجزئته إلى أسئلة فرعية من أجل تسهيل فهمه و تحليله.

- **الأسئلة الفرعية**

1- ما التقييم المقترح لفارق الحيازة في إطار عمليات تجميع المؤسسات حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية ؟

2- ما هي طرق متابعة قيمة فارق الحيازة الأكثر ملائمة بالنسبة للشركات؟

3- هل يعتبر فارق الحيازة أصلا مفهوما و مطبقا بالشكل المناسب على مستوى مجمع "صيدال"؟

- **الفرضيات**

من أجل الانطلاق في هذا العمل، فإنه سيتم افتراض ما يلي:

* فارق الحيازة بالرغم من طبيعته غير المتجانسة فإنه يتم تقييمه كباقي الأصول غير المادية الأخرى.
* تجد الشركات صعوبات كبيرة عند القيام باختبارات خسائر القيمة السنوية في إطار عملية متابعة قيمة فارق الحيازة.
* المجمع "صيدال" يقوم بالاعتراف بأصل فارق الحيازة و يقوم بتقييمه وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية و يتحكم فيه.

- **أهمية الدراسة**

أهمية دراسة فارق الحيازة تأتي من الحصة المتزايدة لمبالغه التي تظهر في الكشوف المالية للمؤسسات، الأمر الذي يلفت الانتباه في الواقع، و يتطلب تقديم تفسيرات و تفاصيل عن أصل و طبيعة هذه القيم الكبيرة لهذا الأصل، من أجل تقييم المخاطر التي يمكن أن تنتج عن الاعتراف بهذا الأصل غير المادي ذات المبالغ المعتبرة.

و من هذا يبرر اختيارنا لموضوع فارق الحيازة ب:

* أولا، المساهمة في ظل نقص الأبحاث و الدراسات حول هذا الأصل في الجزائر، في محاولة الفهم الجيد لفارق الحيازة؛ وفقا لما تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية؛
* ثانيا، تسليط الضوء على طرق تقييم فارق الحيازة و متابعة قيمته حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية، مع القيام بنوع من المقارنة مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي؛
* ثالثا، الإشارة إلى أهم نقائص النظام المحاسبي المالي، فيما يخص معالجة فارق الحيازة مع إبراز أهم النقاط الغامضة التي تحتاج إلى شرح و توضيح من قبل الهيئة الوطنية للمعايير المحاسبية؛
* رابعا، تقييم الآثار المترتبة عن المعالجة المحاسبية الحالية لفارق الحيازة، من خلال التطرق للمواضيع المختلفة التي قد تتأثر بالاعتراف بهذا الأصل؛
* و أخيرا، على المستوى التطبيقي، إعطاء فكرة عما يتم تطبيقه من قبل مجمع "صيدال"، و ما ينبغي تطبيقه وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية ، فيما يتعلق بتجميع المؤسسات و تقييم فارق الحيازة، كما يأمل أن يوفر

هذا العمل أيضا ما يشبه دليلا توضيحيا لعمليات تحديد فارق الحيازة، بداية من تاريخ الحيازة وصولا إلى متابعة قيمته.

- **حدود الدراسة**

هذه الدراسة سوف تقدم أهم ما جاءت به معايير الإبلاغ المالي الدولية، فيما يتعلق بمعالجة فارق الحيازة من تقييم أولي و متابعة قيمة في أخر السنة، الجانب التطبيقي لهذه الدراسة سوف يتم على مستوى أحد المجمعات الجزائرية البارزة و المتخصصة في بيع و إنتاج المنتجات الصيدلانية و يتعلق الأمر بمجمع" صيدال"، و بما أن الاعتراف بفارق الحيازة لا يحدث إلا في حالات تجميع المؤسسات، فإنه سيتم كذلك التنقل إلى الشركة التابعة "شركة إيبيرال" من أجل تقديم المزيد من المعلومات و الوثائق المحاسبية لاستعمالها كأساس قاعدي في عمليات تحديد فارق الحيازة. أما عن الإطار الزمني لهذه الدراسة فهو يمتد على ستة سنوات من سنة 2009 إلى سنة 2014 أي من سنة الحصول على المساهمة بشكل مجاني، و من ثم معالجتها في سنة 2010 إلى غاية سنة 2011، سنة القيام بحيازة المساهمة الثانية لتصبح شركة إيبيرال شركة تابعة، إلى متابعة قيمة فارق الحيازة في سنة 2014 من خلال تطبيق كل من الإهتلاك و خسائر القيمة على أصل فارق الحيازة.

- **الدراسات السابقة**

الدراسات التي تم القيام بها حول فارق الحيازة، تصر بشكل كبير على الطبيعة غير المتجانسة لهذا العنصر غير المادي، فيما يلي سنستعرض أهمها:

* دراسة Johnson et Petron، هذه الدراسة قدمت في سنة 1998، و تعتبر من بين أهم الدراسات التي تناولت فارق الحيازة من خلال تقديم منظورين لتفسير فارق الحيازة و عملية تقييمه أولا المنظور من أعلى إلى أسفل: فارق الحيازة كأحد مكونات أصل كبير، بالإضافة إلى المنظور من أسفل إلى أعلى: المكونات المشكلة لفارق الحيازة، و توصل الباحثين بعد عرض المنظورين و ترجيحهما إلى تقديم أهم مكونات فارق الحيازة؛ أي بعبارة أخرى تفسير هذا الأصل غير المتجانس و بالتالي فهم طبيعته و التعرف أكثر على المكونات الرئيسية المسؤولة عن خلق القيمة.
* دراسة Maurice Nussenbaum، حول القيمة العادلة للأصول غير المادية سنة 2003، الباحث تطرق إلى جزئية هامة متعلقة بفارق و هي أن هذا الأصل الذي يعترف به محاسبيا كفرق بين تكلفة الحيازة و القيمة العادلة

للأصول و الخصوم القابلة للتحديد، له كذلك بعد اقتصادي قد يكون مختلف عن هذا الوصف المحاسبي. فاقتصاديا، فارق الحيازة يعبر عن قيمة التآزرات (synergies) بين الشركة المستحوذ عليها و المشتري (المستحوذ)، إذ يمكن أن يفسر ككل، يشمل كل الأصول غير المادية غير المعترف بها ضمن الأصول، التي تم تحديدها في الأنظمة المحاسبية مثل المميزات الخاصة بالقوى العاملة في الشركة المستحوذ عليها، شبكة البائعين أو الحصة السوقية...

* دراسة Hervé Stolowy, Jacques Richard et Yuan Ding، حول محاسبة فارق الحيازة سنة 2008، أهم ما تم التنبيه إليه في هذه الدراسة هو أن فارق الحيازة يعتبر أحد أهم المواضيع التي عرفت العديد من التغييرات و التعديلات فيما يخص عملية التقييم و الاعتراف، ففارق الحيازة باعتباره أصلا مر تقريبا بأربعة مراحل؛ مرحلة أولى اعتبر فيها بأنه ليس بأصل و إنما هو عبارة عن أعباء، المرحلة الثانية عرفت تحولا كبيرا في الحقيقة، حيث بدأ الاعتراف بهذا العنصر كأصل، و لكن مع إمكانية تحميله على الأموال الخاصة، المرحلة الثالثة تميزت بالاعتراف بفارق الحيازة كأصل، و فيما يتعلق بمتابعة قيمته، فإن الإهتلاك هو الذي يتم تطبيقه، أخيرا المرحلة الرابعة (الحالية)، و التي تتميز بالاعتراف بفارق الحيازة كأصل غير مادي يخضع لاختبارات خسائر القيمة السنوية مع إلغاء الإهتلاك.

* دراسة Claude Bailly-Masson، حول صعوبة فهم الأصول غير المادية في سنة 2009، و تم التركيز فيها على الأصول غير المادية بصفة عامة، كما أنه تطرق إلى فارق الحيازة، فأشار إلى أن هذا الأصل رغم كونه ذات خصوصية إلا أنه في المقابل مثله مثل الأصول غير المادية الأخرى، يتميز بمصاريف تدفع (علاوة الشراء المدفوعة من قبل المشتري "المستحوذ")، و هذه المصاريف تعتبر ممثلة لمنافع اقتصادية مستقبلية. فحسب الباحث الأصول غير المادية يزداد دورها على المدى المتوسط و الطويل، بعبارة أخرى، لا ينبغي أن يتم النظر إلى المصاريف المتصلة بالأصول غير المادية كعوامل تكلفة فقط، و لكن أيضا النظر إليها على أنها عبارة عن استثمارات في المستقبل.

* دراسة Luc paugam، في أطروحة دكتوراه معنونة بتقييم و الإبلاغ عن فارق الحيازة: الرهانات النظرية و التطبيقية سنة 2011، تطرق إلى الصعوبات المرتبطة بعملية تقييم فارق الحيازة. و أشار كذلك إلى معالجة فارق الحيازة التي لم تتوقف عن طرح المشاكل للهيئات الدولية المسؤولة عن إعداد المعايير، من خلال تفصيل المعايير التي تحكم فارق الحيازة حاليا، بالإضافة إلى البعض الأخر المعدل، مما يؤكد حسب هذا الباحث على حساسية هذا العنصر في المحاسبة. كما تطرق كذلك و بصفة مستفيضة إلى (فارق الحيازة) من زاوية كونه

مصدر للمنافع الاقتصادية المستقبلية، فأثار النقاط المرتبطة بالمعالجة المحاسبية المخصصة له، كما انه حاول اختبار و تقييم مدى ملائمة اختبارات خسائر القيمة التي تتم بها الشركات الفرنسية على فارق الحيازة من خلال دراسة قياسية على الشركات المسعرة في مؤشر كاك 40.

دراستنا هذه سوف تتناول إشكالية تقييم فارق الحيازة في ظل ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية بحيث أنه سيتم محاولة تقديم موازنة و ترجيح بين الطريقتين الممكنتين لمتابعة قيمة فارق الحيازة (طريقة الإهتلاك و اختبارات خسائر القيمة السنوية)، غير أن أهم شيء ستتناوله هذه الدراسة هي تقديم لكيفية الاعتراف بفارق الحيازة في أحد المجمعات الجزائرية المهمة (مجمع صيدال)، خاصة و أن المجمع تمت فيه عمليات تجميع مؤسسة على عدة مراحل (شركة إيبيرال)، و بالتالي معالجة هذه الوضعية سوف يسمح بالتطرق تقريبا إلى كل الحالات التي لا يعالجها النظام المحاسبي المالي، فهذه الدراسة ستتم على عكس الدراسات المقدمة أعلاه في سياق اقتصادي جزائري، يعرف بقلة النشاط، جمود السوق المالي و تأخر النظام المحاسبي.

- **المنهج المتبع**

من خلال الإشكالية التي تم طرحها، فإنه سيتم محاولة تحليل و تفسير كل الصعوبات و العقبات المرتبطة بفهم فارق الحيازة في ظل الإبلاغ المالي الدولية، مع الإشارة دائما إلى ما جاء به النظام المحاسبي المالي، و عليه فإن هذا البحث يهدف إلى تقديم دراسة من شأنها أن تجيب بطريقة ما، على كيف أن تقييم و متابعة قيمة فارق الحيازة في المعايير المحاسبية الدولية يطرح مشاكل. و بالتالي للإجابة على أسئلة البحث المطروحة، فإنه سيتم تبني الموقف الابيستمولوجي الوضعي (positionnement épistémologique positiviste)، و عليه فإن المنطق الافتراضي–الاستنباطي (le raisonnement hypothético-déductif)، الذي يقوم على صياغة الفرضيات لاستخلاص النتائج، سيتم اعتماده في هذه الدراسة.

➢ هيكل البحث

في الواقع تم تنظيم هذا العمل في أربعة (04) فصول، ثلاثة (03) فصول نظرية، خصصت لتأطير الجوانب النظرية المختلفة الخاصة بفارق الحيازة، و فصل تطبيقي يهتم بدراسة تطبيق فارق الحيازة في أحد المجمعات الجزائرية.

فتم تخصيص الفصل الأول لتقديم المحاسبة في ظل معايير الإبلاغ المالي، من خلال تحديد المعالم الأساسية للمحاسبة و المعلومات المالية، مع عرض الهيئات الرئيسية المسؤولة عن إعداد المعايير و مسار تبني أي معيار محاسبي أو مراجعته، بالإضافة إلى التطرق لخصائص المعلومات الجيدة و الإصلاحات التي طالت الإطار التصوري و الذي نشره مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 2010، و أخيرا التطرق إلى أهم النظريات المحاسبية الحاملة لأسس و مبادئ المحاسبة، مع الإشارة إلى مدى انتشار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في مختلف دول العالم.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني فإنه وضع من أجل تسليط الضوء على التقييم الأولي لفارق الحيازة في ظل معايير الإبلاغ المالي، بدء بعرض مراجعة للأبحاث و الدراسات التي أجريت حول رأس المال غير المادي (الأصول غير المادية) على المستوى الكلي و الجزئي من خلال التأكيد على تزايد أهميتها في عملية خلق القيمة بالنسبة للمؤسسات، و تقديم أهم الأسباب (المعايير) التي جعلت من فارق الحيازة أصلا في المحاسبة، مع التطرق إلى كيفية تقييمه عند القيام بعمليات تجميع المؤسسات. هذا الفصل تطرق أيضا لمسار تحديد الأصول غير المادية و تقييمها إلى غاية الوصول إلى تحديد الفرق "فارق الحيازة"، و هذا دائما مع نوع من المقارنة مع ما تنص عليه المعايير الأمريكية و النظام المحاسبي المالي.

أما الفصل الثالث فقد كرس لتقديم المعالجة المخصصة لفارق الحيازة بعد عملية الحيازة، حيث تم عرض طريقتين لمتابعة قيمة هذا الأصل و المتمثلة في كل من طريقة الإهتلاك وطريقة اختبارات خسائر القيمة، مع الإشارة إلى أهم التغييرات الرئيسية لمنطق التفكير في معايير الإبلاغ المالي فيما يتعلق بمتابعة قيمة فارق الحيازة، حيث تم إلغاء الإهتلاك و استبداله بخسائر القيمة. على صعيد أخر، تم تحليل موقف النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالمستجدات التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، و خاصة فيما يرتبط بمسار اختبارات انخفاض القيمة. كما تم كذلك في هذا الفصل، التطرق بشكل سريع لأهم المسائل المحاسبية التي يمكن أن تكون لها علاقة و لو بشكل غير مباشر بفارق الحيازة مثل المعلومات المالية، إدارة الأرباح...

و أخيرا الفصل الرابع، خصص للجزء التطبيقي من هذه الدراسة، و التي تم القيام بها على مستوى مجمع "صيدال" و شركته التابعة "إيبيرال"، حيث تم القيام بعرض العمل الخاص بالتقييم و الاعتراف بفارق الحيازة، الذي تم القيام به من قبل مصلحة المحاسبة الموجودة على مستوى المجمع، بعدها تم الانتقال إلى تقديم التقييم المقترح لفارق الحيازة الناشئ عن عملية الحيازة على شركة "إيبيرال"، وفقا لما تنص عليه معايير الإبلاغ المالي الدولية، بالإضافة إلى ذلك تم في إطار هذا الفصل، تقديم كل التفاصيل المتعلقة بعملية تحديد فارق الحيازة على مستوى المجمع.

الفصل الأول

تمهيد

لقد تطورت المحاسبة كثيرا على مر العصور و بالخصوص في العقود الأخيرة، إذ أنها خرجت من النطاق الضيق الذي يعدها مجرد تقنية مساعدة مستخدمة في الاقتصاد، لتصبح فرعا من فروع المعرفة تقوم على قواعد، فروض، و مبادئ أساسية. هذه الأخيرة أضحت أداة للمعلومة تساعد على الوصول إلى اتخاذ القرارات الرشيدة، فالمحاسبة اليوم أصبحت مؤطرة من قبل منظمات خاصة تسهر على التطور الدائم لها، و ذلك من خلال إصدار معايير محاسبية في كل وقت تكون هناك حاجة تفرضها التغيرات و التطورات التي يعرفها الاقتصاد بصفة عامة، و المجال المحاسبي بصفة خاصة، و ذلك من خلال محاولة هذه المنظمات القيام بوضع و اقتراح حلول لكل المشاكل و الانشغالات المحاسبية الممكن مواجهتها في الميدان العملي التطبيقي، و لهذا الغرض نجد أن المحاسبة في مسار تطورها، كانت تستند في كل مرة على فرضيات معينة، تسمى فرضيات محاسبية تهيأ و تضع لمجموعة من المبادئ و القواعد الأساسية.

ضمن السعي للوصول إلى التوحيد و إقصاء الاختلافات في عرض المعلومة المحاسبية و المالية، و الاستجابة للاحتياجات المتعددة لمستخدمي هذه المعلومات، فإن الهيئات المحاسبية العالمية تعمل و تنسق فيما بينها، لبلوغ الهدف السامي لها المسمى ب "التوحيد المحاسبي". مفهوم أحدث ضجة كبيرة، و أصبح في قلب المناقشات و الدراسات المحاسبية، خاصة بدخول معايير الإبلاغ المالي حيز التنفيذ، و الذي يقصد به إصدار معايير محاسبية دولية، و بعبارة أخرى مجموعة من المعايير التي يجب إتباعها من قبل المؤسسات و المسماة "معايير الإبلاغ المالي IFRS"، التي يُنتظر منها الوصول إلى مرحلة تنتشر فيها في جميع أنحاء العالم، و بذلك الوصول إلى معلومات مالية تعد و تعرض بصفة موحدة، غير أن تحقيق ذلك يبدو من الصعوبة بما كان في حقيقة الأمر، نظرا للاختلاف الذي يسود بين دول العالم، سواء كان الاختلاف اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا، أو حتى سياسيا.

هذا الفصل تم إعداده بالشكل الذي يسمح بإعطاء صورة عامة عن المحاسبة، الأمر الذي يستلزم قبل كل شيء تعريفها، و بيان طبيعتها، و من ثم عرض المفاهيم المتعلقة بالمعلومة المحاسبية و المالية، و في أخر الفصل سيتم استعراض معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS و كذا الهيئات الدولية الرئيسية المسؤولة عن إصدارها.

و لهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وفق الطريقة التالية:

المبحث الأول: أصل و طبيعة المحاسبة؛

المبحث الثاني: المعلومة و التقارير المالية؛

المبحث الثالث: الجهات الرئيسية الفاعلة في المعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

المبحث الأول: أصل و طبيعة المحاسبة

هذا المبحث سيتم تكريسه للتطرق إلى مسألة ظهور المحاسبة، طبيعتها، و كذا تطورها عبر الزمن، بالإضافة إلى أهم نظرياتها و قواعدها الأساسية. في هذا السياق يشير بعض الباحثين إلى أنه "هناك العديد من الأعمال و الكتب التاريخية التي تناولت أصل و تطور المحاسبة منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا. فالكثير من الباحثين في المجال المحاسبي يشيرون إلى أثر مسك المحاسبة لدى السومريين، المصريين، الإغريق، الرومان من قبل ملاك الأراضي، التجار، إداري المعابد، و المصرفيين ... "[1]

المطلب الأول: تطور المحاسبة كفرع من فروع المعرفة

المحاسبة في شكلها المتطور الذي هي عليه اليوم، هو نتيجة التغيرات و التطورات الاقتصادية المستمرة، فالمحاسبة كونها أداة تترجم المعاملات الاقتصادية، و الابتكارات الجديدة المستحدثة في الاقتصاد، و التي لا تكاد تتوقف عن الظهور في كل مرة، لم تتوقف يوما و لن تتوقف حتى في المستقبل عن مسايرة هذا التطور. البداية لابد أن تكون من استعراض ومضة تاريخية سريعة عن ظهور المحاسبة.

1- عرض تاريخي بسيط للمحاسبة

"من الصعوبة بما كان تحديد تاريخ معين لظهور المحاسبة، فمنذ أن بدأ الإنسان بممارسة الأعمال التجارية ظهرت الحاجة إلى وجوب ترك أثر لهذه الأعمال، و لهذا فإنه بالعودة إلى حوالي 2000 سنة قبل الميلاد، نجد أن قانون حمورابي، يفرض على التجار البابلية في ذلك الوقت، القدرة على المعرفة المطلقة بالعمليات و الصفقات التي يبرمونها، إلا أن معظم الأشكال القديمة للمحاسبة بقيت بدائية، مكتفية بتسجيل المصاريف و المقبوضات في كل مرة تتم فيها أي معاملة تجارية. و مع ازدهار التجارة أكثر فأكثر، كان لابد من ابتكار و استحداث طرق جديدة في المحاسبة لا تسمح فقط بمتابعة حركة الخزينة، و إنما أيضا كل العناصر الأخرى الذممية في المؤسسة، و بالخصوص حقوقها و ديونها. و في سنة 1494، أوجد الإيطالي لوكا باسيولي (Luca Pacioli)، في كتابه المعنون « la summa de artimetica,geometria,proportinioni e propotionalila » مفهوم جديدا في المحاسبة، ألا و هو " القيد المزدوج"، الذي يقوم على تسجيل كل عملية أو صفقة منجزة مرتين، و منذ هذا التاريخ بقيت المبادئ المحاسبية الأساسية ثابتة تقريبا. "[2]

[1] François Engel, Frédéric Kletz, cours de comptabilité générale, édition Presses des Mines – Paris Tech, Paris, France, p 13.
[2] Laurence Thibault-le Galon (2009), la comptabilité pour les nuls, édition FIRST, Paris, France, pp 11-12.

بعد هذا التاريخ، العديد من المراجع النظرية تم إصدارها في مختلف بلدان العالم، و التي في الحقيقة لم تكن سوى تعمقات و تطويرات لا أكثر للمبادئ التي وضعها باسيولي. و في القرن السادس عشر، ظهر مصطلح الميزانية التي قُدمت في أول الأمر في شكل بسيط كملخص لأرصدة الحسابات. بعدها ظهر مفهوم التحفظ الذي أوجد بالتدرج ما يعرف برأس المال الاجتماعي، أي مجموع المبالغ التي تكون متاحة للتاجر من خلال الميزانية، بحيث يتم الاحتفاظ بالمبالغ الضرورية من أجل الحفاظ و الاستمرارية في النشاط الاجتماعي للمؤسسة، بعدها تطور مفهوم رأس المال، ليصبح أيضا بمثابة ضمانة لدائني المؤسسة. خلال القرن السابع عشر، الثامن عشر، و التاسع عشر تعددت المراجع و الأبحاث، و عرفت ابتعادا في هذه الفترة عن الانشغالات الفعلية للتسيير و مراقبة التجار و الصناعيين، لتنتقل إلى مستوى أخر شملت فيه، إما البحث في المذاهب أو الفلسفة المحاسبية (ما هي طبيعة المحاسبة؟)، أو البحث البيداغوجي و تعليم المحاسبين مع الاعتماد على العمليات التفسيرية الاصطناعية أو العروض الجبرية.[1]

مما لاشك فيه أن المحاسبة ظهرت منذ زمن بعيد، في البداية من أجل الاحتفاظ بأثر المعاملات و العمليات التي يقوم بها التجار (النظرة القانونية للمحاسبة)، بعدها مع التطور الاقتصادي، أصبح مجال تدخلها و حتى دورها أكبر و أوسع، إلى أن بلغت اليوم هذا المستوى من الاستخدام المتعدد المجالات؛ المجال القانوني، الاقتصادي، المعلوماتي...

2 -المحاسبة: فن أو علم؟

لتجنب الخوض في تفاصيل الجدل الكلاسيكي الذي يثار في كل مرة حول طبيعة المحاسبة، و بالتحديد كونها علما أو فنا، فإنه يتم تبني وجهة النظر التي قدمها كل من Léautey et Guilbault، اللذان يبينان بهذا الخصوص أن: "المحاسبة هي علم في حين أن مسك الدفاتر هي فن. الرهان قد يبدو صعبا في الوهلة الأولى، إذ أن الفرق بينهما يبدو ضئيلا رغم أنه في الحقيقة هو موجود فعلا، فتعريف المحاسبة على أنها فن يركز على الأسلوب أو الطريقة التي تُؤدى بها الأمور، بمعنى المهارة و التصرف الشخصي، في حين أن اعتبارها علما، يعني التركيز أكثر على القواعد، المعرفة و باختصار كل ما يتعلق بالمتابعة و التقيد بقواعد."[2] هذا التحليل المقدم من طرف الباحثين، يظهر أنه أقرب للوصول إلى نقطة التقاء بين وجهات النظر المتباعدة، فهو كأنه يعترف ضمنيا بأن المحاسبة هي مزيج من العلم و الفن. غير أن الجدل الذي يثار حول طبيعة المحاسبة لا يبدو بذلك الذي سوف ينتهي قريبا.

[1] François Engel, Frédéric Kletz, op.cit, pp 14-15.
[2] Pierre Labardin (2006), autour de mot de comptabilité, laboratoire Orléanais de gestion, cahier de recherche numéro 2, France, p 13.

3-المحاسبة في مواجهة تعقيدات العالم المعاصر

لا يمكن لأي شخص أن ينكر أهمية و دور المحاسبة في محاولتها تقديم الصورة الأكثر مصداقية و الأكثر تعبيرا عن الحقيقة الاقتصادية. ففي الواقع أن المحاسبة هي الأساس القاعدي (للمنشئات)، الذي إن كان هشا و غير مكتمل فمآله الانهيار و الزوال؛ بمعنى أن المنشئات هي تمثيل للمنطق الاقتصادي و المالي في هذه الحالة. إن العالم اليوم أصبح أكثر تعقيدا و صعوبة للفهم و التحليل: فالاقتصاد يتجه أكثر فأكثر نحو العولمة، المال، سرعة تدفق المعلومات، و كذا وسائل الإعلام و الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى الابتكارات الهائلة غير المحدودة التي لا تكاد تتوقف، و هذا ما يُصعّب أكثر من مهمة المحاسب و كذا عملية البحث في المحاسبة، التي أصبحت أكثر من ضرورة لاستباق التغيرات و قراءتها، تحديث و إثراء ترسانة معايير و تقنيات المحاسبة. إلا أنه يبقى تفسير و فهم الواقع الاقتصادي يختلف باختلاف نظرة الفاعلين الاقتصاديين: من عمال، دولة، مستثمر حاليين، أو محتملين، أو دائنين... بحيث أن كل هذه الأطراف لها رؤيتها الخاصة للمؤسسة، و لها احتياجاتها الخاصة من المعلومات المالية المعروضة من قبل المؤسسة.[1]

فالمحاسبة اليوم عليها التعامل مع هذا التحدي الصعب؛ أي تقديم صورة حقيقية تكون مقبولة من قبل مختلف المستخدمين، و الذين لديهم مصالح متضادة في كثير من الأحيان. فإذا كانت النظرة إلى المحاسبة و لوقت طويل على أنها مجرد تقنية للحساب و على أنها محايدة و ليست بالديناميكية، فإنه من الواضح أن هذه النظرة تغيرت اليوم، فالمحاسبة أصبحت ذات تأثير كبير على مختلف السلوكيات و الإستراتيجيات، و لعل النقاش الدائر حول تقلبات القيمة العادلة يبرهن على هذا القول حاليا. و أمام هذا العصر الاقتصادي الجديد المتميز بتعقد العمليات و الصفقات الاقتصادية و كثرة المتعاملين مع المؤسسة، يُطرح السؤال حول الوسائل و الأدوات، التي يجب أن تستخدمها المؤسسة لخلق التوازن بين مختلف هؤلاء المتعاملين و المستخدمين للمحاسبة. إن عملية البحث في المحاسبة هي في خضم كل هذه المشاكل: الابتكار، التقدم، التوقع أو التراجع، ففي الواقع هذا ما يشكل التحدي اليوم.[2]

المطلب الثاني: النظريات المحاسبية

هذا المطلب سيتم تخصيصه أساسا للتطرق إلى النظريات المحاسبية الأكثر بروزا مع التركيز على النظريات المحاسبية الثلاثة؛ النظرية المعيارية التقليدية، نظرية المحاسبة الإيجابية، بالإضافة إلى النظرية المعيارية المشروطة. إلا أنه و قبل ذلك يظهر من الأهمية بما كان، البدء بفهم معنى النظرية في المحاسبة، البعض يرى بأن" نظرية المحاسبة يمكن أن تعني فقط التفسيرات النظرية البحتة، أو التفسيرات التجريبية للأحداث (explications empiriques d'événements)،

[1] Daniel Houri (2010), la comptabilité et la recherche comptable aujourd'hui, premiers états généraux de la recherche comptable, ANC autorité des normes comptable, France, p 14.
[2] Ibid.

لاتخاذ القرارات الاقتصادية. كما تُعرف نظرية المحاسبة بأنها مجموعة متسقة من المقترحات النظرية، الافتراضية و العملية، التي تشرح و توجه أعمال المحاسبين في عملية تحديد، قياس و توصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية."[1]

1- تطور النظريات المحاسبية

يمكن القول بأن تطور النظريات المحاسبية كان منذ حوالي عام 1920 تقريبا، وذلك وفق التسلسل التالي:[2]

- من عام 1920 إلى عام 1960، كان الاعتقاد بأنه في إطار النظريات المحاسبية "المعيارية"، البحوث النظرية يمكنها ضمان تطوير مبادئ "سامية"، مؤهلة و مقبولة من قبل كل الأطراف ذات العلاقة؛
- بعدها في حوالي عام 1960، ظهر إلى الوجود تيار جديد للبحث في الولايات المتحدة الأمريكية، يسمى"بالإيجابي"، و الذي يعتقد بأن موضوع البحث ليس الأمر (prescrire)، و إنما وصف و تفسير السلوكيات المحاسبية (décrire et expliquer)، من خلال اعتماد هذا الوصف على التحليل عبر استخدام الأدوات الإحصائية، مع التركيز على دراسة الخيارات التي يقوم بها المسيرين عند تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة (في حال قدمت الأنظمة المحاسبية هذه الخيارات)؛
- بعدها ما بين عام 1970 و عام 1980، ظهر تيار آخر، و الذي يمكن القول بأنه تيار تاريخي و اجتماعي–سياسي، تم تطويره لتبيان أن وصف النظم المحاسبية لا يمكن أن يتم باستبعاد إطار التحليل التاريخي الطويل المدى لنظم المحاسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار لميزان القوى بين الأطراف ذات العلاقة؛
- في عام 1990، ظهر تيار جديد معياري–وصفي، يأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي للمحاسبة، و يعترف بأن المعايير لا يمكن أن توضع إلا تماشيا مع مصالح بعض الأطراف ذات العلاقة: و هي النظرية المعيارية "المشروطة".

[1] Angus Unegbu (2014), Theories of Accounting: evolution & developments, Income determination and diversities in Use, research journal of finance and accounting, vol 5, N° 19, p 1.

[2] Didier Bensadon et Jacques Richard, (2015), comptabilité financière cas corrigés, normes IFRS versus normes française, 3 eme édition, édition Dunod, Paris, France, pp 8- 9.

2-النظريات المعيارية التقليدية

يجب الإشارة إلى أنه يوجد العديد من التصورات للنظريات المعيارية، فيما يلي سيتم تقديم النظريات المعيارية "التقليدية" مثلما كانت مستخدمة في العديد من الحالات في منتصف القرن العشرين. بحيث أن النظريات المعيارية التقليدية تتميز بعنصرين أساسيين:[1]

- ❖ هي نظريات تستخدم المنطق الاستنباطي لاستخلاص المبادئ و المفاهيم المحاسبية، انطلاقا من هدف محدد للمحاسبة: فهي بذلك مختلفة تماما عن "النظريات الوصفية البحتة"، التي تهدف فقط إلى إعادة صياغة الممارسات القائمة بطريقة بيداغوجية؛
- ❖ هذه النظريات عادة ما تكون في سياق اجتماعي–اقتصادي معين، و لا تقترح تقديم خيار بعدة سياقات ممكنة. و مثلما يشير إليه B. Colasse، فإن الإطار التصوري المقترح في عام 1972، من قبل (مجلس معايير المحاسبة المالية)، في الولايات المتحدة، يشكل "نظرية المحاسبة المعيارية"، و الذي أسس فيه مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي لبيئة تلعب فيها الأسواق المالية دورا رئيسيا في التمويل، و يكون المستثمرين هم المستخدمين الرئيسين للمعلومات المحاسبية و المالية.

3-النظرية الإيجابية للمحاسبة

جاءت هذه النظرية كرد فعل عن النظرية المعيارية، حيث وضعت هذه النظرية من قبل الاقتصاديين الأمريكيين (Watts et Zimmerman 1979)، اللذان يعتقدان بأن علم المحاسبة لا يهدف إلى وضع أو توفير معايير محاسبية، و إنما يسعى إلى وصف و شرح السلوك الفعلي للجهات الفاعلة. [2]

-أهداف النظرية الإيجابية للمحاسبة

النظرية الإيجابية للمحاسبة تحدد كهدف "استخلاص"،(بناء على الممارسات الملاحظة)، مجموعة من القواعد السلوكية المتحقق تجريبيا من صحتها. و تسعى إلى:[3]

- ❖ معرفة العناصر المرتبطة باختيار الأساليب و الطرق الخاصة؛
- ❖ إبراز دوافع السياسة المحاسبية المتبعة من قبل المسيرين؛
- ❖ التنبؤ بالخيارات و الطرق المحاسبية التي قام بها المسيرين تماشيا مع خصائص المؤسسة؛

[1] Jacques Richard, Christine Collette(2008), comptabilité générale, 8ème édition, édition Dunod, Paris, France, p 32.
[2] Ibid.
[3] Jean-François Casta (2009), théorie positive de la comptabilité, in B. Colasse, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, France, p 1396.

❖ شرح مسار إعداد المعايير المحاسبية.

4-النظرية المعيارية المشروطة

على عكس النظريات السابقة، النظرية المعيارية المشروطة لا تبحث عن تحديد نظام محاسبي سائد، و إنما تسعى بدلا من ذلك إلى تعددية الأهداف المحاسبية، الذي بدوره (النظام المحاسبي) يرتبط بتعددية النظم الاقتصادية و السياسية التي تقوم عليها تلك الأهداف. إن الفكرة الأساسية هنا تتمثل في الانطلاق من أقصى عدد ممكن من الفرضيات، و ليس فرضية رئيسية واحدة كما هو الحال بالنسبة للنظريات المعيارية.

مثلها مثل النظريات المعيارية، لكن على عكس النظرية الإيجابية، النظرية المعيارية المشروطة، تستخدم المنطق الاستنباطي لوضع (انطلاقا من الفرضيات المختلفة لحوكمة المؤسسة)، مجموعة من النماذج المحاسبية المعيارية (محددة بمبادئ و مفاهيم).[1]

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية للمحاسبة

التسجيل الصحيح و دون أي تأخير للعمليات و الصفقات التي تقوم بها المؤسسة، يتطلب التقيد بالمبادئ و القواعد المحاسبية المدرجة في كل الكتب المحاسبية تقريبا، فالالتزام بهذه المبادئ يؤدي إلى تحقيق التجانس في المحاسبة؛ بمعنى أن إعداد الحسابات الختامية و القوائم المالية سوف يتم اعتياديا، بطريقة مماثلة في كل المؤسسات. هذه المبادئ سيتم عرضها فيما يلي بشكل موجز:[2]

1- الدورية

المؤسسات تقوم بإعداد القوائم المالية على الأقل مرة في السنة و ذلك خلال الأربعة أشهر الموالية لتاريخ إقفال الدورة و يجب أن يتم إظهارها بشكل منفصل عن المعلومات الأخرى المفصح عنها. هذا المبدأ يطبق في الحقيقة على القوائم المالية الفردية و القوائم المالية الموحدة، في حالة ما إذا كان النشاط المرتبط بدورة الاستغلال للمؤسسة غير متوافق مع السنة المدنية و في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من اثنتي عشر (12) شهر، بالخصوص في حالة التأسيس أو التنازل عن المؤسسة في منتصف السنة، أو في حالة تعديل تاريخ الإقفال، فإن التاريخ الجديد يجب أن يكون محدد و مبرر.

[1] Jacques Richard, Christine Collette, 2008, op.cit, pp 36-37.
[2] Djelloul Boubir (2013), comptabilité financière SFC-IFRS, édition ITCIS, Alger, Algérie, pp 23-30.

2- استقلالية الدورات

نتيجة كل دورة محاسبية، تكون مستقلة عن تلك التي سبقتها و عن تلك التي سوف تليها، إذ أن تحديدها يتم عبر تحميلها كل الأحداث و العمليات المرتبطة بها فقط. أما في حالة ما إذا كان هناك عملية أو حدث محاسبي وقع بين تاريخ إعداد الحسابات و دورة محاسبية أخرى، فإنه يجب إلحاق و تحميل هذه العمليات للدورة المحاسبية المغلقة المنتهية، هذا التحميل يكون على أساس معلومات معروفة في تاريخ إعداد الحسابات. أما إذا كان الحدث وقع بعد تاريخ إقفال الدورة و لا يؤثر على حالة أصول و خصوم الدورة، فإنه لا يتم إجراء أي تعديل، إلا أنه يجب أن يكون موضوع للمعلومات و الملاحظات في الملحق، في حالة كونه ذات أهمية، بحيث يمكنه التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

3- الوحدة النقدية

المحاسبة يتم مسكها بالعملة الوطنية، العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها و تحويلها للعملة الوطنية وفقا للشروط و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية. القوائم المالية مقدمة بصفة إجبارية بالعملة الوطنية و المبالغ الظاهرة في القوائم المالية يمكن تقريبها إلى آلاف الوحدات..

إلا أنه هنا، يجب التنويه إلى أن هذا المبدأ يُأخذ عليه، اعتباره بأن الوحدة النقدية ثابتة و بالتالي يغض النظر عن قدرتها الشرائية، فالمعروف أن المحاسبة تترجم العمليات المنجزة بوحدات نقدية عبر فترات مختلفة، و بالتالي هناك تجاهل تام (بموجب هذا المبدأ) لتغيرات القوة الشرائية لهذه الوحدات النقدية، الأمر الذي يعطي انطباعا خاطئا عن الدقة في التقييم.

4- مبدأ الأهمية النسبية

المعلومة تكون ذات أهمية إذا كان كون عدم الإشارة إليها سيكون له تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية. وفق هذا المبدأ (الأهمية النسبية) القوائم المالية يجب أن تقوم بإظهار كل معلومة ذات أهمية و التي يمكن أن تأثر على حكم مستخدمي المعلومات فيما يخص المؤسسات. المبالغ غير ذات أهمية يمكن تجميعها مع المبالغ الأخرى المتعلقة بعناصر ذو طبيعة و وظيفة مماثلة. المعايير المحاسبية لا تطبق على العناصر غير ذات أهمية نسبية ، غير أن المشكل المطروح هنا يتعلق بكيفية تطبيق هذا المبدأ بتعبير كيف يتم تحديد هذه الأهمية النسبية بدقة؛ بمعنى ما هو المستوى الذي يتم فيه اعتبار عنصر ما بأنه ذات أهمية نسبية؟

5- مبدأ الحيطة و الحذر

هو عبارة عن أخذ في الحسبان لمستوى معقول من الحيطة خلال دورة ما فيما يخص القرارات الضرورية لإعداد التقديرات في ظروف عدم التأكد بالطريقة التي تجعل الأصول و المنتوجات غير مقيمة بشكل مبالغ فيه

(surévaluer)، و الخصوم الأعباء غير مقيمة بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية (sous-évaluer) و ذلك لتفادي مخاطر التحويل في المستقبل لحالات عدم التأكد هذه، التي من الممكن أن تأثر على ذمة أو نتيجة المؤسسة.
يجب التنويه إلى أن هذا المبدأ يُستخدم و يُطبق في كل الأنظمة المحاسبية العالمية تقريبا، لكن بدرجات متفاوتة، فالبلدان المعروفة بالتحفظ المحاسبي كالجزائر و فرنسا و البلدان المنتمية إلى المدرسة الفرانكفونية بصفة عامة، تتمسك كثيرا بهذا المبدأ، على عكس البلدان المنتمية إلى المدرسة الأنجلوسكسونية، التي يكون فيها الاتجاه أكثر إلى أخذ المزيد من الحرية و المخاطرة، بحثا عن مبدأ التمثيل الصادق على حساب هذا المبدأ (الحذر).

6- مبدأ دوام الطرق

من تاريخ إقفال الحسابات إلى أخر، الطرق المحاسبية يتم تطبيقها بطريقة واحدة فيما يتعلق بتقييم العناصر و عرض المعلومات من أجل ضمان التوافق و القابلية للمقارنة لهذه المعلومات خلال الدورات المتتالية.
و كل استثناء لهذا المبدأ يعتبر غير مبرر، إلا في حالة البحث عن تقديم أفضل للمعلومات، أو في حالة التغيير في الأنظمة و القوانين. أكبر تجسيد لهذا الاستثناء في الجزائر هو الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي سنة 2010.

7- مبدأ التكلفة التاريخية

عناصر الأصول، الخصوم، الإيرادات و الأعباء تسجل في المحاسبة و تعرض في القوائم المالية بالتكلفة التاريخية؛ أي على أساس قيمتها في الوقت الذي حدثت فيه، دون الأخذ بعين الاعتبار لآثار تغيرات الأسعار، أو تغيرات القوة الشرائية للنقود. غير أن بعض الأصول و الخصوم ذات الخصوصية كالأصول البيولوجية و الأدوات المالية، يتم تقييمها بالقيمة العادلة.

8- مبدأ ارتباط الميزانية الافتتاحية

يشير هذا المبدأ إلى أن الميزانية الافتتاحية لدورة ما، هي نفسها الميزانية الختامية للدورة الماضية.

9- مبدأ عدم المقاصة

المقاصة بين عناصر الأصول و عناصر الخصوم في الميزانية، أو بين عناصر الإيرادات و عناصر الأعباء في حسابات النتائج، لا يُسمح بها إلا إذا كانت هذه المقاصة مفروضة أو مسموح بها في الأنظمة السائدة. أو إذا كان من المتوقع من البداية أن تتحقق عناصر الأصول و عناصر الخصوم و عناصر الإيرادات و عناصر الأعباء في وقت واحد.

المبحث الثاني: المعلومات و الإفصاح المالي

منذ الحرب العالمية الثانية، أصبحت المعلومات تمثل مصدر انشغال كبير للجميع، حيث أنها أضحت تظهر في الكثير من الأعمال و البحوث العلمية، في العديد من التخصصات و الميادين، بل إنها اجتاحت حتى الحياة الخاصة و الاجتماعية للأفراد. فالمعلومات بطابعها المتعدد الجوانب و المعاني، أصبحت مفهوما يستخدم في كل المجالات و التخصصات كُلٌ حسب رؤيته و احتياجه.[1] فيما يتعلق بهذا المبحث، فإنه سيتم التطرق من خلاله إلى المعلومات في الميدان المحاسبي و المالي، مع محاولة إبراز خصائصها، أهميتها، و مختلف المستخدمين لها...

المطلب الأول:مفاهيم حول المعلومات في المحاسبة

كما تم الإشارة إليه أعلاه، فإن المعلومات هي مفهوم مستخدم في العديد من التخصصات و المجالات، غير أن هذا المطلب سيتم فيه التركيز على المعلومات في المجال المحاسبي و المالي، خاصة مع تزايد أهمية هذه الأخيرة في المحاسبة، لدرجة أن معايير المحاسبة الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، أصبحت و منذ عام 2001، تسمى «IFRS»، باللغة الفرنسية "les normes internationales de l'information financière "؛ أي الترجمة الحرفية باللغة العربية "المعايير الدولية للمعلومات المالية".

1 -المعلومات المحاسبية و المالية

تشمل عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كل المعلومات التي يُعتقد بأنها الأكثر ملائمة لوصف الصورة الحقيقية الوفية للمؤسسة، من أجل كل تأثير محتمل على خيارات و قرارات مُستقبِل هذه المعلومات. حيث أن عملية تقديم و عرض الصورة الحقيقة، يجب أن تكون السمة الأساسية التي بدونها لا تكون للمعلومة أية قيمة، فعرض المعلومات المحاسبية و المالية هي بمثابة قاعدة لعبة تضمن استمرار العلاقة بين المؤسسة و محيطها.[2] في حقيقة الأمر، العرض و الإفصاح عن هذه المعلومات يكون من خلال القوائم المالية بالدرجة الأولى، و التي سيأتي عرضها في العنصر الموالي.

[1] Sylvie Leleu-Merviel, Philippe Useille (2008), quelques révisions du concept d'information, in : « problématiques émergentes dans les sciences de l'information », traité des sciences et techniques de l'information, Hermès/ Lavoisier, Paris, France, pp 25-26.

[2] Céline Michaïlesco (2009), qualité de l'information comptable In: Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et Audit, Economica, université Paris Dauphine, Paris, France, p 1.

2-1- القوائم المالية

وفقا للقانون 11-07، الحامل للنظام المحاسبي المالي، فإن "كل كيان يدخل ضمن نطاق تطبيق هذا النظام المحاسبي، يجب أن يقوم سنويا بإعداد القوائم المالية." القوائم المالية للكيانات غير الكيانات الصغيرة تتمثل في:[1]

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المتبعة، يوفر معلومات تكميلية للميزانية و حسابات النتائج.

1-2-1-الميزانية

الميزانية: هي أحد القوائم المالية، التي تقدم معلومات عن الوضع المالي للمؤسسة: تتضمن مجموعتين من الحسابات؛ حسابات الأصول، و حسابات الخصوم:[2]

- الأصول

الأصل عبارة عن: "مورد يراقبه الكيان بسبب أحداث سابقة، و التي يرتقب منه الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية في شكل تدفقات موجبة للخزينة (مقبوضات أو تخفيض للمدفوعات)."

- الخصوم

الخصوم هي:" التزام حالي للكيان ناتج عن أحداث سابقة، و التي يرتقب من انقضائها، بالنسبة للكيان خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية."

من المهم التذكير بأنه عند إعداد الميزانية، يتم تصنيف عناصر الأصول و الخصوم حسب درجة السيولة و درجة الاستحقاق، فأعلى الميزانية، تظهر فيه العناصر غير الجارية، و التي تشمل كل العناصر التي سوف تستمر في المؤسسة لمدة أكثر من عام. أما أسفل الميزانية فتسجل فيه العناصر الجارية، و التي هي عبارة عن كل العناصر التي سوف تختفي مع انقضاء دورة الاستغلال في المؤسسة (أي أقل من عام).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون الحامل للنظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية رقم 19، مارس 2009، ص 22.

[2] Bernard Raffournier (2006), les normes comptables internationales ,3eme édition, édition Economica, Paris, France, pp 19-20.

1-2-2-حسابات النتائج

إذا كانت الميزانية هي وثيقة ذات طابع مالي، فإن حسابات النتائج هي وثيقة ذات طابع اقتصادي. هذه الوثيقة تتجزأ إلى قسمين:

الجزء الأول: حسابات الأعباء؛

الجزء الثاني: حسابات المنتوجات.

الرصيد الناتج عن طرح الجزء الأول (الأعباء) من الجزء الثاني (المنتوجات)، يُظهر إما ربحا و إما خسارة.

حسب النظام المحاسبي المالي، حسابات النتائج:"هو بيان ملخص من الأعباء و المنتوجات، التي قام بها الكيان خلال السنة المالية. و هو لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو الصرف. و يُظهِر من خلال الفرق، النتيجة الصافية للسنة المالية: ربح أو خسارة."[1]

و تجدر الإشارة إلى أن حسابات النتائج يمكن أن يقدم حسب طرقتين أو نموذجين:

- ❖ عرض حسب الطبيعة؛
- ❖ عرض حسب الوظيفة (التوجيه)، حيث تملك المؤسسة الخيار.

1-2-3-جدول تدفقات الخزينة

حسب النظام المحاسبي المالي، فإن جدول تدفقات الخزينة يمثل مدخلات و مخرجات المتاحات المالية، التي تحدث خلال السنة المالية حسب منشئها (مصدرها):[2]

- ❖ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات، و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل)؛
- ❖ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (خروج أموال عن عمليات اقتناء، تحصيل الأموال من بيع أصول طويلة الأجل)؛
- ❖ التدفقات التي تولدها أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و هيكلة الأموال الخاصة أو القروض)؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 24.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 25 .

- تدفقات الأموال المتأتية من فوائد و حصص الأسهم، المقدمة كل على حدة و المرتبة بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

وفقا للنظام المحاسبي المالي، فإن جدول تدفقات الخزينة، يمكن أن يُقدم وفق طريقتين، إما حسب الطريقة المباشرة، إما حسب الطريقة غير المباشرة.

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، فإن جدول تدفقات الخزينة يخضع لأحكام المعيار المحاسبي الدولي IAS 7، و يقدم نظاميا في القوائم المالية المعروضة وفقا لمعايير IFRS كمكون كامل مستقل). عرضه هذا لا يختلف كثيرا عن النظام المحاسبي المالي، إذ أن المعيار IAS 7، يترك أيضا الاختيار بين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة لعرض تدفقات الخزينة. إلا أنه خلافا للنظام المحاسبي المالي، هذا المعيار يشجع المؤسسات على استخدام الطريقة المباشرة. [1]

1-2-4-جدول تغيرات الأموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيير الطرق المحاسبية و تصحيح الأخطاء ذات التأثير المسجل في رؤوس الأموال؛
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- العمليات التي تمس رأس المال (الرفع، التخفيض، التسديد)؛
- عمليات توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

في المعايير المحاسبة الدولية، جدول تغيرات الأموال الخاصة، يخضع لأحكام المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 " عرض القوائم المالية".

[1] Eric TORT (2013), les tableaux de flux de trésorerie en règles françaises et internationales: essai de synthèse, Revue Française de Comptabilité, N° 462, France, p 23.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص ص 26-27 .

1-2-5-ملحق القوائم المالية

ملحق القوائم المالية يحتوي على الملاحظات و المعلومات حول النقاط المهمة؛ معلومات تكميلية أو بهدف الشرح، ما إن كانت تلك المعلومات هامة أو مفيدة لفهم العمليات المدرجة في القوائم المالية.[1]

المطلب الثاني: احتياجات المعلومات للأطراف ذات العلاقة

المعلومات المحاسبية و المالية هي أساس العديد من الاتصالات مع الغير، و الذين لديهم علاقة مع المؤسسة (الإدارات، الشركاء، المستثمرين، المؤسسات المالية، الجمهور...). و عليه في هذا المطلب سيتم التطرق إلى مختلف مستخدمي هذه المعلومات، و ذلك حسب الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية:[2]

1- المستثمرين الحاليين (المساهمون) و المحتملين

يعتبرون أول مستخدمي المعلومات المالية، و هم معنيون بالمخاطر الملازمة لاستثماراتهم و عوائدهم، فهم يبحثون عن معلومات لتحديد ما إذا كان ينبغي شراء، الاحتفاظ، أو بيع أسهم هذه أو تلك المؤسسة. المساهمون يرغبون كذلك في معرفة قدرة المؤسسة على دفع عوائد الأسهم.

2- المقرضون

المعلومات التي يبحثون عنها يجب أن تسمح لهم بتحديد ما إذا كانت المبالغ التي من المقرر الحصول عليها، سوف تدفع فعلا عند تاريخ الاستحقاق.

3- العملاء

العملاء يبحثون عن المعلومات حول استمرارية المؤسسة، لاسيما إذا كانت لديهم علاقة طويلة الأمد مع هذه المؤسسة.

4- الموردون و الدائنون الآخرون

المعلومات التي يبحثون عنها يجب أن تسمح لهم بتحديد ما إذا كانت المبالغ التي من المقرر تحصيلها سوف تحصل فعلا عند تاريخ الاستحقاق.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص27 .

[2] Wolfgang Dick, Franc Missonier-Pierre, (2006), comptabilité financière en IFRS, édition Pearson, France, p 1.

5- المستخدمون (وممثليهم)

المستخدمون يبحثون عن المعلومات المتعلقة باستقرار و استمرارية استغلال المؤسسة التي يعملون بها. كما يهتمون كذلك بربحية المؤسسة، و التي تعكس قدرتها على دفع أجورهم، على منح مزايا التقاعد، و توفير فرص العمل.

6- الدولة و الهيئات التابعة لها

الدولة تحتاج إلى المعلومات التي تمكنها من تحديد السياسات الضريبية المناسبة، من خلال قاعدة إحصائية للمنتج الوطني. و لذلك فمن الضروري الإفصاح عن المعلومات لها.

7- الجمهور العام

الجمهور العام يهتم بالنشاط التجاري للمؤسسة لأنها تساهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي، لا سيما من خلال توظيف عدد كبير من الأفراد، كما أنها قد تكون (المؤسسة) زبون للموردين المحليين. القوائم المالية قد توفر لهذا الجمهور معلومات عن الاتجاهات و التطورات الأخيرة التي شهدتها المؤسسة و مدى تطور أنشطتها.

تجدر الإشارة إلى أنه من المفروض أن القوائم المالية لا تعد لتلبية احتياجات المستثمرين فحسب، و إنما لكافة الأطراف ذات العلاقة. في الحقيقة، مجلس معايير المحاسبة الدولية، غالبا ما كان يحاول إعطاء هذا الانطباع؛ أي أن الاحتياجات المشتركة لجميع المستخدمين، يستجاب لها من خلال القوائم المالية المعدة وفقا لاحتياجات المستثمرين، غير أن هذا السلوك يُظهر في الحقيقة، ميول مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو المستثمرين، الذين يتم تفضيلهم و منحهم الأولوية فيما يتعلق بإصدار المعايير و الإفصاح عن المعلومات، التي تصب في غالب الأحيان في مصالحهم على حساب المستخدمين الآخرين. وضع في الحقيقة يدفع إلى التشكيك بعض الشيء في الحيادية المزعومة لمعايير المحاسبة الدولية.

من جهة أخرى يجب التنويه إلى أن مستخدمي المعلومات المحاسبية و المالية الذين يتم تفضيلهم في المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، يختلفون عنه في الأنظمة المحاسبية الأخرى أو تلك المسماة بالأنظمة الوطنية، خاصة في البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، و هي حالة الجزائر مثلا، أين نجد أن النظام المحاسبي الجزائري (النظام المحاسبي المالي)، على عكس معايير المحاسبة الدولية- التي تركز أكثر على المستثمرين- يتجه (أو قد يكون موجه) أكثر نحو الدولة و الهيئات العمومية (خاصة السلطات الضريبية). واقع لا يبدو بالغريب بمجرد معرفة العلاقة أو الارتباط القوي بين المحاسبة و الجباية في الجزائر، و كذا وضع السوق المالية غير المتطورة التي تكاد تكون بيئتها ساكنة في الجزائر، بل و حتى النظام الاقتصادي السائد ككل.

المطلب الثالث: الإطار التصوري للمعلومات المالية

الإطار التصوري للمحاسبة المالية يقدم و يحدد المفاهيم الأساسية، التي يتم الارتكاز عليها في إعداد و عرض القوائم المالية للأطراف ذات العلاقة.

1-الخصائص النوعية للمعلومات المالية

لتحقق المعلومات المحاسبية و المالية هدفها الإعلامي، فإنه يجب أن تكون مبنية على فروض و قواعد متينة، متسقة و ضمن إطار الاتفاقيات المحاسبية. الخصائص النوعية هي تلك السمات التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية، و التي تجعل منها معلومات ذات فائدة و قيمة. هذه الأخيرة تم تصنيفها حسب الإطار التصوري للمعلومات المالية سنة 2010، إلى مجموعتين فرعيتين؛ الخصائص النوعية الأساسية، و الخصائص النوعية الثانوية (المساعدة):[1]

1-1-الخصائص النوعية الأساسية

الخصائص النوعية الأساسية هي اثنتين الملائمة و الصورة الوفية (الوفاء):

1-1-1-الملائمة (Pertinence)

تعتبر المعلومة ملائمة، إذا كان من المحتمل أن تؤثر على قرارات مستخدميها. المعلومات المالية الملائمة هي معلومات من شأنها التأثير على القرارات، في حالة ما إذا كانت تتمتع بقيمة تنبؤية، قيمة تأكيدية أو كلاهما. المعلومات المالية يكون لها قيمة تنبؤية (valeur de prédictive)، إذا كان بالإمكان استخدامها من قبل المستخدمين من أجل التنبؤ بالنتائج المستقبلية. المعلومات المالية يكون لها قيمة تأكيدية (valeur de confirmation)، إذا كان بإمكانها تأكيد أو تعديل التقييمات السابقة. القيمة التنبؤية و القيمة التأكيدية مرتبطتان مع بعضهما البعض، فالمعلومات التي لها قيمة تنبؤية في كثير من الأحيان يكون لها أيضا قيمة تأكيدية. على سبيل المثال، البيانات عن المنتجات المصنوعة للسنة الحالية، يمكن استخدامها كأساس للتنبؤ بإيرادات السنة القادمة. كما يمكن أيضا مقارنتها مع الإيرادات المقدرة للعام الحالي أو الأعوام السابقة. نتائج هذه المقارنات يمكن أن تساعد المستخدم (مستخدم المعلومات)، لتصحيح و تحسين المسارات المتبعة للقيام بهذه التنبؤات .

[1] Robert Obert (2011), le nouveau cadre conceptuel de l'IASB, revue Française de comptabilité, N°439, France, pp 28-29.

1-1-2-الصورة الوفية (Fidélité)

تقدم المعلومات المالية الصورة الوفية عندما تصور ظاهرة اقتصادية ما بطريقة كاملة، محايدة، و خالية من الأخطاء الجوهرية. المعلومات المالية التي تقدم ظاهرة اقتصادية بصورة صادقة، هي التي تصور الجوهر الاقتصادي للمعاملة أو الحدث الاقتصادي، و الذي قد لا يتوافق بشكل دائم مع شكلها القانوني. و لكي يكون هناك إظهار صادق بشكل كلي، فإن التمثيل الاقتصادي الوارد في القوائم المالية، يجب أن يتميز بثلاثة خصائص؛ الكمال، الحياد و الخلو من الأخطاء الجوهرية.

التمثيل (الإظهار) الكامل يشمل كل المعلومات الضرورية لمستخدم المعلومات، لفهم الحقائق التي يتم تقديمها، بما في ذلك جميع عمليات التقييم و الإيضاحات اللازمة. التمثيل (الإظهار) المحايد هو اختيار من دون تحيز في انتقاء المعلومات المالية التي سوف تعرض. التمثيل (الإظهار) المحايد، لا ينبغي أن يكون موجه من أجل زيادة إحتمال أن تكون المعلومة مستقبلة بشكل إيجابي أو سلبي من قبل مستخدم المعلومات. غير أن التمثيل (الإظهار) الحقيقي لا يعني في الحقيقة تمثيلا دقيقا من جميع النواحي.

2-1-الخصائص النوعية الثانوية (المساعدة)

القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، السرعة و القابلية للفهم هي الخصائص النوعية الثانوية، التي تدعم منفعة المعلومة الملائمة و الوفية.

1-2-1- القابلية للمقارنة (comparabilité)

القابلية للمقارنة هي خاصية المعلومات التي تمكن المستخدمين (utilisateurs) من تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين مجموعتين من الظواهر الاقتصادية. توافق و دوام الطرق يرجع إلى استخدام نفس الأساليب والطرق المحاسبية، خلال نفس الفترة في كيانات مختلفة، أو من فترة إلى أخرى في نفس الكيان. فالمقارنة هي الهدف، أما التوافق و دوام الطرق هي وسيلة لتسهيل تحقيق هذا الهدف.

و عليه فإن قرارات مستخدمي المعلومات تستلزم الاختيار بين البدائل، على سبيل المثال، بيع أو الاحتفاظ باستثمار، أو الاستثمار في كيان مصرح (entité déclarante)، أو في كيان آخر، فالمعلومات عن الكيان المصرح هي أكثر فائدة، إذا كانت هناك إمكانية مقارنتها مع معلومات مماثلة لكيانات أخرى، و مع معلومات مماثلة لنفس الكيان لفترة أخرى أو تاريخ آخر.

1-2-2- القابلية للتحقق (Vérifiabilité)

القابلية للتحقق هي خاصية المعلومات التي تساعد على تزويد مستخدميها بالتأكيد على أن المعلومات تعطي الصورة الصادقة للظواهر الاقتصادية التي تسعى لتمثيلها. القابلية للتحقق تفترض أن مختلف الملاحظين على دراية جيدة و مستقلين، يمكنهم الوصول إلى توافق و تفاهم عام، و ليس بالضرورة توافق كامل، حول أحد النقاط التالية:

- ❖ أن تكون المعلومات التي صورت خالية من الأخطاء أو تحيز جوهري للظواهر الاقتصادية التي تسعى لتمثيلها؛
- ❖ أن تكون طريقة التسجيل المحاسبي أو طريقة التقييم مناسبة و مطبقة بدون خطأ، دون تحيز جوهري.

1-2-3- السرعة (Rapidité)

السرعة تستجيب لضرورة إتاحة المعلومات لمتخذي القرارات قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم. جعل المعلومات الملائمة أكثر سرعة في الوصول إليها، قد يزيد من قدرتها على التأثير في القرارات، و عدم إتاحتها في الوقت المناسب يمكن أن يجردها من فائدتها المحتملة.

بشكل عام، قِدم المعلومات يجعلها أقل فائدة. و مع ذلك، فإن بعض المعلومات يمكنها أن تكون ذات فائدة لفترة طويلة، لأنه على سبيل المثال، بعض مستخدمي هذه المعلومات قد يكونون بحاجة إلى تحليل اتجاهاتها.

1-2-4- القابلية للفهم (Compréhensibilité)

القابلية للفهم هي خاصية المعلومات التي تمكن مستخدميها من فهم معناها. الفهم يتعزز أكثر في حالة ما إذا تم تصنيف المعلومات، تحديدها و تقديمها بوضوح و دقة. القابلية للمقارنة يمكنها أيضا أن تعزز الفهم.

في الجزائر، النظام المحاسبي المالي يحدد الخصائص النوعية للمعلومات المالية على النحو التالي:[1]

- ❖ القابلية للفهم (الوضوح) بحيث تكون المعلومات واضحة و قابلة للفهم إذا تميزت بما يلي:
  - ✓ الحياد؛
  - ✓ الحذر؛
  - ✓ الشمولية؛
  - ✓ الصورة الصادقة.

[1] Jelloul Boubir, 2013, op-cit, pp 23-25.

- القابلية للمقارنة؛
- الملائمة؛
- المصداقية.

و حتى تكون المعلومات المالية ملائمة و ذات مصداقية، يجب احترام القيود التالية:

- الوقتية؛
- العلاقة التكلفة/المنفعة؛
- التوازن بين الخصائص النوعية؛
- الإظهار الصادق.

هذه الخصائص النوعية للمعلومات المالية، مثلما هي مقدمة في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، هي نفسها الخصائص النوعية المعتمدة في الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية الذي نشر في عام 1989. أما التصنيف الجديد المعروض أعلاه، الذي يميز بين الخصائص النوعية الأساسية و الخصائص النوعية الثانوية، هو في الحقيقة ما جاء به الإطار التصوري الجديد لمعايير المحاسبة الدولية، الذي صدر في عام 2010، بعد عمل مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB).

المبحث الثالث: الهيئات الخاصة بمعايير المحاسبة على المستوى الدولي

أغلب الدول أدركت أهمية المحاسبة المالية كونها أداة مساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. و عليه، فإن معدي المعايير في هذه الدول يحاولون باستمرار إصدار معايير محاسبية جديدة، و يسهرون على التحديث الدائم لها، تلبية لمتطلبات التغيرات الاقتصادية المحتملة. و بالتالي، فإن هذا المبحث سيتم تخصيصه لتقديم الهيئات الدولية الرئيسية المسؤولة عن إصدار هذه المعايير، و كذا مسار اعتمادها بشكل رسمي حسب كل هيئة.

المطلب الأول: هيئات معايير المحاسبة: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)

ضمن سعيه للوصول إلى لغة مشتركة في المحاسبة، يعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، من خلال معايير المحاسبة الدولية، على توحيد القواعد و الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، فمساهمات هذه المعايير في تحسين جودة المعلومات المالية لا يمكن تجاهلها. في الولايات المتحدة الأمريكية يظهر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، كهيئة محاسبية مهيمنة في الواقع، في الولايات المتحدة الأمريكية، و في كثير من البلدان الأخرى بطريقة أو بأخرى، من خلال معايير FAS التي تصدرها. و عليه، فإن هذا المطلب، سيخصص لدراسة هذه الهيئات الرائدة، من خلال عرض تاريخ ظهورهما، تنظيمهما و كذا تطورهما.

1-مجلس معايير المحاسبية الدولية (IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): هو عبارة عن هيئة معايير محاسبية خاصة و مستقلة، مقرها في لندن، و تعمل أساسا على إعداد معايير الإبلاغ المالي IFRS.[1]

تقديم هذه الهيئة سيكون من خلال الإشارة إلى تاريخ تطورها، عرض آلية عملها و مكوناتها.

[1] Focus IFRS, comprendre le nouveau monde de l'information financière, disponible sur le site internet suivant:http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/iasb , consulté le 11/02/21016 à 11:28.

1-1- من لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

أهم التواريخ التي تميزت بالتغيرات المؤثرة أو التعديلات التي أدخلت على مجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)**، سيتم تلخيصها فيما يلي:[1]

- ❖ تأسست اللجنة (لجنة معايير المحاسبة الدولية) في عام 1973، تحت شكل جمعية محاسبية تضم الهيئات المحاسبية المهنية لعشرة (10) دول. و قبل عملية الإصلاح التي طالتها عام 2001، بلغت عضويتها 153 منظمة عضوا يمثلون 112 بلدا؛
- ❖ من عام 1973 إلى عام 1988، اللجنة (IASC)، عملت جديا لإيجاد توافق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير الوطنية، من أجل انخراط أكبر عدد ممكن من الأعضاء. و قد أدى ذلك إلى السماح في هذه المعايير بتوفير خيارات عديدة لاندماج المعايير الوطنية؛
- ❖ من عام 1989 إلى غاية عام 1993، عملت اللجنة (لجنة معايير المحاسبة الدولية) على الحد من الخيارات المحاسبية، للسماح بأكبر قدر ممكن من المقارنة بين القوائم المالية. و قد أدى ذلك إلى نشر عشرة (10) معايير معدلة في عام 1993؛
- ❖ في عام 1994، اللجنة وجدت نفسها بين حتميتين: فمن جهة المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (OICV) ترفض معاييرها، بحجة أنها تقيدية بعض الشيء، و بالتالي لا تخدم احتياجات مستخدمي المعلومات المالية، و من جهة أخرى بعض المؤسسات التي تطبق بالفعل معايير المحاسبة الدولية (IAS) تهدد بالتخلي عنها، معتبرين إياها تقيدية أيضا؛
- ❖ في جويلية عام 1995، اللجنة (IASC)، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (OICV)أعدت برنامج عمل يهدف إلى وضع نظام شامل لمعايير المحاسبة الدولية، الشيء الذي سوف يجعل فيما بعد المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (OICV)، تنصح الهيئات التي تصدر معايير محاسبية وطنية بقبول المعايير التي تصدرها اللجنة (IASC)، من أجل كل تسعير أو تداول في الأسواق المالية الدولية؛
- ❖ في عام 1999، عملت اللجنة على مشروع يتعلق بإجراء مراجعة شاملة للهيكل العملياتي، يستهدف خاصة تغيير التركيبة، المسؤوليات و الإجراءات اللازمة لتعيين الأعضاء و تشكيل لجنة الإداريين (trustees)؛
- ❖ في عام 2000، تم الانتهاء من برنامج العمل المتفق عليه مع المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال (OICV). في 17 ماي 2000، المنظمة (OICV)، توصي الهيئات التنظيمية المختلفة بقبول الشركات

[1] Alain Frydlender, Julien Pagezy (2004), s'initier aux IFRS, édition la performance, Paris, France, p p 10-11.

الأجنبية المسعرة في البورصة، لنشر القوائم المالية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS، علاوة على ذلك، تمت الموافقة على التنظيم الجديد للجنة في مارس 2000؛

- ❖ في فيفري عام 2001، الهيكل الجديد للجنة الذي صوت عليه في ماي 2000، دخل حيز التنفيذ و تم بالإضافة إلى ذلك، تغيير تسمية الجهاز من اللجنة (IASC) إلى المجلس (IASB)، و في 01 أفريل 2001، أتخذت أولى قرارات المجلس بتغيير تسمية المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، لتصبح في المستقبل معايير الإبلاغ المالي (IFRS).

مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، يركز في الحقيقة على معايير الإبلاغ المالي، التي تسمح خاصة بالتنظيم الفعال للأسواق المالية، أكثر من تركيزه على القواعد المحاسبية. معايير الإبلاغ المالي IFRS، خصصت في بعض الأحيان معايير بأكملها لتناول عرض المعلومات، لكنها لا تتطرق إلى كيفية التسجيل المحاسبي أو القيد المزدوج أو حتى مدونة الحسابات.

المعايير القائمة حتى قبل 01 أفريل 2001، و التي اعتمدت في ذلك الوقت من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC، تستمر بمسماها القديم "معايير المحاسبة الدولية "IAS "، المعايير الجديدة فقط اعتبارا من هذا التاريخ، هي من تأخذ التسمية الجديدة "معايير الإبلاغ المالي "IFRS". و يبقى المصطلح العام "IFRS" مع ذلك يشمل جميع المعايير و التفسيرات السارية المفعول، و التي سواء تم اعتمادها من قبل الهيكل القديم (اللجنة)، أو الهيكل الجديد (المجلس).

1-2-التركيبة الهيكلية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، يحتوى على أربعة هياكل رئيسية تشمل: المجلس، لجنة التفسير، المجلس الاستشاري، بالإضافة إلى الهيكل الأم (المؤسسة) IFRSF.

1-2-1-مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي IFRSF

تتألف مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي IFRSF، من اثنين و عشرين (22) عضو فردي، يعين واحد منهم كرئيس، مع تعيين نائب إلى نائبين للرئيس على الأكثر. يتم تعيين الإداريين لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، تعيين الإداريين يمكن أن يتم مثله مثل الرئيس أو نائب الرئيس؛ أي لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و هذا بغض النظر عن ولاياته السابقة كإداري، بشرط ألا تتجاوز الفترة الإجمالية لسنوات خدمته كإداري تسعة (09) سنوات.

التركيبة البشرية: ستة (06) إداريين من آسيا/أوقيانوسيا، ستة (06) من أوروبا، ستة (06) من أمريكا الشمالية، واحد (01) من إفريقيا، واحد (01) من أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى اثنين (02) من أي منطقة جغرافية (بشرط تحقيق التوازن الجغرافي بين الأعضاء).

مواصفات الإداريين: بموجب النظام الأساسي لمؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي IFRSF، فإنه على المؤسسة إيجاد توازن بين أعضاء التشكيلات المختلفة، بالأخص مدققي الحسابات، معدي القوائم المالية، المستخدمين (utilisateurs) و الأكاديميين، إضافة إلى ممثلين آخرين يمثلون و يحمون المصلحة العامة. من المفروض أن يكون إداريين اثنين (02) من كبار الشركاء في شركات الخبرة المحاسبية، على أن تكون من الشركات الرائدة و ذات السمعة الدولية.[1]

1-2-2- مجلس المراقبة

تتمثل المهمة الرئيسية لمجلس المراقبة في تعزيز التبادلات بين السلطات المسؤولة عن الأسواق المالية، فيما يتعلق بشكل و مضمون التقارير المالية، و كذا مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي. بصفة خاصة يقوم مجلس المراقبة بمراقبة الطريقة التي تقوم بها المؤسسة (IFRSF) بتسوية التزاماتها و مسؤولياتها، إن إداري هذه الأخيرة ذو صلة مباشرة بالمجلس. أما فيما يخص مسؤوليات مجلس المراقبة فهي كالتالي:[2]

- ❖ المشاركة في عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، و المصادقة على هذه التعيينات وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في لوائح مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي IFRSF؛
- ❖ فحص التدابير المتخذة من قبل الإداريين، فيما يتعلق بتمويل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، لمعرفة ما إذا كانت كافية و مناسبة؛
- ❖ فحص عمل الإداريين، فيما يتعلق بمراقبة مسار التوحيد لمجلس معايير المحاسبة الدولية، و خاصة فيما يتعلق بالتدابير المرتبطة بالإجراءات القانونية الرسمية؛
- ❖ المناقشة مع الإداريين حول المسؤوليات المتعلقة بكل التطورات الجديدة ذات الصلة بالجوانب التنظيمية و القانونية، و كذا إعداد و وضع السياسات الملائمة في إطار ولاية مراقبة (mandat de surveillance) مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، المنوطة بمؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي IFRSF؛
- ❖ إرسال الأسئلة المتعلقة بالمعلومات المالية ذات المنفعة العامة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، عبر وساطة مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي.

[11] Deloitte (2014), Guide de référence sur les IFRS, produit par documents et services créatifs à Deloitte, Montréal, Canada, pp 8-9.
[2] Ibid, pp 7-8.

1-2-3- المجلس Board

يتكون المجلس من 16 عضوا، يعين واحد من هؤلاء الأعضاء كرئيس، مع تعيين نائب إلى نائبين للرئيس على الأكثر. ثلاثة (03) أعضاء كحد أقصى، يمكنهم العمل بدوام جزئي. أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية يتم تعيينهم لفترة مبدئية تقدر بخمسة (05) سنوات، قابلة للتجديد لمدة ثلاث (03) سنوات. الرئيس و نواب الرئيس، يمكنهم المواصلة لولاية ثانية مدتها خمس (05) سنوات، إلا أن مشاركتهم لا يمكن أن تتعدى عشر(10) سنوات.

في عام 2015، قام الإداريين باختبار الفعالية، و الهيكل العام لمؤسسة معايير الإبلاغ المالي، من خلال طلب تعليقات الجمهور حول مسألة الحجم المناسب لمجلس معايير المحاسبة الدولية. و تم القيام ب:

- ❖ إنشاء منتدى تشاوري حول معايير المحاسبة (منتدى استشاري لمعايير المحاسبة)، تشكيل تجمعات إقليمية لهيئات معايير المحاسبة، إضافة برامج أكثر تفصيلا لمجلس معايير المحاسبة الدولية تتمحور حول الاتصالات الخارجية، إشراك الأطراف ذات العلاقة و اختتام برنامج التقارب بين الهيئات؛
- ❖ محاولة وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية أمام تحديات و أولويات جديدة للسنوات القادمة. مع الاعتراف بظهور بيئة جديدة للمعايير، الإداريين حاولوا الحصول على تعليقات من الجمهور حول قضية الحجم المناسب لمجلس معايير المحاسبة الدولية، مع الاستمرار في المحافظة على التوازن الجغرافي.

التركيبة البشرية: بغية تحقيق أكبر تنوع دولي ممكن، ينبغي أن يكون هناك أربعة (04) أعضاء من منطقة آسيا/أوقيانوسيا، أربعة (04) من أوروبا، أربعة (04) من أمريكا الشمالية، واحد (01) من إفريقيا، واحد (01) من أمريكا الجنوبية، بالإضافة إلى اثنين (02) من أي منطقة جغرافية، (بشرط تحقيق التوازن الجغرافي بين الأعضاء).

مواصفات أعضاء المجلس: المعيار الرئيسي للتعيين في هذا المجلس، هو الكفاءة المهنية و الخبرة الميدانية. المجموعة يجب أن تجمع بين أعضاء يحققون أفضل توليفة ممكنة ذات تنوع، من حيث الخبرة الفنية، الخبرة في الأعمال التجارية و كذا بالأسواق من جميع أنحاء العالم.[1]

1-2-4- لجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي (IFRIC)

تتألف لجنة تفسير معايير الإبلاغ المالي من أربعة عشر (14) عضوا يتمتعون بحق التصويت، يتم تعيينهم من قبل إداري (les trustees) مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي. اختيار أعضاء هذه اللجنة يتم على أساس

[1] Deloitte, Guide de référence sur les IFRS, 2014, op.cit, p 9.

قدرة الأعضاء على مواكبة المشاكل و التحديات الحالية، بالإضافة إلى قدرتهم على مواجهة هذه المشاكل و التحديات. التفسيرات IFRIC، تخضع لمصادقة مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما تتمتع بنفس قوة و سلطة المعايير التي يصدرها المجلس.[1]

اللجنة يجب أن تقوم بما يلي:[2]

- ❖ تفسير تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS)، و معايير الإبلاغ المالي (IFRS)، و التزويد (في الوقت المناسب) بالتعليقات بشأن القضايا ذات الصلة بالتقارير المالية، التي لم يتم معالجتها على وجه التحديد في معايير المحاسبة الدولية IAS، و معايير الإبلاغ المالي IFRS، و القيام بأعمال أخرى بناء على طلب مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- ❖ في إطار تنفيذ أعمالها يجب على اللجنة الأخذ بعين الاعتبار هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية، المتمثل في العمل مع معدي و هيئات المعايير الوطنية، للمضي قدما نحو تقارب المعايير المحاسبية الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية IAS و معايير الإبلاغ المالي IFRS، بغية الوصول إلى أفضل الحلول؛
- ❖ نشر مشاريع التفسيرات (بعد موافقة مجلس معايير المحاسبة الدولية)، التي خضعت لتعليقات الجمهور و النظر في تلك التعليقات، التي يجب استلامها في غضون فترة معقولة، قبل وضع الصيغة النهائية لتفسير معين، و تقديم تقرير إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية، للحصول على الموافقة للتفسيرات النهائية.

1-2-5- المجلس الاستشاري لمعايير الإبلاغ المالي

المجلس الاستشاري لمعايير الإبلاغ المالي هي هيئة استشارية رسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، و إداري مؤسسة مجلس معايير الإبلاغ المالي. هذا المجلس يتألف من مجموعة واسعة من ممثلي الجماعات المهتمة بعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية؛ هذه الجماعات تشمل: المستثمرين، المحللين الماليين و غيرهم من مستخدمي المعلومات المالية، على غرار معدي القوائم المالية، الأكاديميين، مدققي الحسابات، معدي المعايير، بالإضافة إلى الهيئات المحاسبية المهنية. يعين أعضاء المجلس الاستشاري من قبل الإداريين (les trustees)، و يجتمع المجلس الاستشاري اعتياديا ثلاث (03) مرات سنويا لمدة يومين (02) في العاصمة الإنجليزية لندن.[3]

[1] IFRS*Global Standards for the world economy, IFRS Interpretations Committee, disponible sur internet sur le site suivant: http://www.ifrs.org/The-organisation/Members-of-the-IFRIC/Pages/About-the-IFRIC.aspx , consulté le 11 /07/2016 à 11:12.

[2] International Accounting Standard Board (2006), International Financial Reporting Standard, édition IFRSs, p 9.

[3] Foley, B. Comm., MAcc., The role of the IFRS foundation, monitoring Board, IASB, IFRS advisory and the IFRS interpretations committee, certified public accountants, Irland, p 4.

و تلخيصا لآلية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية، و العلاقات المتبادلة بين مختلف هيئاتها، سيتم في الصفحة الموالية عرض رسم تخطيطي توضيحي.

الشكل رقم (01): تركيبة و آلية عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية

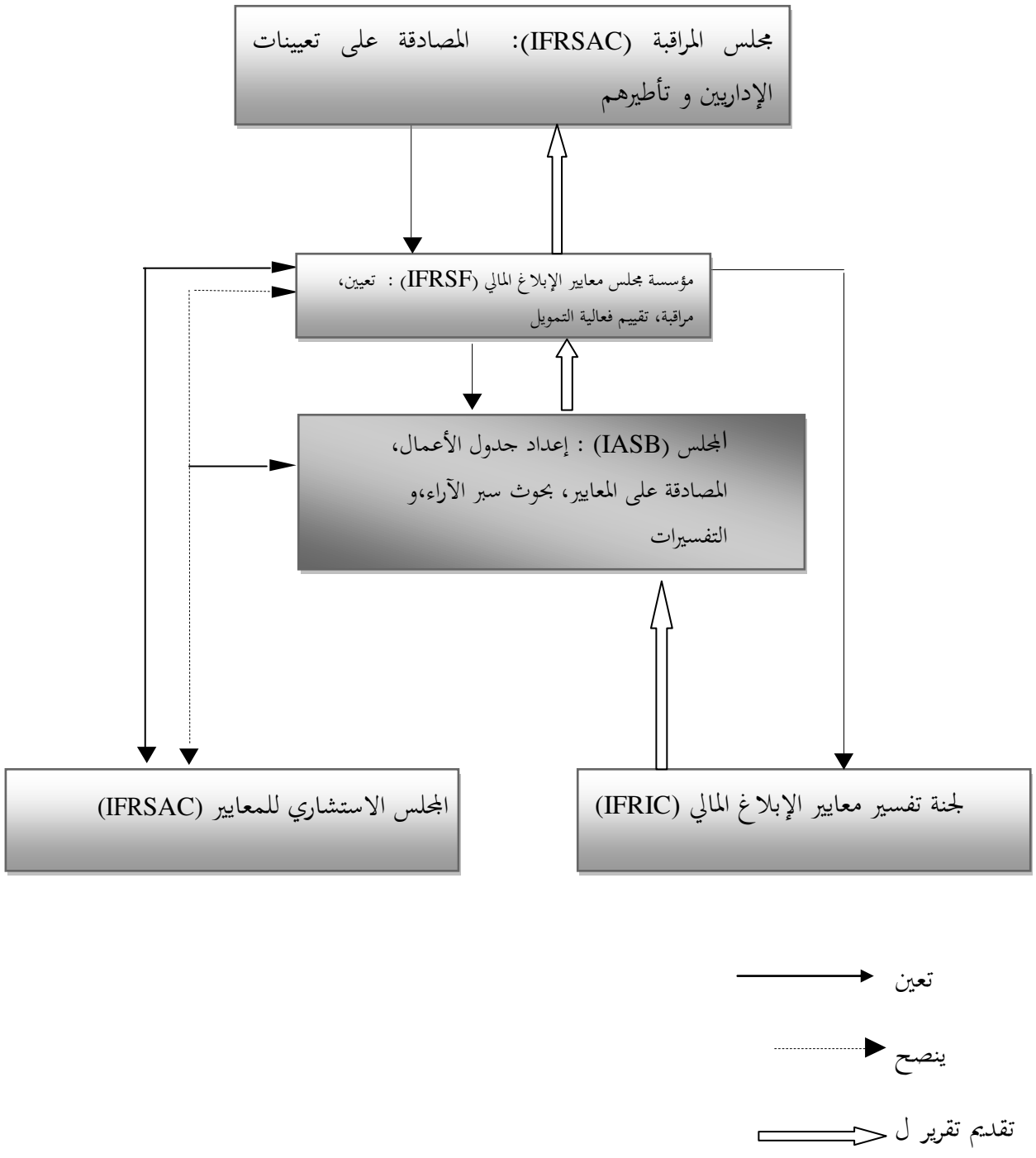

La source: Deloitte (2014), Guide de référence sur les IFRS, produit par documents et services créatifs à Deloitte, Montréal, Canada, p7.

2- مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية، جاءت نتيجة أعمال قامت بها هيئة خاصة مستقلة أنشئت في عام 1973، هذه الهيئة الخاصة تسمى بمجلس معايير المحاسبة المالية FASB، و التي تهتم بمعايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعتبر أول هيئة معايير محاسبية، تعتمد ما يسمى بالإطار التصوري. هذا المجلس (مجلس معايير المحاسبة المالية)، هو تحت إشراف هيئة خاصة؛ مؤسسة المحاسبة المالية (FAF).[1] هذه الأخيرة تعتبر منظمة خاصة مستقلة غير ربحية، تأسست في عام 1972، مقرها في نورولك، كونيتيكت، و هي مسؤولة عن الإشراف، الإدارة، التمويل و تعيين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، و مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB).[2]

2-1- الهيئات الاستشارية لمجلس معايير المحاسبة المالية

الدور الرئيسي للمجموعات (الهيئات) الاستشارية، يتمثل في تشارك وجهات نظرها و خبراتها، مع مجلس معايير المحاسبة المالية، خاصة فيما يتعلق بالمسائل ذات العلاقة بالمشاريع المسجلة في جدول أعمال المجلس، القضايا الإستراتجية، بالإضافة إلى المسائل التقنية الأخرى. هذه المجموعات أو الهيئات تتمثل في:[3]

2-1-1-المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAC: Financial Accounting Standards Advisory Council) : ينصح مجلس معايير المحاسبة المالية، حول المسائل التقنية المسجلة في جدول أعماله، حول قضايا جديدة محتملة، حول المشاريع ذات الأولوية، بالإضافة إلى مسائل أخرى بطلب من المجلس (FASB) أو رئيسه.

2-1-2-المجلس الاستشاري للمستثمرين(IAC: Investor Advisory Committee) : يقدم الاستشارة حول المشاريع الحالية و المحتملة لمجلس معايير المحاسبة المالية، لكن من وجهة نظر المستثمرين.

2-1-3-المجلس الاستشاري لقطاع "الهدف غير الربحي" (NAC: Not-for-Profit Advisory Committee) : يقدم النصائح و الاستشارة حول كل المسائل التقنية الحالية و كذا المسائل المستقبلية الطويلة المدى، المتعلقة بقطاع ذات الهدف غير الربحي.

---

[1] Djamel khouatra (2004), la normalisation comptable entre model anglo-saxon et modèle continental: le cas de royaume unis, pays en transition vers l'économie de marché, séminaire normes et mondialisation, France, pp 5-6.

[2] Financial Accounting Standard Board, FASB home, about FASB, disponible sur le site internet suivant: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176154526495 , consulté le 02/02/2017 à 11:22.

[3] Ibid.

2-1-4-المجلس الاستشاري للمؤسسات الصغيرة (SBAC: Small Business Advisory Committee): يقدم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة المالية حول المشاريع العملياتية، التكاليف المتوقعة، الصعوبات و منافع الحلول المحتملة، بشكل أساسي من وجهة نظر المؤسسات الصغيرة.

2-1-5-المجلس الاستشاري للمؤسسات الخاصة (CCP : Private Company Council) : يقدم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة المالية، في كل ما يتعلق بالمؤسسات الخاصة.

2-1-6-المجلس الاستشاري للمسائل الناشئة (EITF: Emerging Issues Task Force): يساعد مجلس معايير المحاسبة المالية على تحسين جودة المعلومة المالية من خلال التحديد، المناقشة و التسوية في الوقت المناسب للمسائل المتعلقة بالمحاسبة المالية.

3- التقارب بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

شكّل اعتماد معايير الإبلاغ المالي من قبل مجموعة دول الاتحاد الأوروبي في عام 2005، تغييرا كبيرا في المشهد المالي. إلا أنه، و بالرغم من عديد المزايا التي جاءت بها هذه المعايير الجديدة، فإن عملية المعايرة لا تبدو قريبة من الاكتمال. في الواقع أن وزن الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي يمنح المعايير المحاسبية الأمريكية النفوذ الدولي، الشيء الذي يضعها في منافسة مباشرة مع المعايير التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، فالشركات الراغبة في الاستثمار في سوق الولايات المتحدة الأمريكية، اضطرت للقيام أو الدخول في لعبة الحسابات المزدوجة و السعي إلى تسوية عناصر قوائمها المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما US GAAP، خاصة الاستمارة الشهيرة 20-F، المفروضة من قبل هيئة الأوراق المالية و البورصات الأمريكية SEC. هذه الوضعية، أدت بالجهات المالية إلى الضغط على معدي المعايير، للوصول إلى مستوى تكون فيه المعايير التي يصدرها كل من مجلس معايير المحاسبة المالية، و مجلس معايير المحاسبة الدولية، متقاربة مشكلةً بذلك معايير عالمية في الأسواق المالية الرئيسية.[1]

مذكرة التفاهم التي وقعت في عام 2006، و المحدثة في عام 2008، وضعت برنامج عمل مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية، من خلال تحديد قائمة المشاريع القصيرة و الطويلة المدى، و التي تسمح بتحسين المرجعيتين. الواقع أن التقارب تم من خلال تنازلات مقدمة من الطرفين، فبعض المعايير الجديدة كالنسخة المنقحة من المعيار المحاسبي الدولي IAS 23، و معيار الإبلاغ المالي IFRS 8، تعتبر مشابهة و بشكل كبير مع ما يقابلها من المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن بعض المعايير الأمريكية

[1] Réda Sefsaf (2012), Contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, thèse de doctorat , faculté de droit, d'économie et de gestion, Université D'ANGERS, France, pp 37-38.

تتقارب مع معايير الإبلاغ المالي IFRS، كالمعيار IFRS 2 أو IFRS 3 النسخة المعدلة. في نفس السياق، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، أوصى هيئة الأوراق المالية و البورصات الأمريكية SEC، بالاعتماد الاختياري لمعايير الإبلاغ المالي للشركات المسعرة في السوق المالية الأمريكية، لتعزيز المقارنة مع القوائم المالية للجهات المصدرة الأجنبية الخاصة، التي تنشر قوائمها المالية وفق معايير الإبلاغ المالي IFRS. من جانبه Hans Hoogervorst، الرئيس الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، في مؤتمر لمؤسسة IFRS، ببوسطن في أكتوبر 2011، أكد على أهمية توفير لغة مشتركة واحدة للمعلومات المالية للشركات و المستثمرين من أجل تحسين شفافية الأسواق.[1]

و باختصار كلا المجلسين؛ مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية، قررا البدء في أعمال التقارب منذ عام 2002، من اجل التخلص قدر الإمكان من الاختلافات الموجودة بين معاييرهما، فبعض مشاريع التقارب هذه تم الانتهاء منها، و بالتالي أصدرت معايير جديدة مثل التقييم بالقيمة العادلة، تجميع المؤسسات...البعض الأخر لم يتم استكمالها، إضافة إلى مشاريع أخرى مازالت قيد الإنجاز مثل التقارب فيما يتعلق بمعالجة الأدوات المالية. إن المجهودات المبذولة من قبل الهيئتين يمكن وصفها بالمعتبرة حقيقة و هي مستمرة في المستقبل كذلك، إلا أن كلاهما يحاول الاحتفاظ بهويته و فلسفته المحاسبية و المالية.

المطلب الثاني: اعتماد معيار محاسبي حسب IASB و FASB

بالنسبة لكلا الهيئتين (IASB, FASB) فإن مسار إعداد معيار محاسبي يمكن أن يستغرق عدة سنوات في بعض الأحيان، كون أن الإجراءات المتبعة لإعداد المعايير تتميز بالتعقيد و تتألف من عدة مراحل؛ مشاورات عديدة يتم القيام بها على مستوى الهيئات الاستشارية، طلب تعليقات الجمهور، استلام و تحليل التعليقات، الاجتماعات... و عليه فإن هذا المطلب سيتم التطرق فيه إلى مسار اعتماد معيار محاسبي حسب كل هيئة.

[1] Odile Barbe, Laurent Didelot (2012), panorama de l'application des normes IFRS dans le monde et convergence avec les US GAAP, revue française de comptabilité, N°450, France, p 43.

1- مسار اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

الخطوات الرئيسية لإعداد أو تعديل معيار من معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS هي كالتالي:[1]

- ❖ تفكير أولي للفريق التقني لتحديد ما هو موجود فيما يتعلق بالموضوع المدروس، و بالأخص كل ما له علاقة بالإطار التصوري؛
- ❖ دراسة مقارنة للممارسات و المعايير الوطنية و تبادل وجهات النظر مع هيئات المعايير المعنية؛
- ❖ استشارة المجلس الاستشاري للمعايير بشأن ما إذا كان هناك مجال لإدراج هذا الموضوع على جدول أعمال مجلس معايير المحاسبة الدولية؛
- ❖ تشكيل لجنة استشارية "الفريق الاستشاري"، لتقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية في أعمالها؛
- ❖ نشر ورقة نقاش مع طلب التعليقات؛
- ❖ نشر مشروع المعيار أو إعادة النظر في معيار ما، يسمى ببحث سبر الآراء (Exposé-Sondage)، من أجل الحصول على تعليقات الجمهور، و في بعض الحالات يكون هناك أيضا ما يسمى بقواعد الاستنتاجات (Basis for conclusion")، الذي يمثل في الحقيقة ملخصا لاستنتاجات معدي المعايير، بالإضافة إلى أفكارهم و نواياهم؛
- ❖ التحليل و النظر في التعليقات التي وردت؛
- ❖ التفكير فيما إذا كان ينبغي عقد جلسات استماع عامة، أو القيام باختبارات ميدانية؛
- ❖ الموافقة و المصادقة على المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بالأغلبية المؤهلة؛
- ❖ نشر المعيار النهائي و ما له من مكملات (ملاحق، استنتاجات معدي المعايير، دليل التطبيق إذا استلزم الأمر).

و بصفة عامة، المسار الكامل يستغرق حوالي عامين.

[1] Réda Sefsaf (2012), contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, op.cit, pp 43- 44.

فيما يلي، سيتم عرض جميع مراحل هذا المسار (Due Process) في شكل مخطط تلخيصي.

الشكل رقم (02): إجراءات اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية

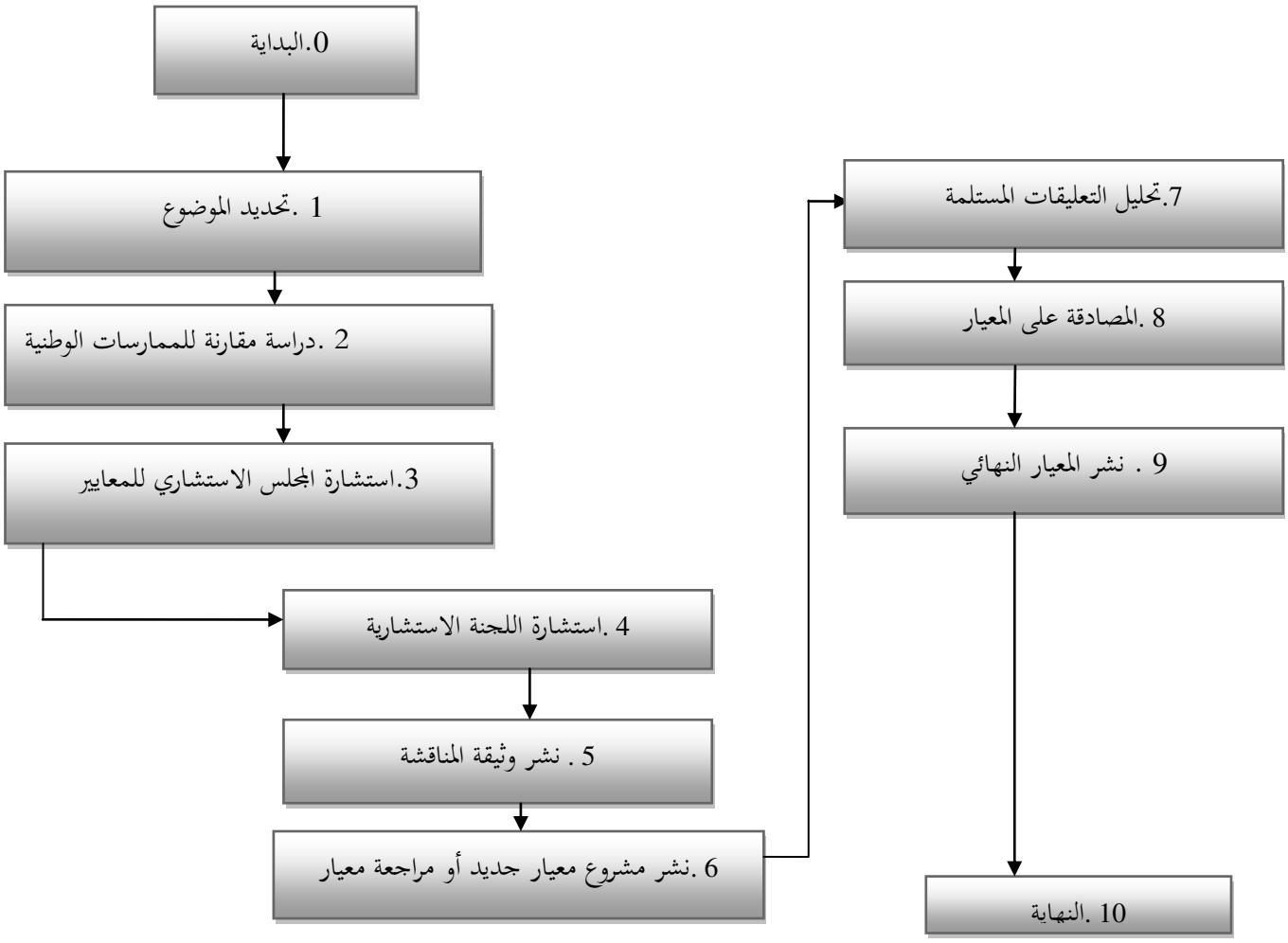

La source: *Stephane Brun (2011), guide d'application des normes IAS /IFRS, édition Berti, Alger, Algérie, p 33.*

2-مسار اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

مسار اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، يسمى "بالإجراءات المتبعة" " Due Process "، هذه الإجراءات أو المراحل تتلخص كما يلي:[1]

- ❖ مجلس الإدارة لمجلس معايير المحاسبة المالية يحدد مشاريع المعايير، بناء على مقترحات المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية FASAC؛
- ❖ بالنسبة لكل مشروع معيار، يتم تأسيس فريق عمل يستفيد من موارد مكتبية لمجلس معايير المحاسبة المالية أو دعم الباحثين الجامعيين؛
- ❖ وثيقة عمل (مذكرة) حول المشكلة التي يجب معالجتها و الحلول المقترحة، تنشر و توزع لتعليقات الجمهور؛
- ❖ يتم عقد جلسة استماع علنية مفتوحة لممثلي المنظمات ذات العلاقة بالأمر؛
- ❖ يتم نشر مسودة المعيار "بحث سبر الآراء" (Exposé-Sondage)، على نطاق واسع لتعليقات الجمهور و يكون كذلك موضوع جلسة علنية جديدة؛
- ❖ و في نهاية الإجراءات، يتم قبول المشروع أو تعديله أو رفضه.

ما يكمن ملاحظته هو أن عملية أو مسار اعتماد معيار محاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، لا يختلف كثيرا عن ذلك المسار المتبع من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، باستثناء ربما كون الإجراءات أقل عددا من تلك المتعلقة بمجلس معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الثالث: تطبيق و انتشار معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في العالم

بعض البلدان اختارت تبني معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، البعض الأخر فضّل الاحتفاظ بالأنظمة الوطنية، فيما أن مجموعة أخرى من البلدان انتهجت طريقا أخر و هو الاحتفاظ بالمعايير الوطنية، لكن مع التقارب نحو المعايير الدولية. هذا المطلب سيتم تخصيصه للقيام بحصيلة تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على المستوى الدولي، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى انتشار معايير المحاسبة الدولية في العالم ؟ و ما هي درجة قبولها من قبل مختلف دول العالم؟

[1] Djamel khouatra, 2004, op.cit, p 8.

1- العوامل الاقتصادية المحددة في اختيار النظام المحاسبي

الكثير من الدراسات تشير إلى العلاقة المتبادلة (interrelations) الموجودة بين الأنظمة المحاسبية و العوامل (العناصر) البيئية، بحيث تؤثر هذه الأخيرة على وضع و مكونات الأنظمة المحاسبية، و هكذا فإن كل بلد يملك مجموعة من المعايير المحاسبية، المصممة من خلال الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من العناصر؛ الاقتصادية، الثقافية، السياسية... فيما يلي سيتم التركيز على عرض العناصر الاقتصادية:[1]

1-1- الجباية

في البلدان التي تشهد وجود ارتباط وثيق بين المحاسبة و الجباية، المؤسسات تميل إلى توفيق و تقريب القواعد المحاسبية من القواعد الضريبية. على عكس البلدان التي تكون فيها النتيجة الجبائية، محددة بصفة مستقلة عن النتيجة المحاسبية، حيث أن اعتماد القواعد المحاسبية يكون لاعتبارات أخرى غير الاعتبارات الجبائية.

1-2- التضخم

مستوى التضخم في البلدان يؤثر إلى حد كبير على أساليب التقييم (طريقة إعادة التقييم أو التقييم بالتكلفة التاريخية).

1-3- مستوى التنمية الاقتصادية

مستوى التنمية الاقتصادية له تأثير كبير على تطوير النظم المحاسبية، فالبلدان التي تسجل مستوى عال من النمو الاقتصادي، تكون فيها المؤسسات و الأنشطة الاقتصادية في أغلب الأحيان، معقدة و ذات حجم كبير، الأمر الذي يتطلب نظام محاسبي متطور لتلبية الاحتياجات المختلفة لمعدي و مستخدمي القوائم المالية.

1-4-نظام و نمط تمويل المؤسسات

في البلدان التي يكون فيها تمويل المؤسسات في المقام الأول عبر سوق رأس المال، المستثمرين لهم الحق في المعلومات المالية ذات الجودة، ممارسين بذلك تأثيرا بارزا على تطوير النظم المحاسبية. و عليه، فإنه عند إعداد و وضع معايير المحاسبة، يتم التركيز على اعتماد قواعد محاسبية تعكس بأكبر قدر ممكن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة. في المقابل، البلدان التي يكون فيها التمويل عن طريق القروض هو المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، فإن الأهمية و الأولوية تعطى لحماية الدائنين و لمبدأ الحذر.

[1] Karim Mhedhbi (2010), analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents, thèse de doctorat, université Manouba, Tunisie, pp 17-18.

ماذا عن الوضع بالنسبة للنظام المحاسبي المطبق في الجزائر ؟

– الجباية: الجزائر تصنف ضمن البلدان التي تعرف ارتباطا وثيقا بين المحاسبة و الجباية.

– التضخم: النظام المحاسبي المالي، يتيح إمكانية استعمال الطريقتين بما أنه مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، و لو أنه يميل أكثر إلى أسلوب التكلفة التاريخية.

– مستوى التنمية الاقتصادية: بالنسبة للجزائر، فإن هذا العنصر ليس بذات التأثير الكبير، كون النظام المحاسبي المالي يعرف تأخرا مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية، كما أنه في نفس الوقت يبدو أكثر تقدما مقارنة مع حجم الأنشطة و العمليات التي تقوم بها المؤسسات الجزائرية.

– نظام و نمط تمويل المؤسسات: المستخدم الأول للمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي ليس المستثمر، بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير الدولية (التي تفضل المستثمر فيما يتعلق بعرض المعلومات)، مما يعني أن هذا العنصر ليس بالمؤثر في اختيار النظام المحاسبي المالي.

2- انتشار معايير الإبلاغ المالي في دول العالم

ما يقارب خمسة عشر (15) سنة مرت اليوم على أول ظهور لمعايير الإبلاغ المالي، و عليه لابد من الوقوف على الحصيلة العامة لتطبيق هذه المعايير في جميع أنحاء العالم. " Laurent Didelot et Odile Barbe " يشيران إلى عاملين ساعدوا على تطور معايير الإبلاغ المالي: جاذبية الأسواق الأوروبية و الآسيوية، و الفضائح المالية في مطلع عام 2000 في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل Enron و WorldCom ، و التي عصفت بمصداقية المعايير المحاسبية الأمريكية US GAAP و وضعتها موضع شك. أوروبا كانت أول المتبنين الرئيسيين لمعايير الإبلاغ المالي، بالنسبة للحسابات الموحدة لشركات الإتحاد الأوروبي المسعرة، و ذلك بداية من عام 2005، حيث أن ما يقارب 7500 مجمع أوروبي، قاموا بعملية الانتقال إلى المعايير الجديدة (معيار الإبلاغ المالي). بالنسبة لبعض البلدان ذات النموذج المحاسبي الأوروبي القاري، مثل فرنسا، بلجيكا أو ألمانيا، الانتقال كان أكثر صعوبة من البلدان ذات النموذج الأنجلوسكسوني مثل بريطانيا أو هولندا. [1]

بلدان مثل أستراليا، هونغ كونغ، نيوزلندا الجديدة، سيرلنكا، دخلت فيها معايير الإبلاغ المالي حيز التنفيذ عام 2011. في نفس السياق كل بلدان أمريكا الجنوبية، تتطلب أو تسمح بمعايير الإبلاغ المالي (أو أنها في طريق إدخال هذه المتطلبات) لإعداد القوائم المالية. اليابان بدوره من خلال مجلس معايير المحاسبة الياباني (ASBJ)، قام بالتعاون و التنسيق مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، لتوفيق معاييره المحاسبية، من خلال

[1] Laurent Didelot, Odile Barbe, 2012, op.cit, pp 41-42.

بروتوكول الاتفاق في شهر أوت 2007، المسمى"باتفاقية طوكيو"، التي تمت بين المجلسين، و في جوان 2011، أعلن المجلسين في نفس الوقت، عن قطع أشواط كبيرة في مخطط التقارب، مع التأكيد على ضرورة الاستمرار و المواصلة في هذا الاتجاه. في الصين، معايير المحاسبة الصينية المتبناة سنة 2006 للمؤسسات التجارية، تتوافق بشكل عام مع معايير الإبلاغ المالي. و بشكل إجمالي، المجلس يحصى على المستوى العالمي أكثر من 100 بلد يفرض تطبيق معايير الإبلاغ المالي، بالإضافة إلى حوالي 130 بلد يستخدم هذه المعايير كما هو متوقع.[1]

3-معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

في مطلع عام 2007، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بحث سبر الآراء (Exposé-Sondage) يتناول معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يهدف إلى اقتراح معايير دولية تطبق على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و بطبيعة الحال فإن هذه المعايير، يجب أن تكون مثل معايير الإبلاغ المالي الكاملة أو الكلية (full IFRS)؛ ذات جودة عالية، و تعزز المقارنة الدولية للقوائم المالية. بما أن معايير الإبلاغ المالي (full IFRS)، أعدت و وضعت للمؤسسات الكبيرة (المسعرة) ذات النطاق الدولي بغض النظر عن الحجم أو الشكل القانوني، فإنها تعتبر معقدة للغاية و غير متسقة في بعض الأحيان مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. لذلك، اقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية في بحث سبر الآراء، التبسيط بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمعايير المعتمدة في المؤسسات الكبيرة أي المعايير الكاملة أو الكلية (full IFRS). [2]

إن اقتراح معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (IFRS pour les PME)، موجه إلى "الكيانات دون مسؤولية عامة"، و يتعلق الأمر هنا حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية، بالمؤسسات التي لا تصدر سندات الدين، و لا أوراق مالية في السوق العام، أو التي لا يكون نشاطها الرئيسي هو حيازة أصول مالية لحساب الغير (البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد ...).[3]

في يوم 09 جويلية 2009، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنشر مرجع معايير الإبلاغ المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شكل معيار واحد، إلا أن تطبيقه ليس له أي طابع إجباري، بعبارة أخرى إلى حد الساعة، تطبيق هذا المعيار الجديد ليس مطلوب إجباريا لا من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، و لا في أوروبا (عكس معايير الإبلاغ المالي الكلية أو الكاملة).

[1] Deloitte, guide de référence sur les IFRS, 2014, op.cit, pp 25-27.
[2] Christopher Hossfeld, Peter Kajüter (2008), IFRS et PME –une enquête franco-allemande, Revue Française de Comptabilité. N° 416, p 48.
[3] Xavier Paper (2010), normes IFRS pour les PME : quelle sera la position de la France, magazine Option Finance n°1067 -, p 34.

خلاصة الفصل

بعد كل ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن القول بأن المحاسبة عبارة عن مجموعة من التصورات الاجتماعية، الاقتصادية...التي يتوقف تطورها على توقعات و احتياجات الأطراف ذات العلاقة، و علاقات التوازن فيما بينهم. في الواقع، يبقى الحديث عن " حقيقة محاسبية مطلقة " أمرا غير ممكن، بسبب كون أن التمثيل الذي تقدمه الأنظمة المحاسبية، يقوم على أساس نظريات محاسبية مختلفة حاملة لمعايير، اتفاقيات، و قواعد تأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأطراف ذات العلاقة، الإرادة السياسية و متطلبات التطور الاقتصادي.

مستخدمي المعلومات المحاسبية و المالية هم نفسهم في كل البلدان تقريبا، إلا أن مستخدمي المعلومات المفضلين يختلفون من بلد إلى أخر، فمن المعروف أن جميع البلدان لا تشهد نفس المستوى من التطور الاقتصادي، كما أنه لكل بلد ثقافته، و تاريخه الاقتصادي و الاجتماعي. بصفة عامة، في البلدان التي تشهد أسواقها المالية تطورا كبيرا مثل الدول الأنجلوسكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية)، تظهر جليا الأفضلية الممنوحة دوما للمستثمرين على حساب الأطراف الأخرى. في المقابل، البلدان الأخرى التي تعرف وجود ارتباط وثيق بين المحاسبة و الجباية مع سوق مالية غير متطورة و جامدة مثل الجزائر، تميل إلى تفضيل شريحة أخرى من المستخدمين (المسيرين أو الإدارة الجبائية).

على المستوى العالمي، يمكن إحصاء العديد من الهيئات المعنية بوضع المعايير المحاسبية، فكل بلد تقريبا لديه هيئة أو منظمة خاصة لإعداد المعايير المحاسبية، أو على الأقل تنظم المهنة المحاسبية. إلا أنه، يبقى كل من الهيئة الدولية "مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB " و الهيئة الأمريكية "مجلس معايير المحاسبة المالية FASB"، الأكثر بروزا في مجال إصدار المعايير المحاسبية ذات الجودة العالية، المتناسبة مع احتياجات و تطورات الميدان المحاسبي، هاتين الهيئتين تعملان سويا من أجل التقارب فيما بينهما في العديد من القضايا، مثل المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، تجميع المؤسسات... هذا التقارب يُنظر إليه بأنه مهم جدا في عملية الترجمة المحاسبية الجيدة لجميع العمليات و المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات في مختلف البلدان، الأمر الذي قد يؤدي للوصول إلى لغة محاسبية عالمية واحدة.

الفصل الثاني

تمهيد

العصر الاقتصادي الجديد المتميز بالمنافسة المتزايدة و ظهور التكنولوجيات الجديدة، شهد فيه ما يعرف بالاقتصاد غير المادي نموا غير عادي، فوفقا لدراسة أجرتها شركة (Ernst & Young)، إحدى الشركات الرائدة في مجال التدقيق المالي سنة (2007)، فإن 60 % من قيمة الشركات تتأتى من رأس مالها غير المادي (capital immatériel). هذا الوضع، يعطي إشارة في الحقيقة بأن اقتصاديات الدول (على المستوى الكلي)، و المؤسسات (على المستوى الجزئي)، تعرف حقبة جديدة؛ و هي حقبة "غير المادية" و التي أصبحت تشكل مكونا جديدا، يفرض نفسه كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعل اليوم رأس المال البشري، رأس المال التنظيمي و الابتكار، من أهم ما يحقق النجاح الاقتصادي للمؤسسة. هذه الحقيقة الجديدة أصبحت اليوم تثير انتباه المسيرين في المؤسسات، الذين أضحوا يعملون أكثر فأكثر على تعزيز التركيز و الاهتمام برأس المال غير المادي.

هذا الفصل يرمي بداية إلى تبيان أهمية رأس المال غير المادي، من خلال تحديد معالمه و ميزاته الأساسية، و من ثم تفصيل عنصر محدد من العناصر غير المادية (Eléments immatériels)، ألا و هو "فارق الحيازة" (goodwill)، و الذي شهد نموا كبيرا في السنوات الأخيرة و أصبح يشكل مصدرا رئيسيا لخلق القيمة بالنسبة للمؤسسات. و عليه فإن هذا الفصل سيتم تصميمه بالطريقة التي تسمح بمعالجة جوهر موضوع فارق الحيازة كما سبق الذكر، من خلال أولا تقديم المصطلحات و المفاهيم الأساسية المقترحة من قبل معايير المحاسبة الدولية، ثم محاولة تفصيل إشكالية مكوناته، تصنيفه، و موقعه في القوائم المالية للمؤسسات.

على مستوى أخر، و دائما فيما يتعلق بفارق الحيازة، سيتم تقديم المعالجة المفصلة لهذا الفارق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، من خلال تقديم نظرة المعيار المحاسبي الدولي (IAS 22)، الذي تم إلغائه و استبداله فيما بعد بمعيار الإبلاغ المالي (IFRS 3)، الذي غيّر الكثير فيما يتعلق بالتقييم الأولي و اللاحق لفارق الحيازة. كما أنه ضمن أعمال التقارب بين معايير المحاسبة الدولية و المعايير الأمريكية، قام IASB في سنة 2008، بإصدار النسخة المعدلة للمعيار IFRS 3. بناء على ما سبق، هذا الفصل سيتم عرضه وفق المحاور الرئيسية التالية:

المبحث الأول: فارق الحيازة كعنصر من العناصر غير المادية؛

المبحث الثاني: طبيعة و أصل فارق الحيازة: من المعيار IAS 22 إلى IFRS 3، إلى النسخة المنقحة من IFRS 3؛

المبحث الثالث: تطور المعالجة المخصصة لفارق الحيازة.

المبحث الأول: فارق الحيازة كعنصر من العناصر غير المادية

فارق الحيازة (Le goodwill) هو عنصر متعدد المعاني معروف في التسيير، إذ أنه في الحقيقة أكبر من أن يحصر فقط في المحاسبة. فارق الحيازة، إذن هو مزيج من المكونات: الإنسانية، الإستراتيجية، المالية، الاقتصادية و المحاسبية. و من هنا يتم تسجيل الصعوبة البالغة في تحليل هذا المفهوم و الإلمام به بشكل كامل، و بما أن هذه الدراسة تتمحور حول فارق الحيازة وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، فإن النظرة التحليلية المتبناة سوف تركز أكثر على الجوانب المحاسبية و المالية. في هذا المبحث الأول سيتم تقديم الأصول غير المادية كإطار عام لمفهوم فارق الحيازة.

المطلب الأول: الأصول غير المادية

بدأ "رأس المال غير المادي" يصبح موضوعا للبحث و التطوير منذ حوالي عشرين (20) سنة تقريبا، إذ لم يعد يخفى اليوم على أحد أهمية و مساهمة رأس المال غير المادي في الاقتصاد المعاصر، بل إنه أضحى مصدرا حقيقيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، (حسب أحد تقارير منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي لسنة 2006). رأس المال غير المادي يُعرف في قاموس مصطلحات "الذكاء الاقتصادي" كالتالي: Immatériel, capital immatériel, intangible, actif incorporel

« رأس المال غير المادي هو امتلاك المعرفة، الخبرة العملية، التكنولوجيا التنظيمية، العلاقات مع العملاء و المهارات المهنية التي تعطي ميزة تنافسية في السوق. » [1]

1- ضبط المصطلحات

العناصر غير المادية (éléments immatériels)، رأس المال غير المادي(capital immatériel)، رأس المال الفكري (capital intellectuel)، الأصول غير الملموسة (actif incorporel ou intangible)... متعددة هي

[1] C.C.Froster, glossaire des mots de l'intelligence économique – lettre c – 09/2011, disponible sur le site internet suivant: https://condette.wordpress.com/2011/09/02/glossaire-des-mots-de-lintelligence-economique-lettre-c-092011/ , consulté le 10/02/2016 à 10:11.

المصطلحات المستخدمة للتعبير ربما عن معنى واحد، فالقارئ يلاحظ بلا شك استخدام هذه المصطلحات بشكل متباين، و لذلك ينبغي توضيح هذا التعدد فيما يلي:[1]

- ✓ **رأس المال (capital)** : هو مصطلح جاء أساسا من الاقتصاد، و رأس المال هو عامل من عوامل الإنتاج في إطار التقسيم الكلاسيكي بين رأس المال و العمل.
- ✓ **رأس المال الفكري (Intellectuel)**: يستخدم هذا المصطلح أكثر في الإدارة، و بالضبط في إدارة الموارد البشرية، إذ يركز على أهمية العنصر البشري.
- ✓ **"غير المادي" أو "اللامادي" (Immatériel):** مصطلح اللامادي لوحده (Immatériel) جاء من الاقتصاد، فهو يختلف عن العوامل المادية مثل الأرض و الموارد الطبيعية و العوامل المادية للإنتاج (المصانع و الآلات ...)، التي كانت تعتبر في السابق من العوامل الرئيسية. هذا المفهوم (اللامادي)، يقوم على فكرة أن اللامادي هو المتفوق في الوقت الحالي.
- ✓ **الأصول غير الملموسة (intangible)**: هو مصطلح مستخدم في المحاسبة، "غير الملموس" يسلط الضوء على الطابع "غير قابل اللمس"، في كثير من الأحيان عنصر غير مرئي. هذا المصطلح مستخدم كثيرا في اللغة التقنية للمحاسبة.

دون الخوض كثيرا في المعاني المتعددة لهذا المصطلح، فإنه تجدر الإشارة إلى أن هذا التنوع في استخدام هذه المصطلحات يعزى إلى اختلاف التخصصات و الميادين العلمية، فعلى سبيل المثال، استخدام مصطلح "رأس المال غير المادي " Capital immatériel" أو " اللامادي " L'immatériel "ككلمة واحدة، يدخل في إطار النظرة الشاملة (تستخدم من قبل الجميع: المسيرين، الماليين، الاقتصاديين، المحاسبين...)، مصطلح "رأس المال الفكري أو الأصول الفكرية "Capital ou actif intellectuel "، يستخدم في مجال التسيير و الإدارة بالتحديد إدارة الموارد البشرية، مصطلح" الأصول غير الملموسة أو المعنوية "Actif intangible ou incorporel "، يستخدم كثيرا في اللغة التقنية للمحاسبة. و أخيرا، مصطلح "العناصر غير المادية " Eléments immatériels"، يستخدم بصفة عامة للابتعاد عن إشكالية اعتبار هذه العناصر كأصول أو لا. و عليه، فإن المصطلحات المذكورة أعلاه سوف توظف حسب السياق، و إلا فإن مصطلح "الأصول غير المادية" سوف يكون الأكثر استعمالا.

[1] Lambert Didier; Epinette Georges, Bounfour Ahmed (2006), capital immatériel 7 jours pour comprendre, rapport de CIGREF, France, pp 25 -26, document disponible sur le site internet suivant: http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2006/2006-Capital-immateriel-7jours-pour-comprendre-CIGREF.pdf, consulté le 15/02/2016 à 12:01.

2- أهمية الأصول غير المادية

الأصول غير المادية تتزايد بشكل أسرع من الأصول المادية، سواء كان ذلك في الحجم أو في القيمة. Patrick Epingard (1999)، يشير إلى التصاعد المستمر للأصول غير المادية، إلى الحد الذي أصبح فيه خلق القيمة، يتأتى من أنشطة التصميم أكثر من أنشطة التصنيع.[1]

و من هنا، فإن تسليط الضوء على الأصول غير المادية، يرجع إلى أهميتها و نمو حصتها في اقتصاديات بلدان العالم، خاصة المتقدمة منها، فالدراسات التي تناولت أهمية الأصول غير المادية في المؤسسات هي متعددة و متنوعة، من بينها تظهر دراسة منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي "OCDE".

هذه الدراسة تمت في عام 2006، و بررت أهمية الأصول غير المادية ب:[2]

- ❖ تطور الاقتصاد و زيادة المنافسة بسبب العولمة؛
- ❖ ظهور تكنولوجيات المعلومات و الاتصال الجديدة؛
- ❖ و أخيرا الابتكار.

و بشكل عام، دراسة منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي، تبرز نقطتين أساسيتين:

- ❖ أولا، الأصول غير المادية تلعب دورا متزايد الأهمية في الاقتصاد اليوم؛
- ❖ ثانيا، هذه الأصول تمثل مصدرا للتنمية الاقتصادية.

دراسة أخرى قام بها Lise Dervieux (2003)، لفائدة "المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية" (فرنسا)، حول المقارنة بين تطور النشاط الدولي ل (32) مجمع فرنسي و نشاطه على الصعيد الوطني. هذه الدراسة الممتدة على الفترة 1997- 2002 أجريت على الحسابات الموحدة للمجمعات غير المالية المسعرة في CAC 40. و أبرزت الأهمية المتزايدة للأصول غير المادية، التي عرفت تطورا أكثر في قطاع تكنولوجيات المعلومات

[1] Anne-Laure Farjaudon (2007), l'impact des marques sur les modes de pilotage de l'entreprise, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Paris Dauphine, Paris, France, p 19.

[2] Organisation de coopération et de développement économiques (2006), réunion du conseil l'OCDE au niveau ministériel, actifs immatériels et création de valeur, pp 9-10. Document disponible sur le site internet suivant : https://www.oecd.org/fr/sti/inno/36701585.pdf , consulté le 12/02/2016 à 11: 03.

و الاتصال، إذ قدرت الزيادة في الأصول غير المادية خارج فارق الحيازة بنحو 300 % خلال ستة (06) سنوات. هذه الأصول غير المادية تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات:[1]

- ❖ الأصول غير المادية "التقليدية": المحلات التجارية، حصص السوق، عقود الإيجار، العلامات و براءات الاختراع...؛
- ❖ برمجيات الإعلام الآلي؛
- ❖ تراخيص الاتصالات السلكية و اللاسلكية، حقوق وسائل السمعي البصري، صناديق الافتتاحيات أو عناوين النشر، هذه المجموعة الثالثة تتعلق على وجه الخصوص بمجمعات (France Télécom et, Viveniie).

الشكل رقم (03): تطور ثلاث فئات التثبيتات غير المادية بالمليون أورو.

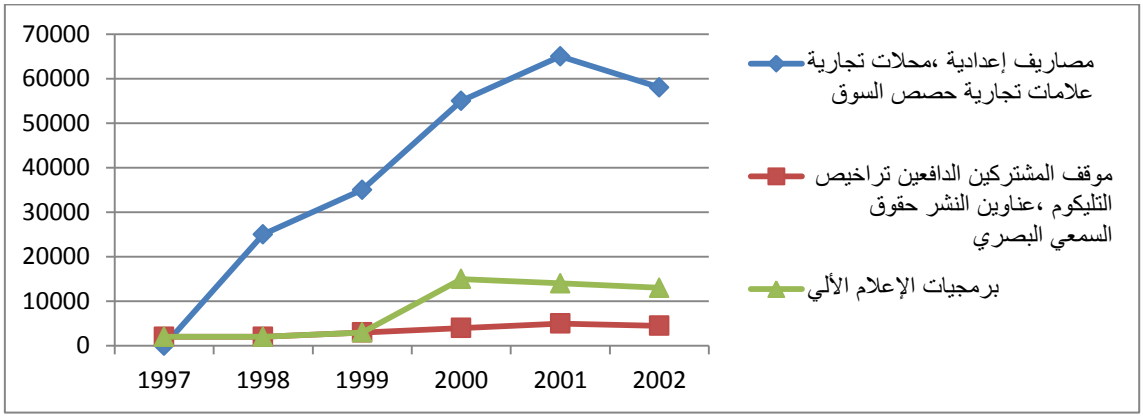

Source : *Lise Dervieux (2003) , l'accélération de l'internationalisation des grands groupes français entre 1997 et 2002, direction des statistiques d'entreprises de l'Insee, économie et statistique N° 363-364-365, p 199.*

في الحقيقة، معظم الدراسات التي تم إنجازها حول موضوع " الأصول غير المادية"، سجلت و بقوة الزيادة الكبيرة في حصة هذه الأصول في عملية خلق القيمة بالمقارنة مع العناصر المادية. على صعيد أخر، لابد من الإشارة إلى أن كل فئات الأصول غير المادية معترف بها و بقيمتها اقتصاديا، على عكس المحاسبة التي تظل متحفظة فيما يخص الاعتراف ببعض الأصول ذات الطابع غير المادي، خاصة فيما يتعلق بالأصول غير المادية المولدة داخليا (العلاقة مع الزبائن، السمعة...) أو حتى كفاءات العنصر البشري. و في خضم ما تم عرضه، يطرح

[1] Lise Dervieux (2003), l'accélération de l'internationalisation des grands groupes français entre 1997 et 2002, direction des statistiques d'entreprises de l'Insee, économie et statistique, N° 363-364-365, France, pp 197-201.

السؤال بإلحاح حول حقيقة مهمة؛ و هي هل أن المحاسبة تقدم حقيقة التمثيل الصادق للواقع الاقتصادي للمؤسسة؟

3- الأصول غير المادية و الأصول المالية: فيما يكمن الفرق؟

غالبا ما يتم تعريف الأصول غير المادية بالتبسيط، من خلال استبعاد كل الأصول التي ليست لا مالية ولا مادية، كما يتم تعريفها في حالات أخرى عن طريق إعطاء سلسلة من الأمثلة (براءات الاختراع، العلامات التجارية، المهارة و البرمجيات...)، غير أن هذه التعاريف تبقى عامة و لا تعطي المعنى و المفهوم الدقيق. في هذا السياق "Christophe Thibierge "، يشير فيما يخص التمييز بين هاتين الفئتين إلى أنه: "إذا تم مقارنة التثبيتات غير المادية من ناحية، و التثبيتات المالية من ناحية أخرى، فإنه يتم تسجيل توافق كبير بينهما، من حيث الالتزام بالإنفاق في مقابل الحصول على ممتلكات غير محسوسة، فالتشابه هنا مهم جدا، لأنه في كلتا الحالتين، المستثمر يكتسب الحق: الحق في الأرباح، السيطرة و الحق في قيمة الأصول؛ الحق في الاستخدام الحصري للعلامة التجارية (علامة مسجلة) أو منتج أو براءة. إلا أنه، في الحقيقة ليست جميع الأصول غير المادية تتمتع بحق التملك: على سبيل المثال، مصاريف البحث و التطوير في حالة لم تكن محمية ببراءة اختراع، فإنها ليست بالشيء الذي يسمح للمؤسسة بالحصول على حق التملك؛ نفس الأمر أيضا بالنسبة للتكوين الذي لا يرافقه أي حق تملك. فالتمييز بين الصنفين غالبا ما كان من خلال: اعتبار العناصر غير المادية هي تلك التي ليست لا بالمادية و لا بالمالية. فهذا هو الوضع على سبيل المثال في التعريف المقترح للتثبيتات غير المادية في المخطط المحاسبي العام (الفرنسي)؛ أي هي كل التثبيتات الأخرى غير الأصول المادية أو المالية."[1]

4-مفهوم"الأصول غير المادية" حسب المعيار IAS 38 و النظام المحاسبي المالي SCF

حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 " التثبيتات غير المادية "، فإن الأصل غير المادي هو عبارة عن أصل غير نقدي دون جوهر مادي. التثبيتات غير المادية تعرّف بأنها قابلة للتحديد لتمييزها عن فارق الحيازة (goodwill). يكون الأصل قابل للتحديد في الحالات التالية:[2]

[1] Christophe THIBIERGE (1997), contribution à l'étude des déterminants de la comptabilisation des investissements immatériels, thèse de doctorat en sciences de gestion, université Paris IX – Dauphine, France, p 24.

[2] Brian friedirich, Laura friedirich (2011), norme comptable internationale IAS 38 immobilisations incorporelles, certified general canadian ©CGA-Canada, p 3. Document disponible sur le site internet suivant : https://cours.unjf.fr/file.php/133/Cours/D122_amblard/res/res_02.pdf , consulté le 19/02/2016 à 12:00.

- ❖ أن يكون قابل للانفصال، أي قابل أن يُفصل عن الكيان أو يتجزأ منه، يباع أو يحوّل، يرخص أو يؤجر، أو تتم مبادلته إما بشكل منفرد أو بعقد، الأصل أو الالتزام قابل للتحديد بغض النظر عما إذا كان الكيان ينوي عمل ذلك أم لا؛
- ❖ ينشأ عن حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى، بغض النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو قابلة للانفصال عن الكيان أو عن حقوق و التزامات أخرى.

قانون 11-07 لعام 2007، الحامل للنظام المحاسبي المالي يعرف التثبيتات غير المادية كالتالي"هو أصل محدد غير نقدي، غير ملموس (immatériel)، يسيطر عليه الكيان و يستخدمه في إطار أنشطته العادية، مثل المحلات التجارية المكتسبة، العلامات، برامج الإعلام الآلي أو رخص الاستغلال الأخرى، الإعفاءات، تكاليف تطوير حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري. و هناك شرطان لإدراج الأصول غير المادية ضمن الأصول:

- ❖ إذا كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة التي تعود إلى الأصل سوف تؤول إلى الكيان؛
- ❖ إمكانية قياس تكلفة الأصل بطريقة ذات مصداقية. [1]

التعريفين المقدمين أعلاه يتطابقان تقريبا، من حيث الاعتراف بالأصول غير المادية، إذ أن كلاهما (سواء الذي ورد في النظام المحاسبي المالي أو في المعيار المحاسبي الدولي IAS 38)، كرسا تماما ما تم الإشارة إليه من قبل، فيما يتعلق بتعريف الأصول غير المادية عن طريق إعطاء سلسلة من الأمثلة، بالإضافة إلى التوافق كذلك في نقطة أخرى أي التعريف الذي يشترط وجوب استفاء المعايير المطلوبة للاعتراف.

المطلب الثاني: أهم تصنيفات الأصول غير المادية

قدمت العديد من التصنيفات للأصول غير المادية، حتى أن بعض المؤلفين و الباحثين عمدوا إلى القيام بتصنيف هذه الأصول نظرا لصعوبة إعطاء تعريف دقيق و شامل لهذا المفهوم. في هذا المطلب سيتم تقديم تصنيفين مختلفين أحدهما محاسبي و الأخر غير محاسبي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 08.

1-التصنيف غير المحاسبي

هناك العديد من التصنيفات التي قدمت للأصول غير المادية و نقصد هنا تحديدا التصنيفات غير المحاسبية و هي عادة تعتبر أكثر شمولا و توسعا من التصنيف المحاسبي. إلا أنه فيما يلي سيتم الاكتفاء بذكر البعض منها.

1-1-تصنيف Edvinsson et Malone (1997)

قام **Edvinsson et Malon (1997)** بالتمييز بين ثلاث مكونات لرأس المال غير المادي:[1]

❖ **رأس المال البشري Capital humain**

يشمل كل الإمكانيات و المهارات الفردية، بالإضافة إلى معرفة، موهبة و خبرة الموظفين و مديري المؤسسة. و كذلك أيضا، كل ما تتمتع به المؤسسة بفضل المعارف الجديدة التي يكتسبها المديرين، إضافة إلى الإبداع و الابتكار الخاص بالتنظيم (المساهمة بالأفكار الجديدة و تطبيقها).

❖ **رأس المال الهيكلي Capital structurel**

هو مجموعة أنظمة تنظيم المؤسسة (des systèmes d'organisation)، خاصة تلك التي تقوم بتحويل و تخزين المعارف. يتضمن رأس المال الهيكلي عناصر مثل الجودة، توفر تكنولوجيا المعلومات و قواعد بياناتها والمفاهيم التنظيمية و وثائقها. يتضمن رأس المال الهيكلي أيضا العناصر التقليدية المتصلة بالملكية الفكرية (براءات الاختراع و العلامات المسجلة...). و يصنف رأس المال الهيكلي بدوره إلى ثلاث فئات:

- ✓ **رأس المال التنظيمي (Le capital organisationnel)**: يشمل الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة في النظم، الأدوات و الأساليب العملية لتسريع تدفق المعلومات و المعارف داخل المؤسسة)؛
- ✓ **رأس المال الابتكاري (Le capital d'innovation)**: المقصود به نتائج الابتكار في شكل الرخص التجارية و حقوق الملكية الفكرية؛ براءات الاختراع، العلامات التجارية ...)؛

[1] Yosra Bejar (2006), la valeur informationnelle du capital immatériel, thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Paris Dauphine, Paris, France, p 79.

✓ **رأس المال المساري (Le capital de process)**: هو شكل من أشكال المعرفة العملية المسخرة لخلق القيمة باستمرار.

❖ **رأس المال العملاء Capital client**

أدرج هذا المتغير في نموذج لمجمع SKANDIA في رأس المال الهيكلي. و يمكن اعتبار هذا المتغير كمتغير مستقل، بسب كون علاقات المؤسسة مع العملاء مختلفة مع تلك التي تملكها مع موظفيها و شركائها.

بشكل عام، يمكن تلخيص مكونات رأس المال غير المادي حسب **Edvinsson et Malone** في الشكل أدناه.

الشكل رقم (04): رأس المال غير المادي في المؤسسة.

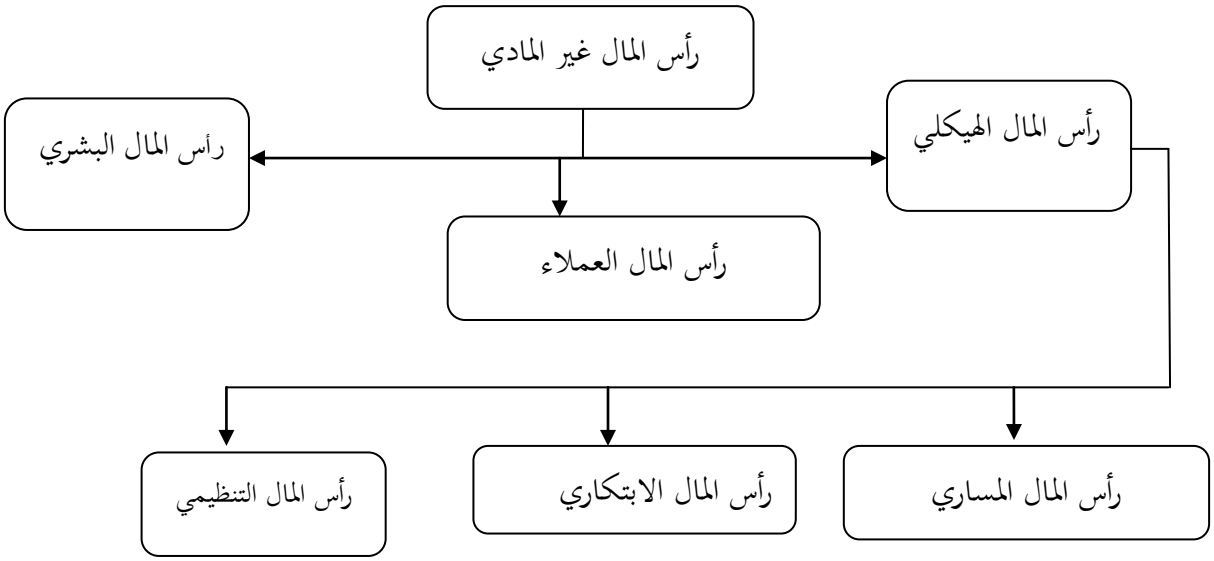

المصدر: من تقديم الباحث على ضوء المعلومات المعروضة.

1-2-تصنيف Sveiby (1997)

الباحث السويدي **Sveiby** ، قدم تصنيفا لرأس المال غير المادي قريب نسبيا من ذلك التصنيف الذي قدمه **Edvinsson et Malone**، و قد أدخل مفهوم "الميزانية غير المرئية "bilan invisible"، الذي يعتبر مكمل للميزانية التقليدية، إذ يحتوي على البيانات المتعلقة بالأصول غير المادية. الباحث نظم تصنيفه حول ثلاثة محاور أساسية هي: المهارات الفردية، الهيكل الداخلي و الهيكل الخارجي.[1] الجدول الموالي يلخص هذه المحاور.

[1] Malgorzata Guyot (2010), communication financière volontaire des sociétés françaises sur l'actif immatériel et sa perception par le marche, thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Evry-val d'Essonne, France, p 83.

الجدول رقم (01):تصنيف الأصول غير المادية من قبل Sveiby.

الأصناف	العناصر
الهيكل الداخلي الملكية الفكرية	✓ براءات ✓ حقوق التأليف و النشر ✓ الاسم التجاري
البنية التحتية	✓ فلسفة الإدارة ✓ ثقافة المؤسسة ✓ مسار الإدارة ✓ نظام المعلومات ✓ نظام الشبكات ✓ العلاقات المالية
الهيكل الخارجي (رأس المال العملاء)	✓ العلامات التجارية ✓ العملاء ✓ ولاء العملاء ✓ اسم الشركة ✓ شبكة التوزيع ✓ الشراكات ✓ اتفاقيات التراخيص ✓ اتفاقيات الامتياز
رأس المال البشري	✓ المهارة ✓ التعليم ✓ التأهيل ✓ المعرفة ✓ الدراية savoir-être ✓ روح المقاولياتية

Source: *Adel BELDI (2011), Quelle place pour les immatériels dans la communication financière?, symposium international: évaluation et valorisation des actifs immatériels, Paris, p 9.*

2- التصنيف المحاسبي

المعيار المحاسبي الدولي IAS 38، ينص على أن "فئة الأصول غير المادية هي عبارة عن تجميع لأصول ذات طبيعة و استخدام مماثل في إطار نشاط الكيان. الفئات المنفصلة يمكن أن تشمل:[1]

- ❖ العلامات التجارية؛
- ❖ خراطيش العناوين (Les cartouches de titre) و عناوين النشر؛
- ❖ البرمجيات؛
- ❖ التراخيص و الامتيازات؛
- ❖ حقوق التأليف، براءات الاختراع و غيرها من حقوق الملكية الصناعية و حقوق خدمات الاستغلال؛
- ❖ الوصفات، الصيغ، النماذج و التصاميم؛
- ❖ التثبيتات غير المادية قيد التطوير.

تجدر الإشارة إلى أن قائمة التثبيتات غير المادية التي قدمها المرجع المحاسبي الجزائري (النظام المحاسبي المالي)، تعتبر أقل تفصيلا من تلك المقدمة من قبل معايير المحاسبة الدولية.

3-المقاربة بين التصنيف المحاسبي و التصنيف غير المحاسبي

الجدول الموالي المقترح من قبل "Malgorzata Guyot "، يلخص التصنيفين أي يقوم بمقابلة أو مقارنة التصنيف المحاسبي و التصنيف المقدم من قبل (Roos en 1997)، الذي يعتبر تصنيفا غير محاسبي.

[1] IFRS Foundation, norme comptable internationale IAS 38, p 17. Document disponible sur internet sur le site suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45646.pdf , consulté le 09/03/2016 à 09:12.

الجدول رقم (02):التقارب بين التصنيف المحاسبي و غير المحاسبي للأصول غير المادية.

التصنيف المحاسبي	التصنيف غير المحاسبي
التسويق	رأس المال العلاقاتي Capital relationnel
✓ علامات تستفيد من حقوق قانونية ✓ علامات لا تستفيد من حقوق قانونية ✓ ملابس ذات العلامة Vêtements de marque ✓ عناوين الجرائد ✓ أسماء ميادين الانترنيت المسجلة ✓ الاتفاقيات التجارية	✓ العلامات التجارية ✓ السمعة ✓ رضا العملاء ✓ شبكة التوزيع ✓ العلاقات مع العملاء ✓ العقود ✓ الرخص و الامتيازات
الزبائن	
✓ قائمة العملاء ✓ دفتر الطلبيات ✓ العقود و العلاقات التعاقدية مع العملاء ✓ العلاقات غير التعاقدية التي هي موضوع المعاملات التبادلية	
النشاطات الفنية	رأس المال البشري Capital humain
✓ المسرحيات، الأوبرا، الباليه ✓ الكتب، المجلات، الصحف وغيرها من الأعمال الأدبية ✓ المؤلفات، كلمات الأغاني و الشعارات الإعلانية ✓ صور ✓ أشرطة الفيديو، الرسوم المتحركة، أشرطة الفيديو الموسيقية و البرامج التلفزيونية	✓ الخبرة Expertise ✓ كفاءة الموظفون ✓ القدرة على حل المشاكل ✓ القيادة ✓ المهارات التسييرية

تكملة الجدول تكون في الصفحة الموالية مباشرة.

العقود	البنية التحتية Infrastructure
✓ التراخيص، الإتاوات، الاتفاقات ✓ عقود الدعاية، البناء، إدارة التزويد ✓ عقود الإيجار التمويلية، عقود الإيجار البسيطة ✓ تصاريح البناء ✓ الامتيازات ✓ حقوق البث ✓ الحقوق البيئية ✓ عقود الخدمة ✓ عقود التوظيف	✓ التكنولوجيا ✓ الإجراءات التنظيمية ✓ ثقافة المؤسسة ✓ أساليب التسيير ✓ قاعدة البيانات ✓ نظم المعلومات
التكنولوجيا	الابتكار Innovation
✓ براءات الاختراع ✓ برمجيات الإعلام الآلي ✓ قاعدة البيانات ✓ الأسرار الصناعية	✓ المهارة ✓ الأسرار الصناعية ✓ مختلف الحقوق و براءات الاختراع ✓ منتجات مبتكرة ✓ مسار الإنتاج

Source: *Malgorzata Guyot (2010), communication financière volontaire des sociétés françaises sur l'actif immatériel et sa perception par le marché, thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Evry-val d'Essonne, France, pp 87-88.*

في الحقيقة أن أهم ما يمكن ملاحظته في هذا الجدول المقترح من قبل "Malgorzata Guyot "، هو أن الأصول غير المادية المقدمة في التصنيف المحاسبي هي عناصر محددة بدقة، و يسهل التعرف عليها، على عكس التصنيف غير المحاسبي، الذي يتبنى مقاربة أوسع و أشمل. يظهر ذلك جليا في كون بعض العناصر غير المادية الظاهرة في الجدول ليس لها نظير أو مقابل في التصنيف المحاسبي، لأن التصنيف المحاسبي (المحاسبة) لا يعتبرهم بمثابة أصول.[1] هذا الحذر أو التحفظ المحاسبي يثير في الحقيقة العديد من التساؤلات، خصوصا عند معرفة أن العناصر غير المعترف بها في المحاسبة تلعب هي أيضا أدوارا مهمة، بل و في بعض الأحيان أكثر أهمية من العناصر المعترف بها كأصول في المحاسبة، بحيث أنها تساهم بشكل جوهري في الأداء و خلق القيمة بالنسبة للمؤسسة.

هذه الوضعية تدفع إلى القول بأن عرض الأصول غير المادية من وجهة النظر المحاسبية و مقارنتها مع وجهة النظر غير المحاسبية، يعتبر مهما حقا، لأن مثل هذا التقارب أو المقارنة يثير النقطة التي تبدو محورية، و التي تتصل مباشرة بما قدم في الفصل الأول "عرض المعلومات المالية"، ففي الواقع أن عدم الاعتراف ببعض العناصر غير المادية في المحاسبة (التصنيف المحاسبي)، قد يكون له وزنه و حمله على المعلومات المالية المفصح عنها لمستخدميها (الأطراف ذات العلاقة). و نخص هنا بالذكر أكثر المصلحة الخاصة بالمستثمرين المحتملين، الذين لن يكون لهم تصور كامل للحقيقة الاقتصادية للمؤسسة، لأن المستثمرين يركزون بشكل كبير على البيانات المحاسبية المفصح عنها في فهم و تحليل وضعية المؤسسة، و هذا ما يفتح و يوسع الفجوة القائمة بالفعل بين المحاسبة و التمثيل الاقتصادي الصادق للمؤسسة. مشكلة حقيقية تبقى في مواجهة المختصين في المحاسبة و الذين يجدون أنفسهم بين نارين، فمن جهة يجب الالتزام بالحذر لتفادي الحصول على نتائج مضخمة أو مضللة، و من جهة أخرى يجب عرض معلومات تترجم الحقيقة الاقتصادية الصادقة للمؤسسة.

المطلب الثالث: التقييم و الاعتراف بالأصول غير المادية

هناك عدة طرق لتقييم الأصول غير المادية؛ طريقة التكلفة التاريخية، طريقة تكلفة الإنجاز، أسلوب القيمة السوقية، الطريقة عبر الدخل المنتظر...). إلا أن المشكلة الرئيسية المطروحة فيما يتعلق بالأصول غير المادية في المحاسبة، هي تثبيت تلك العناصر la validation (ظهورها في القوائم المالية للمؤسسة)، و من هنا يطرح السؤال حول مدى استفاء هذه الفئة من الأصول للشروط التقييدية المحددة في التعريف العام للمعايير المحاسبية المطبقة على الأصول بشكل عام؟ إضافة إلى ذلك، كيف سيتم التقييم اللاحق لهذا النوع من الأصول؟

[1] Ibid, p 88.

1-طرق تقييم الأصول غير المادية

يتم استعمال عدة طرق و تقنيات لتقييم الأصول غير المادية أهمها:[1]

- ❖ التقييم بالتكلفة التاريخية: الاستثمار بشكل مستدام في الأصل غير المادي يعني أنه يعتبر ضروري في عملية خلق القيمة، فالتكاليف الملتزم بها للوصول به إلى مرحلة الاستخدام تعتبر جزء من قيمته. قد يبدو هذا الأمر صعب التصور بالنسبة للأصول غير المادية، رغم أن هذا ما يتم القيام به بالنسبة للمصانع مثلا؛
- ❖ حساب قيمة الاستبدال: قيمة الأصل تساوي ما سيكلفه إعادة إنشائه بالكامل؛
- ❖ حساب الإعفاءات من الإتاوات: قيمة الأصل تساوي ما يمكن أن يحققه لنا هذا الأصل من اقتصاد (économiser) إذا تم تأجيره للغير؛
- ❖ حساب قيمة العوائد (الدخل): قيمة الأصل تساوي العائد الذي سيدره في المستقبل.

2-صعوبة تحديد و تقييم الأصول غير المادية

(UPTON 2001)، يشير إلى أن المؤسسة قد تملك عناصر تتوافق مع تعريف الأصل، لكنها مع ذلك تبقى غير مثبتة في القوائم المالية. في الواقع أن معيار مثل (المنافع الاقتصادية المحتملة في المستقبل)، يدفع إلى التساؤل دائما هل أن مثلا فريق عمل المؤسسة الذي يكون راض و سعيد لا يشكل مصدرا للمنافع الاقتصادية المحتملة في المستقبل؟ كذلك، هل أن رفع كفاءة العمال في المؤسسة من خلال التكوينات التي تقوم بها هذه الأخيرة، لا ينتج عنه منافع اقتصادية محتملة في المستقبل؟... الإجابة المقدمة من قبل (UPTON)، كانت نعم و لا في نفس الوقت؛ نعم، هذه العناصر تعتبر مهمة في المؤسسة، و بصفة عامة تستجيب لجزء من تعريف الأصل؛ لا، لأن معظم المحاسبين يتفقون على أن مثل هذه العناصر ليست بمثابة أصول لأنها لا تستجيب بشكل كلي لخصائص الأصل.[2]

[1] Alan Fustec (2007), le capital immatériel, le magazine de l'investisseur horizon croissance, N° 6, France, p 44.
[2] Wayne Upton (2001), business and financial reporting: challenges from the new economy, special report: Financial accounting series 219-A, Financial Accounting Standard Board- FASB, Norwalk, p 71.

على صعيد أخر يشير Daniel Zéghal et Anis Maaloul، إلى أن تقييم الأصول غير المادية في إطار المحاسبة، يثير العديد من القضايا المتعلقة: بتحديدها (identification)، قياسها (mesure) و السيطرة عليها (contrôle)، فالمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية و الحذر؛ النموذج المحاسبي التقليدي المطبق أساسا على الأصول المادية، هو غير قادر اليوم على تقييم المؤسسات في هذا الاقتصاد الجديد. و عليه، معظم الأصول غير المادية يتم الاعتراف بها فورا كمصاريف عند حدوثها، و خاصة عندما تكون مولدة داخليا.[1] هذا الوضع يدفع إلى التساؤل حول التأثير الايجابي المحتمل لهذه العناصر غير المعترف بها، لو يتم تثبيتها كأصول غير مادية في القوائم المالية للمؤسسة.

و في نفس السياق دائما، يظهر أنه من الضروري أن يقوم عالم المحاسبة اليوم (المختصين في المحاسبة) بمزيد من البحوث و التحاليل فيما يخص الاعتراف بالأصول غير المادية. هذا ما تؤكده في الحقيقة Caroline de Mareuïl-Villette و آخرون:« إذا كانت القيود كثيرة، فإنه يجب الاقتناع بفائدة تعميق العمل الخاص بتحديد و تقييم الأصول غير المادية من أجل الاعتراف بها».[2]

بعد كل ما تم تقديمه فيما يتعلق بالأصول غير المادية من خصائص و طبيعة خاصة، أهمية بالغة، صعوبات في التقييم و الاعتراف... فإن ما تبقى من هذا الفصل سيتم تخصيصه لتفصيل عنصر محدد من عناصر الأصول غير المادية، ذات أهمية و حساسية كبيرة مقارنة مع باقي عناصر الأصول غير المادية، يتعلق الأمر بالضبط بفارق الحيازة (goodwill).

[1] Corinne Bessieux-Ollier, Elisabeth Walliser (2010), actifs incorporels et comptabilité, revue française de comptabilité, N°437, France, p 41.
[2] Caroline de Mareuïl-Villette, Julien Herenberg (2016), la reconnaissance du capital immatériel: Un outil pour la croissance, revue française de comptabilité, N°495, France, p 2.

المبحث الثاني: طبيعة أصل فارق الحيازة من المعيار (IAS 22) إلى (IFRS 3) إلى النسخة المعدلة من (IFRS3)

المبحث السابق تم فيه التطرق إلى الأصول غير المادية، من خلال تقديم كل أنواعها و مكوناتها راغبين بذلك تأصيل فارق الحيازة و تأطيره بشكل عام، هذا المبحث سيتم تخصيصه لعملية تحديد فارق الحيازة مع توضيح طبيعته، و معالجته المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. من خلال إتباع مسار هذه المعايير؛ أي بدء من المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، مرورا بمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3، وصولا إلى النسخة المنقحة من هذا المعيار.

المطلب الأول: المكونات الأساسية لفارق الحيازة

في علميات تجميع المؤسسات، غالبا ما يتم الاستثمار في الأسهم بتكلفة أعلى من معدل فائدة المشترى (المستحوذ) في القيمة العادلة لأصول و خصوم المؤسسة المستحوذ عليها. هذا الفائض في القيمة يسمى بفارق الحيازة أو (goodwill). و حول هذا الفارق (الفائض) تطرح عديد الأسئلة حول ما هيته ؟ حول مكوناته (على ماذا يشمل)؟ و قبل كل شيء حول طبيعته؛ هل أن فائض القيمة (فارق الحيازة) هذا هو عبارة عن أصل محاسبي أو لا؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ربما تأتي من خلال عرض الدراسة البارزة التي قام بها Petrone et Johnson عام 1998.

1- فارق الحيازة: أصل محاسبي أو لا؟

الدراسة التي قام بها Petrone et Johnson في عام 1998، قدمت مقاربتين للتحليل:[1]

1-1- المنظور من " أعلى إلى أسفل (Top-down perspective):فارق الحيازة كأحد مكونات أصل كبير

مثله مثل الآلة التي يمكن اعتبارها كأحد مكونات المصنع، فارق الحيازة يمكن اعتباره كأحد مكونات استثمار المشتري (المستحوذ) في المؤسسة المستحوذ عليها، هذا الفارق يقوم على توقعات المشتري (المستحوذ)، للأرباح المستقبلية للمؤسسة المستحوذ عليها، و كذا الأرباح الناتجة من عملية الدمج. في إطار المنظور "من أعلى إلى أسفل"، التساؤل الرئيسي المطروح يتمحور حول معرفة ما إذا كان الاستثمار الكبير يعتبر كأصل. إذا كان هذا

[1] L. Todd Johnson and Kimberley R. Petrone (1998), is goodwill an asset? accounting Horizons, Vol 12, No 3, p2.

هو الحال، فإن المكونات المدمجة في هذا الأصل هي عبارة عن مجموعات فرعية لهذا الأصل الكبير، و بالتالي يعترف بها هي بدورها كأصول، بحيث أن هذا الأصل الكبير يتحلل إلى أجزاء مكونة له (parties constitutives)، بعد أن يتم تسجيل صافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها، يخصص الباقي لفارق الحيازة. في هذه الحالة، فارق الحيازة هو ما بقي كزيادة من هذه العملية؛ "البقايا"، هذا الوصف لفارق الحيازة هو نفسه الذي قدم من قبل مجلس مبادئ المحاسبة الأمريكي APB في المعيار رقم 16 عام (1970) "تجميع المؤسسات"، "فائض تكلفة المؤسسة المستحوذ عليها على مجموع المبالغ المخصصة للأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها مطروحا منها الخصوم الملتزم بها.

2-1- المنظور من أسفل إلى أعلى (Bottom-up perspective): المكونات المشكلة لفارق الحيازة

المنظور من أسفل إلى أعلى (Bottom-Up Perspective)، هو المقاربة المعاكسة للمنظور "من أعلى إلى أسفل (Top-down perspective)، ففي هذه الحالة يتم النظر إلى فارق الحيازة على أساس مكوناته. وفقا لهذا المنظور، الثمن الذي يدفعه المشتري (المستحوذ) يتجاوز القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للمؤسسة المستحوذ عليها، كما أن هناك احتمال أن تكون هناك موارد تم الحصول عليها يعتبرها المشتري (المستحوذ) ذات قيمة بالنسبة إليه. في إطار تحديد الموارد التي قد تكون من مكونات فارق الحيازة، فإنه من الضروري تفسير و تحليل هذا الفارق على نطاق واسع، من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكونات. في أوسع معانيه يمكن تفسير فارق الحيازة بأنه "علاوة الشراء " prime d'achat "؛ العلاوة التي يدفعها المشتري على القيمة المحاسبية لصافي أصول المؤسسة المستحوذ عليها، و بالرغم من أن هذا التفسير هو أوسع من المعيار رقم 16 ، إلا أنه في الحقيقة، يعكس كيفية حساب فارق الحيازة أحيانا في الممارسات العملية، و خصوصا في حالة كون الحصول على قياسات ذات مصداقية للقيمة العادلة أمر صعبا.

في سياق ما تم تقديمه، العناصر التالية تمثل الأجزاء المكونة الممكنة لفارق الحيازة أو goodwill:[1]

1- فائض القيم العادلة لأصول المؤسسة المستهدفة على القيم المحاسبية، و تحديد (identification) الأصول الجديدة (على سبيل المثال الأصول غير المادية)، التي لم يُعترف بها بعد في ميزانية المؤسسة المستحوذ عليها. هذا المبلغ عادة يتأتى من إعادة التقييم في المحاسبة؛

[1] Ibid, p 3.

2- القيمة العادلة للأصول غير المعترف بها في المؤسسة المستحوذ عليها بسبب صعوبة القياس؛

3- القيمة العادلة لعنصر "going concern" ،"استمرارية الاستغلال" للنموذج الاقتصادي للمؤسسة المستحوذ عليها؛

4- القيمة العادلة للتآزر (juste valeur des synergies) الناتجة عن الدمج (combinaison) بين صافي أصول المؤسسة المستحوذ عليها و المشتري (المستحوذ)؛

5- التقييم المبالغ فيه (surévaluation) للمقابل المدفوع من قبل المشتري (المستحوذ)، الأخطاء الممكنة في تقييم سعر الحيازة؛

6- التقييم المبالغ فيه (survalorisation) و الدفع المبالغ فيه (sur-paiement) أو التقييم بقيمة أقل من القيمة الحقيقية (sous-valorisation) و الدفع بقيمة أقل من القيمة الحقيقية (sous-paiement)، الذي يمكن أن يقوم به المشتري (المستحوذ): يمكن أن يحدث هذا الأمر إذا كان السعر محدد في إطار مناقصة للمؤسسة المستحوذ عليها (على العكس من ذلك، فارق الحيازة يمكن أن يتم تقييمه بقيمة منخفضة في حالة ما إذا كانت الأصول الصافية للمؤسسة المستحوذ عليها، قد تم الحصول عليها في ظروف و شروط معينة.

2- تحليل مكونات فارق الحيازة

المكونات 1 و 2، تعتبر ذات علاقة بالمؤسسة المستحوذ عليها و ليست مبدئيا جزء من فارق الحيازة. المكون 1، لا يعتبر أصل في حد ذاته، فهو اقرب من أن يمثل جزء من الأصول و ليس جزء من فارق الحيازة. المكون 2، ليس جزء من فارق الحيازة، على الأقل هو كذلك من الناحية النظرية، و إنما يعكس في المقام الأول الأصول غير المادية التي يمكن تحديدها و الاعتراف بها كأصول فردية منفصلة بدلا من إدراجها في فارق الحيازة، فبالرغم من أنها (المكونات 1 و2) تعتبر كأصول في حد ذاتها أو أجزاء من أصول أخرى، إلا أنها ليست جزء من أصل "فارق الحيازة". المكونات 5 و 6، تتعلق بالمشتري نظريا ليست جزء من فارق الحيازة. المكون 5، ليس أصلا في حد ذاته و لا حتى جزء من أصل أخر، و إنما يمثل خطأ في القياس. المكون 6، أيضا لا يعتبر أصلا في حد ذاته، و إنما يمثل خسارة (أو ربح) من الناحية النظرية. و عليه، المكونات 5 و 6، لا تعتبر جزء من أصل فارق الحيازة، و حتى أنها ليست جزء من أصول أخرى. فقط المكونات 3 و 4، هي من تعتبر جزء من أصل "فارق الحيازة"، و يمكن أن يطلق عليهما "فارق الحيازة القاعدي". المكون 3، يمكن اعتباره كفارق الحيازة الموجود من

قبل (préexistant goodwill)، الذي إما يكون مولد داخليا من قبل المؤسسة المستحوذ عليها، أو ناتج عن عمليات سابقة لتجميع مؤسسات قامت بها هذه الأخيرة، و يمكن أن يطلق عليه "استمرارية فارق الحيازة". المكون 4، لم يكن موجود من قبل عملية الدمج، و إنما ناتج عن هذه العملية، و بالتالي يمكن أن يسمى "فارق الحيازة الناتج عن عملية الدمج."[1]

3- "قابلية التحديد" لفارق الحيازة حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 38

المعيار IAS 38 (التثبيتات غير المادية)، يفرض أن يكون التثبيت غير المادي قابل للتحديد (identifiable)، بغرض تمييزه عن فارق الحيازة (goodwill). فارق الحيازة المتحصل عليه من عملية تجميع المؤسسات حسب هذا المعيار، هو عبارة عن أحد الأصول التي تمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن الأصول الأخرى المستحوذ عليها في عملية تجميع المؤسسات، و التي لم يتم تحديدها بشكل فردي، و لم يُعترف بها بشكل منفصل. المنافع الاقتصادية المستقبلية قد تكون ناتجة عن التآزر (Synergie)، بين الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها، أو تأتي من الأصول التي أُستحوذ عليها بشكل فردي، لكنها لا تستوفي معايير الاعتراف بها في القوائم المالية.[2]

4- فارق الحيازة مفهوم مركب

من خلال ما تم تقديمه سابقا، فيما يخص فارق الحيازة فإنه يظهر جليا أن هذا الأخير هو مفهوم مركب، يشمل العناصر المختلفة التي قام بتحليلها Johnson et Pétrone، غير أن مفهوم فارق الحيازة يُقدم بإجماع أهم الأنظمة المحاسبية العالمية، بالطريقة التالية:

فارق الحيازة هو تلك العلاوة التي يوافق المشتري (المستحوذ) على دفعها، في مقابل المنافع المترتبة عن عملية الحيازة على المؤسسة، و المتعلقة بالأصول غير المادية غير القابلة للتحديد (non identifiables)، و بالتالي غير معترف بها محاسبيا، هذه العلاوة تدفع على كفاءات موظفي المؤسسة المستحوذ عليها، على مهاراتهم و لكن أيضا على عمليات التآزر المستقبلية المتوقعة من عملية التجميع (synergies futures attendues du regroupement)،

[1] Ibid, pp 3-4.
[2] IFRS Foundation, la norme IAS 38 « immobilisations incorporelles », p 03, article disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45646.pdf , consulté le 11/03/2016 à 11:13.

كذلك التخلص من منافس... هذا الفائض إذن، يتم الاعتراف به كأصل و يظهر في الميزانية قبل التثبيتات غير المادية.[1]

في معظم عمليات الحيازة على المؤسسات، يتبقى قسط أو جزء أخير من تكلفة الحيازة لا يمكن تخصيصه و توزيعه على الأصول أو الخصوم، هذا الفارق في الحقيقة يعكس قيمة المنافع الاقتصادية المتوقعة من الأصول غير القابلة للتحديد، و يمكن أن يشمل كذلك قيمة التآزر المنتظرة من عملية التجميع (valeur des synergies attendues par regroupement). بعض الخدمات الإدارية التي كانت موجودة بشكل فردي في كل مؤسسة يمكن أن يتم تجميعها. بعض المتاجر المجاورة لشبكة التوزيع أو نفس مواقع الإنتاج، يمكن أن يتم غلقها دون أن يسبب ذلك ضررا لقدرة المجمع الجديد على توليد منافع اقتصادية مستقبلية. هذا الفارق عادة ما يسمى "بفارق الحيازة (goodwill)."[2]

4-1- فارق الحيازة في المعايير المحاسبية الفرنسية

فارق الحيازة في المعايير الفرنسية، يُتحصل عليه بالفرق بين السعر المدفوع لحيازة مؤسسة ما، و مجموع صافي أصولها المحاسبية، قيمة أصولها المسجلة في الميزانية مطروحا منها الديون المستحقة يظهر فارقا يسمى بفارق التجميع الأولي. جزء من هذا الفارق، يرجع إلى الفرق بين القيمة المعاد تقييمها للأصول و قيمتها المحاسبية (فارق التقييم)، و الرصيد يشكل ما يسمى بفارق الحيازة "écart d'acquisition".[3]

فارق التجميع الأولي هذا، يتحلل إلى فارقين:[4]

4-1-1- فارق التقييم Ecart d'évaluation

فارق التجميع الأولي يظهر من خلال الاعتراف بفارق التقييم، الذي هو عبارة عن الفرق بين قيمة الإدراج في الميزانية الموحدة، و القيمة المحاسبية لنفس البند في ميزانية المؤسسة المستحوذ عليها. فارق التقييم ينشأ من وجود فوائض كامنة (plus-values latentes) على أصول قابلة للتحديد، و التي يجب تخصيصها للبنود المعنية.

[1] Lionel Touchais (2008), la problématique du goodwill: Quelles évolutions et pour quels résultats ?, revue française de comptabilité, N° 414, France, p 38.
[2] Wolfgang Dick, franc Missonier-Pierre, 2006, op.cit, p 255.
[3] Christophe Thibierge, 1997, Op-cit, p 43.
[4] Pierre Schevin (2008), intérêts minoritaires, différence de première consolidation et goodwill, revue française de comptabilité, N° 411, France, p 25.

4-1-2- فارق الحيازة Ecart d'acquisition

المكون الثاني لفارق التجميع الأولي وفقا للمصطلحات المحاسبية الفرنسية، هو "l'écart d'acquisition". إلا أنه عادة ما يطلق عليه "goodwill"؛ هذا الأخير هو المصطلح المعتمد في كل الأنظمة المحاسبية الدولية تقريبا. وجوده يمكن تفسيره بالنظر إلى عدة عوامل، بعضها يتعلق بالمؤسسة التابعة، و البعض الآخر يتعلق بالمنافع و التآزر بالنسبة للشركة الأم، أو المجمع (avantages et synergies, pour la société-mère, ou le groupe). هذا الفارق يشمل عناصر غير قابلة للتحديد و يتم احتسابه كقيمة متبقية: الفرق بين تكلفة الحيازة على الأوراق المالية و التقييم الكلي للأصول و الخصوم القابلة للتحديد في تاريخ الحيازة، يشكل فارق الحيازة. و بما أن التقييم الكلي للأصول و الخصوم المحددة يشتمل على فارق التقييم، فإنه يتم الوصول إلى ما يلي:

فارق الحيازة = فارق التجميع الأولي – فارق التقييم

و يمكن تلخيص فارق الحيازة الناشئ من عمليات تجميع المؤسسات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تحليل الفرق بين سعر الحيازة و القيمة المحاسبية للمؤسسة المستحوذ عليها.

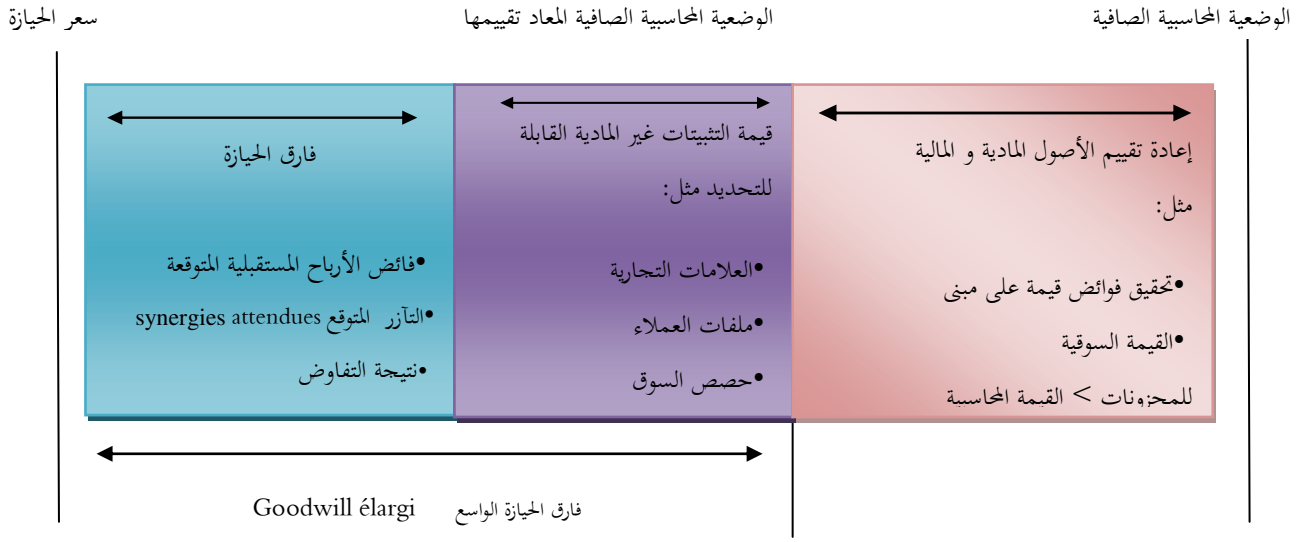

Source: *Sylvie Marchal, Annie sauvé (2004), goodwill, structures de bilan et normes comptables, revue de la stabilité financière banque de France, N°4, France, p 137.*

تجدر الإشارة هنا، إلى أن النظام المحاسبي المالي (SCF) مثله مثل المعايير المحاسبية الفرنسية، اعتمد هو الأخر المفهوم الوسطي "فارق التجميع الأولي" (المادة 132-13 و 132-14 من الجريدة الرسمية الحاملة للنظام المحاسبي المالي الصادرة في 25 مارس 2009). إلا أن هذا المفهوم أو المصطلح، لا يظهر له أية أثر في معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS.

بعد كل ما تم تقديمه (مفاهيم، مكونات فارق الحيازة...)، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن فارق الحيازة (goodwill)، في معناه الواسع، هو أكبر من أن يحصر في الفارق المحسوب بين سعر الحيازة على المؤسسة المستحوذ عليها و قيمة الأصول الصافية المعاد تقييمها (المفهوم التقني لفارق الحيازة في رأينا الخاص)، بل هو أيضا ذلك الفارق، الذي يشمل جميع الإمكانيات المكتسبة من عملية تجميع المؤسسات: العلامة التجارية، سمعة و شهرة المؤسسة المستحوذ عليها، الحصة السوقية، التآزرات التنظيمية (synergies organisationnelles)، مختلف المزايا التنافسية المكتسبة، محفظة العملاء، و حتى الكفاءات البشرية –على الرغم من وجود تيار من المختصين و الباحثين الذين يدعون إلى معالجة محاسبية محددة و منفصلة لمهارات و قيمة العنصر البشري– إضافة إلى كل بند غير مادي بإمكانه توليد نتائج مستقبلية للمشتري (المستحوذ)، و هذا في الحقيقة ما يجعل البعض يعرفه (فارق الحيازة) على أنه بقايا غير متجانسة "résidu hétérogène "، بعد تخصيص سعر الحيازة للأصول غير المادية القابلة للتحديد.

من جهة أخرى، هذه الرؤية التحليلية لفارق الحيازة، التي تقدمه "كبقايا غير متجانسة شامل لعناصر مختلفة و متعددة"، يمكن في الحقيقة أن يخلق نوعا من التشابك و الخلط، و هذا بالضبط ما دفع بعض الباحثين المهتمين بدراسة فارق الحيازة إلى إبداء تحفظات في هذا الشأن، و من بينهم Marion (1990)، الذي يرى "بأن ضم عناصر غير مادية تحت مسمى "فارق الحيازة"، يؤدي إلى عدم الدقة في تقييم و تحديد العناصر المساهمة حقيقة في أداء المؤسسة. و عليه كلما كان ذلك ممكنا، فإنه من المستحسن التفكير في العناصر غير المادية القابلة للتحديد التي يمكن فصلها، و إعطائها قيمة محددة خاصة بها، بدلا من صبها في كُلٍ غير متجانس (un tout non homogène). فعلى سبيل المثال مصاريف البحث و التطوير هي نوع من أنواع الأصول غير المادية التي لها خصائص (قيمة، مدة وجود، إهتلاك...) محددة و خاصة بها، تختلف عن تلك المتعلقة بمصاريف التكوين المختلفة أو المصاريف الأخرى."[1]

[1]Christophe Thibierge, 1997, op cit, p 45.

المطلب الثاني: فارق الحيازة في المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22

معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، تكاد لا تتوقف عن التغير و التطور، سواء من خلال إلغاء بعض المعايير و إصدار معايير جديدة تحل محلها أو من خلال مراجعة هذه المعايير، و ذلك من أجل تحسين عرض المعلومات المالية قدر الإمكان. بالنسبة لفارق الحيازة، فإن المعايير المحاسبية IAS 38 "التثبيتات غير المادية"، IFRS 3 "تجميع المؤسسات"، المعيار IAS 27 "القوائم المالية المنفصلة و الموحدة"، المعيار IAS 36 "خسائر قيمة الأصول"، هي التي تحدد طرق التقييم و الاعتراف. هذا المطلب سوف يكون نقطة انطلاق في تقديم و عرض المعالجة المخصصة لفارق الحيازة، و ذلك بدء باستعراض المعالجة المقررة لهذا الأصل في المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22 "تجميع المؤسسات".

1- نظرة عامة للمعيار المحاسبي الدولي IAS 22 "تجميع المؤسسات"

المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 "تجميع المؤسسات"، تم المصادقة عليه في نوفمبر عام 1983، ثم تمت مراجعته في عام 1993، و في جويلية 1998، تم تعديل عدة فقرات منه بغرض جعلها متسقة مع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى.[1] هذا المعيار (الملغى لاحقا بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3)، يكرس في الحقيقة طريقتين لتجميع المؤسسات و هما طريقة ضم المصالح و طريقة الحيازة.

1-1-طريقة ضم (تجميع) المصالح Mise en commun d'intérêt

ضم (تجميع) المصالح (pooling of interest) هو عبارة عن تجميع المؤسسات، التي لا يكون فيها أية عملية حيازة، و يكون فيها استمرار التشارك المتبادل للمخاطر و المنافع التي كانت موجودة قبل عملية تجميع المؤسسات. اللجوء إلى طريقة ضم (تجميع) المصالح، يعني الاعتراف محاسبيا بالمؤسسات المجمعة كما لو أن كل مؤسسة لا تزال مستمرة في نشاطها مثلما كان عليه الحال سابقا، على الرغم من كونها مملوكة و مسيرة بصورة مشتركة. و بناءً على ذلك، فإنه يتم إجراء تغييرات طفيفة في تجميع القوائم المالية لكل مؤسسة.[2]

[1] IAS plus, IAS 22" Business Combinations" (Superseded), available on the following website: http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias22 , consulted on 28/03/2016 at 11:22.
[2] Journal officiel de l'Union Européenne, IAS 22 regroupement d'entreprises, 13 /10/2003, p 209. Disponible sur le site internet suivant: http://www.decformations.com/ftp/ias/ias22.pdf, consulté le 29/03/2016 à 13:12.

إن معايير و شروط استخدام طريقة ضم (تجميع) المصالح هي:[1]

- ❖ الأنشطة: الكيانات تتجمع و تتشارك السيطرة الكلية أو الشبه الكلية، على صافي أصولها و أنشطتها؛
- ❖ الإدارة: إدارة أحد الأطراف لا يمكنها لعب دور المسيطر في اختيار فريق الإدارة للكيان الموسع؛
- ❖ تبادل الأسهم: الأغلبية الكبيرة من الأسهم العادية، إن لم تكن كلها، تتمتع بحق التصويت في المؤسسات، تُجمع و يتم وضعها في "ضم المصالح"، بمعنى يتم مبادلتها مقابل أسهم و ليس مقابل النقد؛
- ❖ الحجم النسبي: القيمة العادلة لأحد الطرفين لا تختلف جوهريا عن قيمة الطرف الأخر؛
- ❖ لا تغيير في معدلات المساهمة: مساهمو كل شركة طرف، يحتفظون بحقوق تصويت في الشركة المجمعة تعادل نفس القيمة التي كانت لكل منهما قبل عملية التجميع؛
- ❖ لا اتفاقيات مالية أخرى: الاتفاقيات المالية السارية قبل أو بعد العملية لا تمنح أية ميزة لفائدة مجموعة من المساهمين مقارنة مع مجموعة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا لم يتم استفاء أحد الشروط المذكورة أعلاه، فإن تجميع المؤسسات سوف يتم وفقا لطريقة الحيازة، إذ يظهر جليا أن هذه الشروط محددة بدقة، و من الصعب تحققها جميعا إلا في حالات نادرة.

2-1-طريقة الحيازة Méthode d'acquisition

طريقة الحيازة تعني الاعتراف محاسبيا بحيازة مؤسسة بصورة مماثلة لشراء أصول أخرى. هذه الطريقة المحاسبية تعتبر مناسبة، لأن الحيازة تنطوي على عملية يتم فيها تحويل الأصول، و تحمل الخصوم أو إصدار أسهم

[1] KPMG AUDIT, regroupements d'entreprises, collection "Comprendre et appliquer les normes IFRS, p7, document disponible sur le site internet suivant: http://docplayer.fr/2944034-Regroupements-d-entreprises-collection-comprendre-et-appliquer-les-normes-ifrs-kpmg-audit.html , consulté 29/04/2016 à 11:10.

رأس المال، في مقابل السيطرة و المراقبة على الأصول الصافية، و التحكم في نشاطات مؤسسة أخرى. طريقة الحيازة تستخدم التكلفة كقاعدة لتسجيل عملية الحيازة.[1]

2- فارق الحيازة المتولد عن عمليات الحيازة

بشكل مختصر، فإن فارق الحيازة الذي ينتج عن عمليات الحيازة حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، يتمثل في الفائض في تكلفة الحيازة على حصة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة للأصول و الخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها.[2]

3- الحيازة في ظروف إمتيازية (فارق الحيازة السالب)

يتم تسجيل فارق الحيازة السالب وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 22 "كخصم (التزام)، يُحّمل على المدة المتوسطة المرجحة الباقية للأصول القابلة للإهتلاك القابلة للتحديد المستحوذ عليها. عندما يتجاوز (فارق الحيازة السالب)، القيم العادلة للأصول غير النقدية القابلة للتحديد المستحوذ عليها، يتم الاعتراف به على الفور كمنتوجات".[3]

بصفة عامة، النقاط الأكثر أهمية ذات العلاقة بالمعالجة الأولية لفارق الحيازة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 22 قد تم عرضها، في حين أن المعالجة اللاحقة وفق نفس المعيار سيتم التطرق إليها فيما بعد.إلا أنه و قبل ذلك، يظهر من الأهمية بما كان إعطاء توضيحات أكثر حول الطريقتين المنصوص عليهما في هذا المعيار، و ذلك من خلال تطبيق رقمي لتقريب الفكرة أكثر فأكثر، مع بيان تأثير تطبيق كل منهما على الحسابات الموحدة و فارق الحيازة.

[1] Journal officiel de l'Union européenne, norme comptable internationale IAS 22, op.cit, p 198.
[2] Robert Obert (2014), l'évaluation a posteriori d'IFRS 3, revue française de comptabilité, N°475, France, p 41.
[3] Ibid, p 42.

4- مثال توضيحي

في البداية ينبغي الإشارة إلى أن المثال المقترح فيما يلي، تم تبنيه من مرجع محاسبي سيتم الإشارة إليه في الهامش، إلا أنه مع ذلك، قد يحتوي على بعض التعديلات المحتملة، لتكيفه مع ما أريد تقديمه و توضيحه:[1]

في تاريخ الحيازة (N/01/01)، كانت ميزانيات الشركات SM و F كما يلي (جميع المبالغ بآلاف اليورو):

-ميزانية الشركة SM

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الخزينة	**600**	رؤوس الأموال الخاصة	**600**
المجموع	**600**	المجموع	**600**

- ميزانية الشركة F

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
التثبيتات المادية*	**50**	رؤوس الأموال الخاصة	**50**
المجموع	**50**	المجموع	**50**

*الأصل الوحيد الذي تملكه الشركة F هو عبارة عن مبنى تقدر قيمته ب 130 (القيمة العادلة).

[1] Catherine Maillet, Anne Le Manh (2006), les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher Paris, France, pp 176-178.

الشركة SM، قامت بحيازة 90 % من الشركة F بقيمة 150. الفرضيتان التاليتين يمكن حدوثهما:

الفرضية A: الشركة SM، قامت بحيازة الأسهم نقدا.

الفرضية B: الشركة SM، قامت برفع رأس المال كمكافئة لمساهمي الشركة F. هذه العملية ستسمح لها بامتلاك 90 % من الشركة F بدون خروج النقدية.

لكل فرضية من الفرضيتين، سوف يتم تقديم الميزانية الموحدة في تاريخ الحيازة حسب المعيار المحاسبي IAS 22.

الفرضية A

الشركة SM قامت بحيازة 90 % من الشركة F بقيمة 150. هذه الحيازة تم تمويلها نقدا، مما يعني تطبيق طريقة الحيازة.

المعطيات التي تسمح باحتساب فارق الحيازة هي كالتالي:

تكلفة حيازة أسهم الشركة F: 150

الأصول الصافية المعاد تقييمها بالقيمة العادلة: 130

فارق الحيازة: 150 - 90% (130) = 33

-الميزانية الموحدة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
فارق الحيازة (3)	**33**	رؤوس الأموال الخاصة الموحدة (5)	**600**
التثبيتات المادية (2)	**130**	حقوق الأقلية (4)	**13**
البنك (1)	**450**		
المجموع	**613**	المجموع	**613**

- تفاصيل العمليات الحسابية:

(1): بعد الحيازة على الشركة F، يتبقى 600 - 150 = 450 في البنك لدى الشركة SM.

(2): مبلغ الأصول الثابتة يتمثل في القيمة العادلة للمبنى.

(3): المبلغ (الفرق) المقدر ب 33 هو عبارة عن فارق الحيازة.

(4): 10% من صافي أصول الشركة F، أي 10% من 130 = 13.

(5): رؤوس الأموال الموحدة في تاريخ الحيازة تتوافق مع تلك التي كانت لدى الشركة SM قبل الحيازة (600). يتعلق الأمر هنا ب "رؤوس الأموال الخاصة–حصة المجمع-".

الفرضية B

الشركة SM قامت برفع رأس المال لحيازة 90 % من الشركة F.

طبيعيا، طريقة الحيازة هي المطبقة دائما حسب ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، إلا أنه على افتراض أن شروط استخدام طريقة ضم (تجميع) المصالح (pooling of interest) قد تم استفائها جميعا، فإن طريقة ضم المصالح هي التي سوف يتم تطبيقها.

وفق هذه الطريقة، يتم إدراج أصول و خصوم الشركة F، بالقيمة المحاسبية (و ليس بالقيمة العادلة) و لا يظهر فارق الحيازة. الفرق بين قيمة الأسهم التي أنشئت لتعويض المساهمين القدامى للشركة F (زيادة رأس المال بقيمة 150 لدى SM) و القيمة المحاسبية لأصول الشركة F (في حالتنا مبنى هي 50)، أي 130 سوف يتم خصمها من رؤوس الأموال الخاصة للمجموعة الموحدة.

- الميزانية الموحدة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
فارق الحيازة	**00**	رؤوس الأموال الخاصة الموحدة (3)	**645**
التثبيتات المادية (2)	**50**	حقوق الأقلية (4)	**5**
البنك (1)	**600**		
المجموع	**650**	المجموع	**650**

تفاصيل العمليات الحسابية:

(1): لا يوجد أي تغيير في الخزينة لدى الشركة SM.

(2) : تظهر بالقيمة المحاسبية الصافية في ميزانية الشركة F قبل التجميع.

(3): 600 + 150 (رفع رأس المال لدفع مكافأة مساهمي الشركة F، الذين قاموا ببيع أسهمهم للشركة SM) – 33 (فارق الحيازة) – 90 % × 80 (الحصة من إعادة تقييم المبنى للشركة F التي تعود للشركة SM، المسمى أيضا بفارق التقييم).

(4):10 % × 50 = 5.

المطلب الثالث: التعديلات المدخلة بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3

المعيار المحاسبي الدولي الملغى الخاص بتجميع المؤسسات IAS 22، يوفر كما تم الإشارة إليه سابقا خيار التجميع وفق طريقتين؛ طريقة ضم المصالح أو طريقة الحيازة. إلا أن "وجود طريقتين للتجميع قد يشجع على تنظيم عمليات التجميع في الاتجاه المراد، للحصول على النتيجة المحاسبية المرغوب فيها، و عليه تم حظر طريقة ضم المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية."[1] هذه الوضعية الجديدة، دفعت بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، إلى إصدار معيار جديد خاص بتجميع المؤسسات؛ معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، بحيث يبدأ

[1] Laurent Lévesque (2008), les regroupements d'entreprises selon IFRS 3– Phase II », SIC le magazine de l'ordre des experts comptables, N° 262, France, p 36.

تطبيقه على عمليات تجميع المؤسسات بداية من 31 مارس 2004، هذا المعيار في الحقيقة أدخل تغييرات كبيرة مست المعالجة المخصصة لفارق الحيازة على وجه الخصوص.

1- النقاط البارزة في معيار الإبلاغ المالي IFRS 3

هناك عدة نقاط ذات أهمية كبيرة أثارها معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، من بينها:

1-1- طريقة تجميع المؤسسات

المؤسسة يجب أن تعترف محاسبيا بكل عملية تجميع مؤسسات وفق طريقة الحيازة، فمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3 يوضح أن:[1]

تكلفة الحيازة تتضمن سعر شراء الأسهم مضافا إليها التكاليف المحملة مباشرة على عملية الحيازة. التكاليف الإدارية العامة، بما في ذلك تكاليف تشغيل القسم المسؤول عن عمليات الحيازة، و غيرها من التكاليف التي لا يمكن تحميلها مباشرة على عملية الحيازة، يتم إدراجها في الأعباء.

نفس المعيار، يقدم قائمة (غير حصرية)، للأصول غير المادية القابلة للتحديد (في حالة عملية تجميع المؤسسات):

- ❖ الأصول ذات الصلة بالتسويق: العلامات التجارية، عناوين الصحف، اتفاقات عدم المنافسة؛
- ❖ الأصول ذات الصلة بالعملاء: قوائم العملاء، العقود مع العملاء...؛
- ❖ الأصول ذات الصلة بالتكنولوجيا: براءات الاختراع، البرمجيات، التكنولوجيات غير مسجلة كبراءة اختراع؛
- ❖ مشاريع البحث و التطوير الجارية.

[1] Catherine Maillet, Anne Le Manh, 2006, op.cit, pp 172- 173.

2-1- التقييم و الاعتراف بفارق الحيازة حسب المعيار IFRS 3

يقوم المشتري (المستحوذ) بالاعتراف بفارق الحيازة في تاريخ الحيازة، كفائض تكلفة تجميع المؤسسات على حصة فائدة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة للأصول و الخصوم القابلة للتحديد المستحوذ عليها.[1]

يمكن ملاحظة أن التقييم و الاعتراف الأولي بفارق الحيازة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، في نسخته الأولى (نسخة 2004)، لا يختلف عما جاء به المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22، في حالة تطبيق طريقة الحيازة.

3-1- الحيازة في ظروف إمتيازية حسب المعيار IFRS 3

تتم عملية الحيازة في ظروف إمتيازية (Acquisition à des conditions avantageuses)، عندما تتجاوز القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد تكلفة الحيازة، و يعترف بهذا الفائض كإيراد، إلا أنه قبل الاعتراف بالإيراد على عملية الحيازة في ظروف إمتيازية، يقوم المشتري (المستحوذ) بإعادة مراجعة إذا ما تم تحديد الأصول المستحوذ عليها و جميع الخصوم المتحملة بالشكل الصحيح، بغية التأكد من أن التقييمات تعكس على نحو ملائم جميع المعلومات المتوفرة في تاريخ الحيازة. كما يجب أيضا الاعتراف بأي أصول أو خصوم إضافية قد تحدد بموجب هذه المراجعة. تجدر الإشارة إلى أن معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، يحظر إدراج فارق الحيازة السالب في الميزانية، الشيء الذي كان مسموحا به سابقا وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 22. ففي حالة ورود مثل هذه الحالة، فإنه ينبغي الاعتراف به كإيراد.[2]

[1] Robert Obert, 2014, op.cit, p 41.

[2] IFRS foundition, la norme d'information financière, IFRS 3 « regroupement d'entreprises », pp 5-6 , article disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45583.pdf , consulté le21/03/2016 à11:13.

المبحث الثالث: التطورات التي عرفتها معالجة فارق الحيازة

معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، الذي تم اعتماده في سنة 2004 مكان المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22، كان موضوع مراجعة في سنة 2008، في إطار التقارب مع المعايير المحاسبية الأمريكية مما نتج عنه عدة تعديلات مست معالجة فارق الحيازة. و عليه، سيتم تخصيص هذا المبحث لتقديم أهم التعديلات التي جاءت بها النسخة المعدلة للمعيار IFRS 3، و بالأخص تلك التي لها علاقة بفارق الحيازة.

المطلب الأول: تغيير منطق التفكير بالنسبة لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3

في جانفي عام 2008، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، النسخ المنقحة لكل من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 و المعيار المحاسبي الدولي IAS 27، و التي يبدأ تطبيقها في الإتحاد الأوروبي بداية من سنة 2010. هذه الإصدارات الجديدة تضمنت مستجدات هدفت إلى جعل عمليات تجميع المؤسسات أكثر ملائمة، بالإضافة إلى محاولة توضيح كيفيات تطبيق طريقة الحيازة.

1- مقاربة الكيان الاقتصادي Approche de l'entité économique

من وجهة نظر تصورية، يوجد نظرتين للقوائم المالية الموحدة للمجمعات، غالبا ما كانت متعارضة فيما بينها: إحداهما تفضل موقف المساهم ذات الأغلبية (l'actionnaire majoritaire) و المعروفة ب "نظرة الكيان الدامج"، " vision de l'entité consolidante "، و أخرى تفضل و تدعم مقاربة المجمع الاقتصادي الإجمالي مع فئتين من المساهمين (فئة المساهمين ذات الأغلبية من جهة، و فئة المساهمين ذات الأقلية من جهة أخرى)، و تسمى "نظرة الكيان الاقتصادي."[1]

1-1- ما المقصود ب "الكيان الاقتصادي؟

التحليل الحديث يرى بضرورة تجاوز نطاق الشركة، إذ أنه ينبغي –من أجل ترجمة الواقع– اللجوء إلى مفهوم الكيان الاقتصادي. القوائم المالية الموحدة هي تلك المجموعة التي تضم فئتين من المالكين: أصحاب الملكية الأغلبية و أصحاب الملكية الأقلية. هؤلاء (حقوق الأقلية) أصبحوا ذات أهمية متزايدة في تمويل الشركات التابعة. نسبة ملكيتها في رأس المال قد تتجاوز حتى نسبة الشركة الأم، مع احتفاظ هذه الأخيرة بالسيطرة مع افتراض

[1] Nicolas Perenchio (2010), implication des normes IFRS 3 et IAS 27 révisées, revue française de comptabilité, N°430, France, p 44.

وجود تشتت في الأصوات. إن أهمية ما يسمى "بحقوق الأقلية"، تبرر أكثر مع تزايد قيمة الشركات التابعة و احتياجات التمويل الضرورية لعملية الحيازة على المساهمات. في إطار وجهة نظر الكيان الاقتصادي، التجميع يبتعد عن مبدأ ملكية الأغلبية و يسعى إلى معالجة مصالح جميع المساهمين بطريقة مماثلة. القوائم المالية الموحدة لا تسعى لتفضيل فئة واحدة من المساهمين، و لكنها تسعى لإعلام جميع المساهمين الأطراف و منحهم تمثيلا عادلا للواقع."[1]

2- فارق الحيازة الجزئي أو فارق الحيازة الكلي ؟

من بين الأسئلة المثارة حول فارق الحيازة، يظهر ذلك المتعلق بمعرفة ما هي أفضل قيمة يمكن إعطائها لفارق الحيازة في إطار تجميع المؤسسات. تاريخيا، معايير الإبلاغ المالي، تنصح بطريقة التقييم التي تقوم على الحصة المستحوذ عليها " Quote -part acquise " (المعروفة باسم طريقة فارق الحيازة الجزئي)، في حين أن المعايير الأمريكية قامت باختيار اعتماد طريقة التقييم على أساس القيمة الإجمالية للكيان المستحوذ عليه (المعروفة باسم طريقة فارق الحيازة الكلي). في عام 2008 و في إطار التقارب بين معايير IFRS، و المعايير الأمريكية، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، تبني موقف توافقي من خلال تنقيح معيار الإبلاغ المالي IFRS 3. و بهذا، يمكن للمجمعات منذ ذلك الحين، اختيار حساب و الاعتراف بفارق الحيازة الناشئ عن عمليات تجميع المؤسسات وفقا لإحدى الطريقتين، و هذا الخيار يمكن أن يتم عند كل عملية تجميع.[2]

2-1-كيفية الاختيار بين فارق الحيازة الجزئي و فارق الحيازة الكلي

تجدر الإشارة إلى أن فارق الحيازة الكلي يختلف عن فارق الحيازة الجزئي فقط، في حالة الحيازة بأقل من 100 %.

2-1-1- فارق الحيازة الجزئي Le goodwill partiel

يمثل الفرق بين السعر المدفوع (إلا إذا كانت الحيازة تمت بعمليات الشراء المتعاقبة للأسهم)، و حصة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. يوصف فارق الحيازة هذا

[1] Pierre Schevin, intérêts minoritaires, différence de première consolidation et goodwill, 2008, op.cit, p 24.
[2] Nicolas Perenchio, 2010, op-cit, p 44.

بأنه "جزئي"، لأنه يقتصر على الجزء المدفوع من قبل المشتري (المستحوذ)، فارق الحيازة الجزئي لا يتضمن أي فارق حيازة متعلق بحقوق الأقلية.[1]

هذه الطريقة كان ينصح بها المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 (المعدل 1998)، و كذا النسخة الأولى من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، و مازالت طريقة معتمدة كخيار في النسخة المعدلة لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3، هذه الطريقة مبررة بكون أن حصة الأقلية لم تكن جزء من عملية التبادل في عملية الحيازة."[2]

2-1-2- فارق الحيازة الكلي Le goodwill complet

إمكانية جديدة تتعلق بالاعتراف بفارق الحيازة لكل من حقوق الأغلبية و الأقلية، مع زيادة في رؤوس الأموال في المقابل. وفق هذه الطريقة، عند الحيازة بأقل من 100 %، يتم التسجيل في ميزانية الشركة المستحوذة، 100% من فارق الحيازة مثله مثل الأصول و الخصوم الأخرى المستحوذ عليها: في نفس الوقت فارق الحيازة لحقوق الأغلبية و فارق الحيازة المتعلق بحقوق الأقلية، الاعتراف المحاسبي بفارق الحيازة الكلي يعزز الأموال الخاصة بداية من تاريخ الحيازة و يحد من تدهورها في حالة إعادة شراء لاحقة لحقوق الأقلية. و بالتالي هذه الطريقة تعتبر مهمة بالنسبة للشركات التي تملك رؤوس أموال ضعيفة و/ أو نسبة ديون عالية. غير أن هذا الخيار، يمثل مصدرا جديدا لعدم القابلية للمقارنة في المحاسبة في عمليات الحيازة بالنسبة:

- ❖ لنفس المشتري بين عمليتي حيازة، ما إن يقوم باختيار طرق مختلفة حسب الصفقات؛
- ❖ بين شركتين إذا كانت لا تستخدم نفس طريقة تقييم فارق الحيازة.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الأسلوب أو الطريقة لها عيوب منها:

- ❖ اللجوء إلى تقنيات تقييم معقدة لحساب الجزء غير المدفوع من فارق الحيازة؛
- ❖ و في حالة حدوث خسائر قيمة فيما بعد، فإن عبء انخفاض القيمة سيكون أكبر منه في حالة فارق الحيازة الجزئي، مما يؤدي إلى إثقال كاهل النتائج التشغيلية.[3]

[1] Le département consultations et publications de PwC (2008), de nouvelles normes IFRS pour les transactions, "Pocket Guide", PwC PricewaterhouseCoopers, France, p 43.
[2] Pierre Schevin, intérêts minoritaires, différence de première consolidation et goodwill, 2008, op.cit, p 25.
[3] Le département consultations et publications de PwC, 2008, op.cit, pp 42-44.

3- تكلفة التجميع وفق النسخة المعدلة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3

تكاليف تجميع المؤسسات مثل أتعاب المستشارين، المحامين، المحاسبين، المقومين، و الأتعاب المهنية أو الاستشارات الأخرى. التكاليف الإدارية العامة، بما في ذلك تكاليف تشغيل القسم المسؤول عن عمليات الحيازة، يتم الاعتراف بها كأعباء".[1] و هنا يتم تسجيل الاختلاف مع كل من المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22، و النسخة الأولى من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، اللذان يضيفان إلى تكلفة التجميع، كل التكاليف التي يمكن إلحاقها مباشرة بعملية التجميع.

4 - خطوات التقييم و الاعتراف بفارق الحيازة حسب معيار الإبلاغ المالي المعدل IFRS 3

تطبيق طريقة الحيازة وفق معيار الإبلاغ المالي المعدل IFRS 3 يستلزم:[2]

1- تحديد المشتري (المستحوذ): لكل عملية من عمليات تجميع المؤسسات، أحد الكيانات التي سيتم تجميعها، يجب أن يتم تحديدها كمشتري (مستحوذ)، و تكون لها السيطرة على الشركة المستحوذ عليها؛

2- تحديد تاريخ الحيازة: تاريخ الحيازة هو التاريخ الذي يكون فيه للمشتري (المستحوذ)، السيطرة على الشركة المستحوذ عليها، عادة يكون تاريخ الإغلاق "date de closing "؛

3- التقييم و الاعتراف بالأصول المستحوذ عليها، الخصوم المتحملة و كل المساهمات التي لا تعطي السيطرة على الشركة المستحوذ عليها: لاستفاء شروط الاعتراف، فإن الأصول القابلة للتحديد و الخصوم المتحملة، يجب أن تكون جزء مما تم تبادله في عملية تجميع المؤسسات، و ليس نتيجة لصفقة منفصلة. العمليات التي لا تتعلق مباشرة لا بحيازة أصول و لا بتحمل خصوم الشركة المستحوذ عليها، يتم الاعتراف بها محاسبيا بشكل منفصل وفقا للمعايير الأخرى المعمول بها؛

[1] IFRS Foundition, la norme internationale d'information financière IFRS 3, p 9. Document disponible sur le site internet suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45583.pdf , consulté le 04/06 / 2016 à 10:11.

[2] Brian Friedrich Laura Friedrich, Stephen Spector (2009), la norme internationale d'information financière 3 (IFRS 3), regroupements d'entreprises » ©CGA-Canada, pp 2 -3. Disponible sur le site interne suivant: http://docplayer.fr/6452233-Norme-internationale-d-information-financiere-3-ifrs-3-regroupements-d-entreprises.html , consulté le 03/04/2016 à 10:32.

4- التقييم و الاعتراف بفارق الحيازة أو الربح الناتج عن عملية الحيازة في ظروف إمتيازية (goodwill négatif): يتم احتساب فارق الحيازة على النحو التالي: [المقابل المحول + المساهمات التي لا تعطي السيطرة + المساهمات المملوكة سابقا من قبل المشتري في الشركة المستحوذ عليها (بالنسبة لعمليات الحيازة التي تتم على مراحل)] – الأصول الصافية القابلة للتحديد.

5- الحيازة في ظروف إمتيازية حسب النسخة المعدلة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3

الاعتراف بفارق الحيازة السالب لم يعرف أي تغيير أو تعديل في النسخة الجديدة لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3، و بالتالي المعالجة المخصصة له في النسخة الأولى من نفس المعيار، و التي تنص على الاعتراف به فورا كمنتوجات قد أُحتفظ بها.[1]

المطلب الثاني: توزيع تكلفة الحيازة و الضرائب المؤجلة الخاصة بفارق الحيازة

هذا المطلب سيتم تخصيصه أولا لعرض مسار توزيع (تخصيص) تكلفة الحيازة، بداية من تاريخ الحيازة إلى غاية تحديد فارق الحيازة. ثم و في شأن أخر، سيتم التطرق إلى الضرائب المؤجلة التي يمكن أن تنشأ عن الاعتراف بفارق الحيازة حسب ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 12.

1- مسار توزيع تكلفة الحيازة

بصفة عامة، توزيع (تخصيص) تكلفة الحيازة يكون على النحو التالي: [2]

- يجب على المشتري، أولا و قبل كل شيء، القيام بتحديد عناصر المؤسسة المستحوذ عليها، التي سيتم إظهارها في الميزانية. العناصر القابلة للتحديد للمؤسسة المستحوذ عليها هي تلك التي تستوفي المعايير العامة للاعتراف بها و أخذها بعين الاعتبار، إضافة إلى بعض التوضيحات بشأن الأصول غير المادية بسبب طبيعتها الخاصة؛

[1] IFRS Foundition, la norme internationale d'information financière IFRS 3, op.cit, p 5.
[2] Inès Bouden, Tiphaine Compernolle (2008), le recours croissant aux évaluateurs externes dans le cadre des normes IFRS: conséquences pour l'auditeur, communication présentée dans 29 ème congrès la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, France, pp 4-5.

- ❖ بمجرد أن ينتهي المشتري (المستحوذ) من تحديد قائمة العناصر القابلة للتحديد، فإنه يتوجب عليه القيام بتقييم هذه العناصر على أساس القيمة العادلة لها. يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق إذا كان موجودا، أو عن طريق استخدام تقنيات التقييم المعترف بها في القطاع، أو تم استخدامها من طرف الشركة في إطار عمليات الحيازة المنفصلة لمثل هذه العناصر؛
- ❖ المشتري (المستحوذ)، يجب أن يخصص في تاريخ الحيازة، تكلفة التجميع لهذه الأصول، الخصوم و الخصوم المحتملة القابلة للتحديد للمؤسسة المستحوذ عليها على أساس القيم العادلة لها في ذلك التاريخ؛
- ❖ الجزء المتبقي من تكلفة التجميع الذي لم يُتمكن من تخصيصه للعناصر القابلة للتحديد المستحوذ عليها، يجب الاعتراف به كفارق حيازة و يسجل ضمن أصول الميزانية.

2- الفترة المحددة المسموح بها في عمليات التقييم

فترة التقييم تنتهي ما إن يتحصل المشتري (المستحوذ) على المعلومات اللازمة بشأن الوقائع و الظروف التي كانت موجودة في تاريخ الحيازة، أو يكون على علم بأن هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها. إلا أنه في كل الأحوال، يجب ألا تتجاوز فترة التقييم اثني عشر (12) شهرا بداية من تاريخ الحيازة. خلال فترة التقييم، يقوم المشتري (المستحوذ) بالتعديل بأثر رجعي للمبالغ المؤقتة المعترف بها في تاريخ الحيازة. و بعد انتهاء هذه الفترة، فإن التعديلات المحتملة على محاسبة الحيازة تسجل كتصحيح أخطاء.[1]

[1] Laurent Lévesque, 2008, op.cit, p 36.

المخطط المقترح من قبل مكتب الاستشارات و التدقيق H3P المعروض أدناه، يلخص كيفية توزيع سعر الحيازة.

الشكل رقم (06): مسار توزيع تكلفة الحيازة.

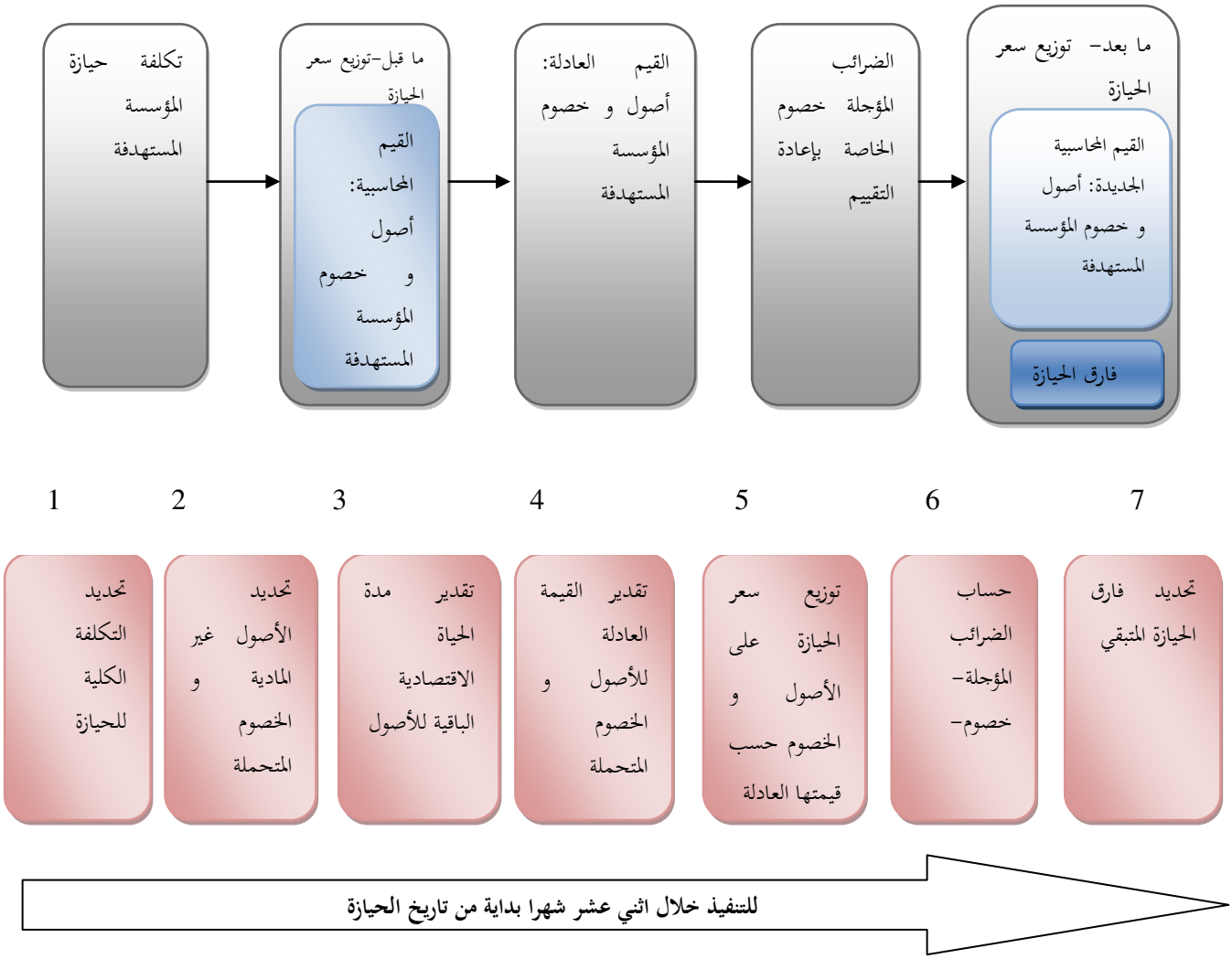

Source : *H3P Audit & Conseil (2015), l'allocation du prix d'acquisition et la rationalisation du goodwill (Purchase Price Allocation / PPA), Paris, France, p 5.*

3- الضرائب المؤجلة و فارق الحيازة

من المعروف أن الضريبة المؤجلة هي عبارة عن تقنية تسجيل الضرائب في الحسابات من أجل جعل هذه الأخيرة أكثر واقعية و وضعها في الإطار الديناميكي. مع العلم أنها لا تؤثر على الضريبة نفسها و إنما على المحاسبة، و هذا تكريسا لمبدأ الصورة الصادقة الذي تم الإشارة إليه في الفصل الأول.

3-1- أحكام المعيار IAS 12 "الضرائب المؤجلة" المتعلقة بفارق الحيازة

بالتوازي مع الاعتراف بالأصول المادية و غير المادية، المشتري (المستحوذ)، يجب عليه الاعتراف أيضا بخصوم الضرائب المؤجلة، كما هو محدد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 ، عند ظهور الفروق المؤقتة المنبثقة عن هذه الأصول غير المادية، التي إن كانت موجودة حقيقة من وجهة النظر المحاسبية، فإنها على العكس من ذلك تماما من وجهة نظر الجباية.[1] غير أن السؤال المطروح هنا هو: ماذا عن أصل فارق الحيازة؟ بعبارة أخرى، هل أن الاعتراف بفارق الحيازة يولد أيضا الضرائب المؤجلة؟

المعيار المحاسبي الدولي IAS 12، يشير بوضوح في الفقرة (15) بأنه:"ينبغي الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة لجميع الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، إلا في حالة ما إذا كانت خصوم الضريبة المؤجلة نشأت عن الاعتراف الأولي بفارق الحيازة". المعيار المحاسبي الدولي IAS 12، يبرر هذا الاستثناء في الفقرة (21)، التي تنص على أنه "يتم قياس فارق الحيازة باعتباره مبلغا متبقيا، و تسجيل خصوم الضريبة المؤجلة عليه سيرفع من قيمته المحاسبية.[2]

في نفس السياق، يوضح Benoît Lebrun بأن "فارق الحيازة هو الفرق بين تكلفة الحيازة و المجموع الجبري للقيم العادلة للعناصر القابلة للتحديد الخاصة بالمؤسسة المستحوذ عليها، و عليه فإن أي اعتراف بضريبة مؤجلة خصوم، سوف يغير هذا المجموع الجبري، و بالتالي فارق الحيازة نفسه. من جهة أخرى، فإن بعض التشريعات الضريبية تسمح بالخصم الجبائي لفارق الحيازة في شكل إهتلاكات، مثلما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا، شريطة أن تكون عملية الحيازة منظمة قانونيا في شكل عملية شراء أصول، و لا تأخذ شكل شراء أسهم الشركة المستهدفة. في إسبانيا، فارق الحيازة الناتج عن عملية الحيازة على أسهم في الشركات التابعة الأجنبية، يعتبر قابلا للخصم جبائيا. في مثل هذه الحالات لا يتم تسجيل أية ضريبة مؤجلة في تاريخ

[1] Xavier Paper (2013), les goodwills et les passifs d'impôt différé, magazine option finance, N° 1214, France, p 33.

[2] IFRS Foundation, norme comptable internationale IAS 12 impôt sur le résultat, p 4-6. Document disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45608.pdf , consulté le 25/04/2016 à 09:33.

الحيازة على فارق الحيازة، ليس بسبب الاستثناء الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 12، و إنما بسبب عدم وجود فرق مؤقت خاضع للضريبة (التساوي بين القيم المحاسبية و الضريبية لفارق الحيازة).[1]

بالنسبة لحالة الجزائر، فإن فارق الحيازة المعترف به في النظام المحاسبي المالي، لا يقابله أي اعتراف مماثل في الجباية (غير قابل للخصم جبائيا)، مما يعني أن ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 (الاستثناء المذكور سابقا)، ينطبق على فارق الحيازة المسجل وفقا للنظام المحاسبي المالي.

4- تقييم فارق الحيازة حسب النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي يتناول موضوع فارق الحيازة (goodwill)، في القسم الثاني من الجريدة الرسمية الحاملة لهذا النظام: الاندماج-تجميع الكيانات. و كما تم الإشارة إليه سابقا عند تقديم مفهوم فارق الحيازة، فإن النظام المحاسبي المالي قد اعتمد المفهوم المستخدم من قبل المخطط المحاسبي العام الفرنسي (فارق التجميع الأولي، فارق التقييم و فارق الحيازة)، حيث أن المادة 14.132 و المادة 15.132 توضحان فيما يتعلق بفارق الحيازة ما يلي:[2]

المادة 14.132، تحلل فارق التجميع الأولي بالطريقة التالية:

يتركب فارق التجميع الأولي الموجب عموما، من عنصرين اثنين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات الموحدة:

- ❖ فارق التقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر الأصول القابلة للتحديد، و القيمة العادلة لنفس العناصر في تاريخ حيازة الأسهم؛
- ❖ فارق الحيازة (goodwill)، هو عبارة عن فائض فارق التجميع الذي لم يُتمكن من إلحاقه بعناصر الأصول القابلة للتحديد، و الذي يدرج في بند خاص في الأصول.

و تضيف نفس المادة أيضا بأنه: عندما لا تكون هناك إمكانية لتوزيع فارق التجميع الأولي بين مختلف مكوناته، فإنه من المقبول، على سبيل التبسيط، إدراجه بمبلغه الكامل في بند"فارق الحيازة".

[1] Benoît Lebrun (2010), écarts d'acquisition et impôts différés, Revue Française de comptabilité, N°431, France, p 3.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المادة 15.132، تنص في إطار عمليات التجميع على أن:

- ❖ فوارق التقييم تحمل على عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إعادة هذه الأصول إلى قيمتها العادلة المحددة في تاريخ الحيازة؛
- ❖ فارق الحيازة يسجل في الأصل غير الجاري للميزانية تحت عنوان منفصل في شكل زيادة للأصل إذا كان موجبا، و في شكل تخفيض للأصل إذا كان سالبا.

5- تقييم فارق الحيازة السالب حسب النظام المحاسبي المالي

تقييم فارق الحيازة السالب (goodwill négatif)، حسب النظام المحاسبي المالي تم الإشارة إليه في المادة 17.132، التي تنص على أنه:[1]

يدرج في الحسابات أي فارق حيازة سالب (goodwill négatif)، في شكل منتوجات تبعا لمصدره:

- ❖ عندما يكون عبارة عن نفقات مستقبلية منتظرة، يدرج في الحسابات في شكل منتوجات في تاريخ حدوث تلك الخسائر أو النفقات؛
- ❖ عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة العادلة للأصول غير النقدية المستحوذ عليها، و قيمة حيازتها، فإنه يدرج في الحسابات كمنتوجات على المدة النفعية الباقية لهذه الأصول؛
- ❖ عندما لا تكون هناك إمكانية إلحاقه لا بأعباء مستقبلية، و لا بأصول غير نقدية، فإنه يدرج فورا في الحسابات في شكل منتوجات.

بعد كل ما تم عرضه، فإنه يظهر جليا أن قواعد الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الحاملة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر، تتوافق نسبيا مع معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات"، فيما يتعلق بالاعتراف بفارق الحيازة الموجب كأصل غير جاري. أما من ناحية الاعتراف بفارق الحيازة السالب، فإن الاختلاف يسجل، فمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3 ينص على إلحاقه فورا بالنتيجة، و هذا بعد عملية المراجعة التي تتم للتأكد من التحديد الجيد لكل الأصول المستحوذ عليها القابلة للتحديد و الخصوم المتحملة، و من ثم الاعتراف بأية أصول أو خصوم إضافية قد تنتج عن هذه المراجعة، بينما في الجزائر، النظام المحاسبي المالي يقترح

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية 2009، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثلاثة حالات للاعتراف بفارق الحيازة السالب (تبعا لمصدر هذا الفارق)، دون أي إشارة لإجراء مراجعة أو إعادة نظر مثلما يشير إليه المعيارIFRS 3. على صعيد أخر، نوع من التعارض أو الغموض يتم تسجيله في بعض الأحيان فيما يتعلق ببعض أحكام النظام المحاسبي المالي المذكورة فيما سبق خاصة في المادة 135، التي تنص على أن فارق الحيازة يسجل في الأصل غير الجاري في شكل زيادة للأصل إذا كان موجبا، و في شكل تخفيض للأصل إذا كان سالبا"، موقف مشابه لذلك الذي كان في المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22، و الذي يسمح بتسجيل فارق الحيازة السالب في خصوم الميزانية. أما فيما يتعلق بتقييم فارق الحيازة عند تاريخ الحيازة، فإن معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 في نسخته المعدلة، يوفر الاختيار بين طريقة فارق الحيازة الجزئي، و طريقة فارق الحيازة الكلي، في حين أن النظام المحاسبي المالي يكرس فقط طريقة فارق الحيازة الجزئي.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية توضيحية للتعديلات الجديدة المدخلة

هذا المطلب سيتم تخصيصه لتجسيد التغييرات الجديدة التي جاء بها معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، و التي تم عرضها نظريا فيما سبق (خاصة فارق الحيازة الكلي)، و ذلك من خلال مثال تطبيقي مقترح من قبل **Pierre SCHEVIN**.

نص التطبيق مع الحل سيتم تقديمه فيما يلي:[1]

بتاريخ N-2 /01/01 قامت شركة M بحيازة 60 % من رأس مال الشركة F بمبلغ 5 500 000 €. في هذا التاريخ، كانت رؤوس الأموال الخاصة للشركة F تقدر ب 6 000 000 €. ميزانيات الشركتين مقدمة كما يلي:

❖ **ميزانية الشركة M في N-2/01/01**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
سندات الشركة F	5 500 000	رأس المال	7 500 000
أصول أخرى	18 500 000	الاحتياطات	4 400 000
		الديون	12 100 000
المجموع	**24 000 000**	**المجموع**	**24 000 000**

[1] Pierre Schevin (2008), intérêts minoritaires, différence de première consolidation et goodwill, op.cit, pp 25-27.

❖ **ميزانية الشركة F في N-2/01/01**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول أخرى	14 000 000	رأس المال	4 500 000
		الاحتياطات	1 500 000
		الديون	8 000 000
المجموع	14 000 000	**المجموع**	14 000 000

في N-2/01/01، كان لا بد من الأخذ بالاعتبار (بتاريخ السيطرة)، لفائض قيمة كامن plus-values latentes) على أرض يقدر ب 450 000 € ، و فائض قيمة كامن على مباني قابلة للإهتلاك على مدة 20 سنة، يقدر ب 1 350 000 €.

معدل الضريبة على الشركات يقدر ب 3/1 (33 ,33 %).

1- فارق الحيازة الجزئي

فارق التجميع الأولي

1 900 000 = (1 500 000 + 4 500 000) % 60 - 5 500 000

❖ فارق التقييم

مبلغ فوائض القيمة بعد الضريبة المؤجلة:

1 200 000 = (3/1 -1) (1 350 000 + 450 000)

فارق التقييم المتضمن في فارق التجميع الأولي:

720 000 = (3/1 -1) (1 350 000 + 450 000) % 60

❖ فارق الحيازة

فارق الحيازة = فارق التجميع الأولي – فارق التقييم

فارق الحيازة = 1 900 000 – 720 000 = 1 180 000

في إطار منظور تقليدي و متحفظ، الميزانية الموحدة لا تُظهر إلا الجزء المدفوع من تلك العناصر غير المادية. هذه الطريقة تسمى ب "فارق الحيازة الجزئي"، التي تفضل منظور المستثمر الرئيسي.

❖ الميزانية في N-2/ 01 /01 طريقة فارق الحيازة الجزئي (méthode du purchase goodwill)

	منظور المالك	منظور الشركة الأم
فارق الحيازة goodwill	1 180 000	1 180 000
أصول مختلفة	27 980 000 18 500 000+0,6 (14 000 000 + 1 800 000	33 580 000 18 500 000+ 14 000 000 + 0,6 x 1 800 000
مجموع الأصول	29 160 000	34 760 000
رأس المال	7 500 000	7 500 000
الاحتياطات	4 400 000	4 400 000
رؤوس الأموال الخاصة للمجمع	11 900 000	11 900 000
حقوق الأقلية •في: رأس المال و احتياطات الشركة F		2 400 000
الديون	16 900 000	20 100 000
ضرائب مؤجلة خصوم	360 000	360 000
مجموع الديون	17 260 000	20 460 000
مجموع الخصوم	29 160 000	34 760 000

2- فارق الحيازة الكلي

مع تعديل بسيط للمثال السابق، نفرض أن القيمة العادلة للشركة F المحددة إجمالا، قد أصبحت تقدر ب: 8 800 000

القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد المعترف بها:

15 800 000 = 1 800 000 + 14 000 000

القيمة العادلة للخصوم المتحملة:

8 600 000 = 600 000 + 8 000 000

فارق الحيازة الكلي

1 600 000 = (8 600 000 – 15 800 000) – 8 800 000

القيمة العادلة لحصة الفوائد المستحوذ عليها (la part des intérêts acquis): 5 500 000

الحصة في القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها:

4 320 000 = (8 600 000 – 15 800 000) 0,6

فارق الحيازة العائد للأغلبية (majoritaires): 5 500 000 – 4 320 000 = 1 180 000

فارق الحيازة العائد للأقلية (minoritaires): 1 600 000 – 1 180 000 = 420 000

الملاحظ أن تخصيص فارق الحيازة ليس مطابقا لنسب الملكية (pourcentages de participation):

الأغلبية: 73.75%

الأقلية: 26.25%

الميزانية الموحدة في N-2/01/01 طريقة فارق الحيازة الكلي (méthode du full goodwill)

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
فارق الحيازة	1 600 000	رأس المال	**7** 500 000
أصول مختلفة	34 300 000	الاحتياطات	4 400 000
		رؤوس الأموال الخاصة حصة المجمع	11 900 000
		حقوق الأقلية	3 300 000
		رؤوس الأموال الخاصة للمجموعة	15 200 000
		الديون	20 100 000
		الضرائب المؤجلة خصوم	600 000
		مجموع الديون	20 700 000
المجموع	**35 900 000**	**المجموع**	**35 900 000**

خلاصة الفصل

نتيجة للتغييرات و التطورات الكبرى التي يشهدها عالم المال و الأعمال، يجد مجلس معايير المحاسبة الدولية نفسه أمام حتمية التكيف مع هذه الأوضاع و التحولات الجديدة، من خلال تبني معايير محاسبية جديدة أو تعديل أخرى كانت موجودة من قبل. هذا الفصل، لفت الانتباه خصوصا إلى ما يعرف بتجريد الاقتصاد (dématérialisation de l'économie) و الأصول غير المادية التي شهدت نموا كبيرا و متزايدا في المؤسسات في الآونة الأخيرة، إذ أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لخلق القيمة. كما تطرق هذا الفصل إلى نوع محدد من الأصول غير المادية ألا و هو فارق الحيازة (goodwill)، من خلال عرض المعايير التي تجعل منه عنصرا من عناصر الأصول غير المادية و الذي يبقى في الحقيقة أصلا مركبا جدا و من الصعب تحليله. بالإضافة إلى ذلك أشار هذا الفصل أيضا، إلى الأهمية المتنامية لهذا الأصل و مبالغه التي أصبحت جد معتبرة في القوائم المالية للمجمعات.

على صعيد أخر سجل هذا الفصل أيضا، الطبيعة غير المتجانسة لمفهوم "فارق الحيازة"، و الذي لا ينفك يثير الجدل، الأمر الذي يجعل منه موضوع التحديث المستمر على المستوى الدولي (من المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 الملغى بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 في عام 2004 إلى النسخة المعدلة من هذا الأخير في جانفي 2008)، غير أن الوضع في المقابل لا يبدو بالمماثل في الجزائر، فالمشرع المحاسبي الجزائري لم يقم بأية مراجعة أو تحديث فيما يخص فارق الحيازة، و لم يتبنى التغيرات التي جاءت بها النسخة المنقحة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 و لم يسايرها، بل إنه لم يتعمق بما فيه الكفاية حتى في إعطاء التوضيحات أو كيفيات التطبيق لقواعد النظام المحاسبي المالي الخاصة بالتقييم و الاعتراف بفارق الحيازة (فارق الحيازة الموجب و السالب).

هذا الفصل قدم أهم تعديل خاص بتقييم فارق الحيازة الناشئ عن عمليات تجميع المؤسسات عند تاريخ الحيازة مثلما ورد في النسخة المنقحة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، إذ أنه قدم خيار التقييم وفق طريقتين؛ طريقة فارق الحيازة الجزئي و التي يتم فيها الاكتفاء بالاعتراف بحصة المشتري (المستحوذ) في القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها، بالإضافة إلى الطريقة الأخرى الجديدة؛ طريقة فارق الحيازة الكلي و التي تعبر عن نظرة أشمل و أوسع، حيث يتم الاعتراف فيها بحقوق الأغلبية و حقوق الأقلية على حد سواء. معالجة فارق الحيازة بعد الاعتراف الأولي التي لم يتطرق إليها هذا الفصل، ستكون موضوع تفصيل في الفصل الموالي الذي سوف يركز على طرق المعالجة اللاحقة لفارق الحيازة.

الفصل الثالث

تمهيد

معايير التقييم و الاعتراف بالأصول غير المادية (أصول التسويق، أصول الزبائن، الأصول التعاقدية، التكنولوجية و الفنية)، المحددة في المعيار المحاسبي الدولي IAS 38، تتمثل في القابلية للتحديد، التحكم و السيطرة، بالإضافة إلى مصدر توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية. بالنسبة لفارق الحيازة، فقد تم تقديمه في الفصل السابق كأصل غير مادي يستوفي معايير التحكم و السيطرة، و مصدر توليد المنافع الاقتصادية المستقبلية، على عكس معيار القابلية للتحديد، الشيء الذي يعزى إلى طبيعة هذا الأصل غير المتجانس. تقنيا، فارق الحيازة يحتسب بتحليل فارق التجميع الأولي، الذي يخصص و يلحق بأصول و خصوم المؤسسة القابلة للتحديد المستحوذ عليها (تحديد فارق التقييم)، و الباقي الذي لم يتمكن من تخصيصه يعترف به كفارق الحيازة (goodwill).

المعايير المذكورة أعلاه إذن هي معايير تقييم أصول و خصوم المؤسسة المستحوذ عليها عند حدوث عملية تجميع المؤسسات (التقييم الأولي). غير أن فارق الحيازة لا يطرح مسألة تحديده و تقييمه في تاريخ الحيازة فقط، و إنما كذلك متابعة قيمته لاحقا أي التقييم اللاحق له (كيف يتم التقييم اللاحق، بطريقة الإهتلاك أو خسائر القيمة؟). بالنسبة للكثير من المرجعيات المحاسبية الوطنية، يتم تطبيق طريقة الإهتلاك أو على الأقل يحتفظ بها إلى جانب اختبارات نقص القيمة، أما البلدان الأخرى التي تتبنى معايير المحاسبة الدولية، فإنها تقوم بتطبيق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، من أجل القيام باختبارات خسائر القيمة السنوية لفارق الحيازة، سواء ظهر مؤشر أو لا عن انخفاض القيمة، مع التخلي في المقابل عن الإهتلاك الذي ألغي بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3.

في حين أن الفصل السابق تناول فارق الحيازة الناتج عن عمليات تجميع المؤسسات (الاعتراف و التقييم الأولي)، فإن هذا الفصل سيتم تخصيصه لتقييم و معالجة فارق الحيازة بعد الاعتراف الأولي، من خلال محاولة الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية: ما هي القيمة التي سيتم بها إظهار فارق الحيازة في القوائم المالية للشركة في نهاية الدورة؟ ما هي فترة إهتلاك هذا الأصل؟ إذا تم تطبيق الإهتلاك...و كيف يتم إجراء اختبارات انخفاض القيمة؟ إذا كان الأمر يتعلق بتسجيل خسائر القيمة. عرض هذا الفصل سيتم وفق المحاور التالية:

المبحث الأول: متابعة قيمة فارق الحيازة: من الإهتلاك إلى خسائر القيمة؛

المبحث الثاني: قضايا خاصة متصلة بفارق الحيازة؛

المبحث الثالث: فارق الحيازة من المنظور المالي.

المبحث الأول: متابعة قيمة فارق الحيازة: من الإهتلاك إلى خسائر القيمة

ما إن يتحصل المشتري (المستحوذ) على المعلومات اللازمة بشأن الوقائع و الظروف التي كانت موجودة في تاريخ الحيازة، إلا و يقوم بإظهار فارق الحيازة في القوائم المالية للمجمع، و من ثم تأتي المسألة الأخرى المهمة أيضا (بعد مسألة التقييم و الاعتراف الأولي)، و المتعلقة بالتقييم اللاحق لفارق الحيازة. و عليه فإن هذا المبحث سيتم تخصيصه لمتابعة قيمة فارق الحيازة انطلاقا من الإهتلاك وصولا إلى انخفاض القيمة.

المطلب الأول: إهتلاك فارق الحيازة

هذا المطلب تمت هيكلته بالشكل الذي يسمح بتسليط الضوء خاصة على إهتلاك فارق الحيازة، غير أن البداية ستكون من عنصر مهم جدا تم إغفال ذكره في الفصل السابق، يتعلق الأمر بالضبط بمعالجة فارق الحيازة الناتج عن عمليات تجميع المؤسسات التي تمت على مراحل (goodwill issu des opérations de regroupement d'entreprises réalisé par étapes).

1- فارق الحيازة الناتج عن عمليات تجميع المؤسسات على مراحل

وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3 فإنه:[1]

في بعض الأحيان يحصل المشتري (المستحوذ) على السيطرة على الشركة التي يمتلك فيها أسهما فورا قبل تاريخ الحيازة. على سبيل المثال، في 31 ديسمبر 20X1، الشركة "A" حصلت على 35 % لا تمنح السيطرة على الشركة "B". في ذلك التاريخ، الشركة قامت بحيازة 40 % إضافية في الشركة "B"، و هو ما يعطيها السيطرة على الشركة "B". يشير هذا المعيار إلى أن مثل هذه الصفقة تعتبر بمثابة تجميع المؤسسات الذي يتم على مراحل، و أحيانا تسمى أيضا ب "الحيازة على مراحل.

نفس المعيار يضيف:

في عملية تجميع المؤسسات التي تتم على مراحل، يجب على المشتري (المستحوذ) أن يقوم بإعادة تقييم الأسهم التي امتلكها سابقا في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

[1] IFRS Foundation, IFRS 3, op.cit, pp 3-7.

بالنسبة للمساهمات التي لا تعطي السيطرة، فإن معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، ينص على أن:

في كل عملية تجميع المؤسسات، المساهمات التي لا تعطي السيطرة على المؤسسة المستحوذ عليها، و التي هي عبارة عن أسهم ملكية حالية، تعطي الحق لحامليها في حصة من الأصول الصافية للمؤسسة في حالة التصفية، يجب تقييمها من قبل المشتري (المستحوذ) في تاريخ الحيازة:

- ❖ إما بالقيمة العادلة؛
- ❖ إما بالحصة في الأصول الصافية القابلة للتحديد المعترف بها للمؤسسة المستحوذ عليها، التي تمنح فيها هذه الأسهم حق الملكية.

بالنسبة للجزائر، فإن النظام المحاسبي المالي لا يشير بأي شكل من الأشكال إلى هذا النوع من العمليات (تجميع المؤسسات الذي يتم على مراحل).

مثال

قامت الشركة (A) بحيازة مساهمة تعطي السيطرة بنسبة 75 % في الشركة (B) على مرحلتين:[1]

- ❖ في عام 2008، قامت الشركة (A) بحيازة مساهمة تقدر ب 15 % مقابل مبلغ يقدر ب 10 000 وحدة نقدية. الشركة (A) صنفت المساهمة التي حازت عليها كأصول متاحة للبيع وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 39.
- ❖ من سنة 2008 إلى نهاية سنة 2012، الشركة (A) سجلت محاسبيا زيادات في القيمة العادلة بقيمة 2000 وحدة نقدية في العناصر الأخرى للنتيجة الإجمالية.
- ❖ في سنة 2013، قامت الشركة (A) بحيازة مساهمة أخرى بنسبة 60 % مقابل مبلغ 60 000 وحدة نقدية. الشركة (A) قيّمت صافي الأصول للشركة (B) بقيمة عادلة تقدر ب 80 000 وحدة نقدية.
- ❖ الشركة (A)، اختارت تقييم المساهمات التي لا تعطي السيطرة حسب حصتها في صافي الأصول. في تاريخ الحيازة، بلغت القيمة العادلة للمساهمة المملوكة سابقا (15 %) 12 500 وحدة نقدية.

[1]Deloitte, regroupement des entreprise et changement dans les participations, guide portant sur IFRS3 et IAS 27, Montréal, Canada, p 105.

في سنة 2013، الشركة (A) أدخلت قيمة 500 2 وحدة نقدية في النتائج كما يلي:

ربح التنازل على مساهمة 15 % (500 12- 000 12)	500
الربح المعترف به سابقا في العناصر الأخرى للنتيجة (000 12 - 000 10)	2 000
المجموع	2 500
في سنة 2013، سوف يتم تقييم فارق الحيازة على النحو التالي:	
القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل المساهمة التي تعطي السيطرة	60 000
المساهمة التي لا تعطي السيطرة (25 % × 000 80)	20 000
القيمة العادلة للمساهمة المملوكة سابقا	12 500
	92 500
(–) ناقصا: القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المستحوذ عليها	(80 000)
فارق الحيازة	12 500

2- مفهوم الإهتلاك

متابعة قيمة فارق الحيازة لطالما أثار الكثير من الجدل في الأوساط المحاسبية، سواء كان هذا الفارق يخضع للإهتلاك أو لخسائر القيمة، و ذلك نظرا لصعوبة التحديد الصادق و الدقيق للقيمة القابلة للإهتلاك، القيمة المتبقية، مدة المنفعة، قيمة المنفعة... و بالتالي، يظهر أنه من الضروري أولا و قبل كل شيء، توضيح هذان المفهومان؛ الإهتلاك و خسائر القيمة، و اللذان يرتبطان ارتباطا وثيقا. Gilbert Gélard يوضح في هذا الصدد أن" المفهومين يشتركان في أن تطبيقهما يؤدي إلى تخفيض القيمة المحاسبية للأصل، إلا أنهما يختلفان في كثير من النواحي الأخرى.[1]

[1] Gilbert Gélard (2014), Pourquoi le goodwill pose problème(s) deuxième partie, revue française de comptabilité, N°472, France, p 14.

الإهتلاك حسب قاموس مصطلحات معايير الإبلاغ المالي (glossaire des IFRS): هو عبارة عن التوزيع النظامي للمبلغ القابل للإهتلاك للأصل على مدة منفعته[1]. هذا التعريف يبدو مشابها بصورة كبيرة للتعريف الوارد في النظام المحاسبي المالي، الذي يقدم الإهتلاك على أنه: التوزيع النظامي للمبلغ القابل للإهتلاك للأصل على مدى مدته المقدرة حسب مخطط الإهتلاك، مع مراعاة القيمة المتبقية المحتملة للأصول بعد هذه المدة.[2]

المبلغ القابل للإهتلاك حسب قاموس مصطلحات معايير الإبلاغ المالي هو: تكلفة الأصل أو أي مبلغ أخر يمكن أن يحل محل التكلفة (في القوائم المالية)، بعد طرح القيمة المتبقية.[3]

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 38، فإنه يجب على الشركة تقييم إذا ما كانت مدة منفعة الأصل غير المادي محددة أو غير محددة.[4]

يتم اعتبار القيمة المتبقية للأصل غير المادي ذو مدة المنفعة المحددة مساوية للصفر إلا:[5]

- ❖ إذا كان هناك طرف ثالث قد التزم بشراء الأصل في نهاية مدة منفعته؛ أو
- ❖ إذا كان هناك سوق نشطة لهذا الأصل؛ و
  - إذا كان من الممكن تحديد القيمة المتبقية بالرجوع إلى تلك السوق؛ و
  - إذا كان من المحتمل أن تكون مثل هذه السوق موجودة في نهاية مدة منفعة الأصل.

3- الإهتلاك المطبق على فارق الحيازة

مسألة إهتلاك الأصول غير المادية و فارق الحيازة بالخصوص، تعد من بين المسائل المثارة باستمرار في الأوساط المحاسبية. بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، فإن إهتلاك فارق الحيازة، قد تم إلغائه مع إلغاء المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 "تجميع المؤسسات"، و الذي ينص في نسخة عام 1983، على أن فارق الحيازة يجب أن يتم إدراجه ضمن الأصول و يهتلك مبدئيا على مدى فترة لا ينبغي أن تتجاوز خمس (05) سنوات، مع

[1] International accounting standard board, 2006, op.cit, p 1499.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره ,ص81 .

[3] international accounting standard board, 2006 , op cit, p 1525.

[4] IFRS foundation, IAS 38, op.cit, p 12.

[5] IFRS foundation, IAS 38, op.cit, p14.

السماح بالإهتلاك على مدى فترة أطول على ألا تزيد هذه الفترة عن عشرين (20) سنة، مع ضرورة أن تكون مبررة.[1]

مع مراجعة المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 في عام 1998، تم الاحتفاظ بوجوب إهتلاك فارق الحيازة لكن مع بعض التغييرات البسيطة، و هذا ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 (نسخة 1998): يجب أن يتم إهتلاك فارق الحيازة على أساس منتظم على مدى مدة منفعته. مدة الإهتلاك يجب أن تعكس أفضل تقدير للفترة التي من المتوقع أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تعود إلى المؤسسة. هناك افتراض (قابل للدحض) بأن مدة إهتلاك فارق الحيازة لا تزيد عن عشرين (20) سنة بداية من الاعتراف الأولي. طريقة الإهتلاك المستخدمة ينبغي أن تعكس السرعة المتوقعة لإهتلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن فارق الحيازة، و في حالة ما لم يكن هناك دليل مقنع على أن هناك طريقة أخرى أكثر ملائمة في نفس الظروف، فإنه ينبغي تطبيق طريقة الإهتلاك الثابت.[2]

4-كيفية تحديد مدة منفعة فارق الحيازة حسب النسخة المعدلة من المعيار IAS 22

عند تحديد مدة المنفعة لفارق الحيازة، يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل خاصة:[3]

- ❖ طبيعة و مدة الحياة المتوقعة للمؤسسة المستحوذ عليها؛
- ❖ الاستقرار و مدة الحياة المتوقعة لقطاع النشاط الخاص بفارق الحيازة؛
- ❖ المعلومات العامة حول خصائص فارق الحيازة في المؤسسات أو قطاعات النشاط المماثلة أو دورات حياة مؤسسات مماثلة؛
- ❖ آثار تقادم المنتجات، التغيرات في الطلب و العوامل الاقتصادية الأخرى على المؤسسة المستحوذ عليها؛
- ❖ توقع الحياة المهنية للأفراد أو مجموعة من الموظفين الرئيسيين، و مسألة معرفة إذا ما كانت المؤسسة المستحوذ عليها يمكن أن تدار بكفاءة من قبل فريق إداري آخر؛
- ❖ مستوى النفقات الخاص بالصيانة أو التمويل اللازم للحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من المؤسسة المستحوذ عليها، و قدرة و نية المؤسسة للوصول إلى هذا المستوى؛

[1] Jacques Richard, Christine Collette, 2008, op.cit, pp 241-242.
[2] Journal officiel de l'union européenne, norme comptable internationale IAS 22, 2003, op.cit, p 204.
[3] Ibid, pp 204-205.

❖ الحركات المنتظرة من قبل المنافسين أو المنافسين المحتملين؛

❖ فترة السيطرة على المؤسسة المستحوذ عليها و الإجراءات القانونية و التنظيمية أو التعاقدية التي تؤثر على مدة المنفعة.

المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، يعتبر متطلبا جدا فيما يخص تحديد مدة المنفعة لفارق الحيازة، إذ أن العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار المذكورة سابقا، تبدو معقدة للغاية و في بعض الأحيان مبهمة و غامضة.

5- بالنسبة للمعايير الأمريكية: هل كان الوضع مختلفا؟

في عام 1970، قام مصدر معايير المحاسبة الأمريكية FASB بنشر المعيار الأمريكي APB 16، الذي قدم اثني عشر (12) شرطا ضروريا، للتمكن من تطبيق طريقة تجميع (ضم) المصالح (pooling of interest)، و فرض حدا أقصى لمدة إهتلاك فارق الحيازة (أربعين (40) سنة)، و ذلك من أجل التصدي للتجاوزات التي تم تسجيلها في تحديد مدة الإهتلاك المطبقة على فارق الحيازة من قبل المؤسسات. في جوان 1997، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، وثيقة مؤقتة أقرت قبل كل شيء بأن فارق الحيازة يلبي و يستوفي المعايير التي تجعل منه أصلا مثله مثل الآلة (مثلما تم الإشارة إليه في الفصل السابق)، بالإضافة إلى الإقرار بضرورة إهتلاك فارق الحيازة على مدى فترة لا يمكن أن تتجاوز عشرين (20) سنة. بل إن التفكير كان في وقت ما في إمكانية جعل المدة الأقصى للإهتلاك هي عشر (10) سنوات، الإهتلاك يجب أن يكون خطيا، أو من الممكن أن يكون بأي أسلوب آخر، بشرط ألا يؤدي إلى تسجيل عبء إهتلاك أقل من ذلك الذي كان من الممكن تسجيله في حالة تطبيق أسلوب الإهتلاك الخطي. هذا العبء (عبء الإهتلاك) لفارق الحيازة، يجب فصله لوحده في حسابات النتائج ضمن أعباء الاستغلال. بعد مرور فترة من التفكير و التضارب في الآراء، مجلس معايير المحاسبة المالية يقوم في سبتمبر 1999، بتجميع الاستنتاجات الرئيسية للفترة السابقة و يعد مشروع معيار، إلا أن ردود فعل الشركات كانت سلبية و خاصة تلك الناشطة في قطاع التكنولوجيا، و التي كانت تفضل استخدام طريقة pooling of interest)، لتفادي الأعباء الكبيرة لإهتلاك فارق الحيازة، مما أضطر مجلس معايير المحاسبة المالية إلى إعادة النظر في مواقفه و إصدار المعيارين FAS 142، و FAS 141، في عام 2001، الذي بموجبهما لم يعد فارق الحيازة يخضع للإهتلاك المنتظم، و إنما للاختبارات السنوية لانخفاض القيمة.[1]

[1] Jacques De Greling (2002), la gastronomie comptable américaine, revue analyse financière N°4, 3eme trimestre, France, pp 44-46.

6- حالة الجزائر

فارق الحيازة وفق النظام المحاسبي المالي يعتبر أصلا قابلا للإهتلاك، على الرغم من عدم وجود أية مادة صريحة فيه حول هذا الشأن، باستثناء مدونة الحسابات التي يظهر فيها الحساب ح/2807 "إهتلاك فارق الحيازة". في الحقيقة يبقى واردا أن يتصور النظام المحاسبي المالي إهتلاك فارق الحيازة مثل إهتلاك التثبيتات غير المادية الأخرى، و التي وردت الإشارة إليها في المادة 121-13، بحيث حددت الحد الأقصى لمدة منفعتها؛ التي يفترض ألا تتجاوز مدة منفعة التثبيتات غير المادية عشرين (20) عاما.[1]

إذا كان هذا هو الوضع (اعتبار أن أحكام هذه المادة 121-13، تسري على كل التثبيتات غير المادية بما في ذلك فارق الحيازة)، أليس من الأفضل إن لم يكن من الضروري، فصل أصل فارق الحيازة عن غيره من الأصول غير المادية، خصوصا أن مادة أخرى (من النظام المحاسبي المالي) تشير إلى أن فارق الحيازة يسجل ضمن الأصول قبل التثبيتات غير المادية (أي بشكل منفصل). في نفس السياق، المعايير المحاسبية الدولية (من المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 إلى معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 إلى النسخة المعدلة من نفس هذا المعيار و حتى المعيار المحاسبي الدولي IAS 38)، تشجع على الاعتراف بالأصول غير المادية بشكل منفصل عن فارق الحيازة. أم أن هذا الإهتلاك ما هو إلا تبني لموقف المعيار المحاسبي الدولي الملغى IAS 22.

على جانب آخر، الشيء الذي يصعب تفسيره في النظام المحاسبي المالي و يثير تساؤلات عدة، هو حقيقة كونه تبنى إهتلاك فارق الحيازة بالرغم من أنه مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية الموجودة حتى عام 2004، و هو نفس العام الذي تم فيه نشر معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، الذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، و ألغى إهتلاك فارق الحيازة، أو أن هذا الموقف (إهتلاك فارق الحيازة) ما هو إلا استنساخ لما جاء به (القانون 02-99 المطبق من قبل الشركات الفرنسية غير المسعرة في البورصة) و الذي ينص على إهتلاك فارق الحيازة على مدة ينبغي أن تعكس بقدر الإمكان، الفروض و الأهداف المحددة و الموثقة عند القيام بعملية الحيازة. في وسط كل هذه التساؤلات و السيناريوهات الشيء المؤكد هو أن إهتلاك فارق الحيازة يبقى من بين النقاط المبهمة في النظام المحاسبي المالي و التي تنتظر شروحات و توضيحات من قبل الهيئة الوطنية المسؤولة عن المعايير المحاسبية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص 9 .

7- التسجيل المحاسبي لإهتلاك فارق الحيازة

التسجيل المحاسبي لإهتلاك فارق الحيازة وفقا للنظام المحاسبي المالي هو كالتالي:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	**دائن**
681		مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	**XXX**	
	2807	إهتلاك فارق الحيازة		**XXX**
		تسجيل إهتلاك فارق الحيازة		

المطلب الثاني: انخفاض قيمة فارق الحيازة

بعدما تم تقديم فارق الحيازة كأصل قابل للإهتلاك حسب معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS (المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 "تجميع المؤسسات" الملغى سنة 2004)، حسب المعايير الأمريكية (المعيار المحاسبي الملغى APB 16)، و كذا حسب النظام المحاسبي المالي، فإن هذا المطلب سوف يقدم فارق الحيازة كأصل غير قابل للإهتلاك و إنما خاضع لاختبارات انخفاض القيمة. تغيير طريقة النظر لهذا الأصل سجلها أولا، مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، من خلال نشر المعايير FAS 141 "تجميع المؤسسات" و FAS 142 "فارق الحيازة و الأصول غير المادية الأخرى"، و من بعده مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، في عام 2004 من خلال نشر معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات".

مثله مثل المطلب السابق، فإن البداية ستكون بعرض بعض المصطلحات المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة، و ذلك مثلما يقدمها المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 "انخفاض قيمة الأصول":[1]

✓ **القيمة المحاسبية**

القيمة المحاسبية هي القيمة التي يتم بموجبها الاعتراف بأحد الأصول في الميزانية بعد خصم الإهتلاك المتراكم و خسائر القيمة المتراكمة الخاصة بهذا الأصل.

✓ **خسارة القيمة**

خسارة القيمة هي القيمة التي تتحقق من فائض القيمة المحاسبية للأصل أو الوحدة المولدة لسيولة الخزينة عن القيمة القابلة للتحصيل.

✓ **القيمة القابلة للتحصيل**

القيمة القابلة للتحصيل للأصل أو الوحدة المولدة لسيولة الخزينة هي القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقصا منها تكاليف البيع و قيمة منفعته.

✓ **قيمة المنفعة**

قيمة المنفعة هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تتأتى من الأصل أو الوحدة المولدة لسيولة الخزينة.

1- متابعة قيمة فارق الحيازة: الموقف الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية

لقد كان لنشر معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات" في سنة 2004، و من ثم تعديله في سنة 2008، تأثيرا كبيرا على تجميع المؤسسات بشكل عام، و على معالجة فارق الحيازة بشكل خاص، سواء فيما يتعلق بالاعتراف الأولي الذي تم عرضه في الفصل السابق، أو فيما يتعلق بمتابعة قيمته. بعد نشر هذا المعيار، أصبح إهتلاك أصل فارق الحيازة أمرا محظورا، و استبدل هذا الإهتلاك المنتظم باختبارات انخفاض القيمة المحددة في

[1] Brian Friedrich, Laura Friedrich (2009), norme comptable internationale IAS 36, dépréciation d'actifs, certified general canadian ©CGA-Canada, p 2. Document disponible sur le site internet suivant : http://docplayer.fr/8689143-Norme-comptable-internationale-36-ias-36-depreciation-d-actifs.html, consulté le 20/12/2016 à 09:54.

المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 "انخفاض قيمة الأصول"، مما يعني أنه في نهاية كل دورة محاسبية، فارق الحيازة يظهر في القوائم المالية بقيمته المسجلة عند تاريخ الحيازة مطروحا منه كل خسارة قيمة محتملة.

1-1- اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة

تسجيل خسارة القيمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، مثله مثل النظام المحاسبي المالي، يحدث في كل مرة تتجاوز فيه القيمة المحاسبية، القيمة القابلة للتحصيل للأصل، إلا أن السؤال يطرح هنا حول أصل فارق الحيازة؛ بتعبير أخر هل أن اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة تتم بنفس طريقة الأصول الأخرى؟

في الحقيقة أن إجراء اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة تعتبر عملية معقدة جدا، تقوم على افتراضات ذاتية و غامضة أحيانا، و التي كانت و لا زالت تثير الجدل في الأوساط المحاسبية. إجراء اختبارات انخفاض القيمة لفارق الحيازة بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 يتطلب: تحديد الوحدة المولدة لسيولة الخزينة، تخصيص فارق الحيازة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة، إخضاع الوحدة المولدة لسيولة الخزينة لاختبارات خسائر القيمة، و في الأخير تسجيل خسارة قيمة محتملة على فارق الحيازة.[1]

2-1- الوحدات المولدة لسيولة الخزينة

من الصعب أن يولد أصل ما تدفقا نقديا مباشرة بنفسه، خاصة بالنسبة لأصل مثل فارق الحيازة، لهذا المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، أدخل مفهوم الوحدة المولدة لسيولة الخزينة، و التي تتمثل في أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الأصول التي تولد تدفقات نقدية بشكل مستقل عن الأصول الأخرى أو مجموعات أخرى من الأصول. فارق الحيازة يتم إلحاقه بالوحدة المولدة لسيولة الخزينة، و بالتالي الانخفاض في القيمة لا يتم مباشرة على فارق الحيازة، و إنما على الوحدة المولدة لسيولة الخزينة التي أُلحق بها بشكل كامل. و في كل مرة تكون فيه القيمة القابلة للتحصيل للوحدة المولدة لسيولة الخزينة أقل من القيمة المحاسبية الصافية، يتم الاعتراف بخسارة القيمة على فارق الحيازة.[2]

[1] IFRS foundition, norme comptable internationale 36 « dépréciation d'actifs », pp 10-14. Document disponible sur le site internet suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45642.pdf, consulté le 11 /08/2016 à 10:22.

[2] karine Fabre, Anne-laure Farjaudon (2005), écart d'acquisition et normes IAS/IFRS une étude empirique des pratiques des entreprises françaises, congrès « comptabilité et connaissance », France, pp 11-12.

1-2-1- تشكيل شبكة الوحدة المولدة لسيولة الخزينة

المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، يستند على حكم و معرفة المؤسسة، و يحدد المعايير التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار، لتحديد عدد و هيكل الوحدات المولدة لسيولة الخزينة و تقييمها بطريقة متسقة، معقولة، و موثقة:[1]

- ❖ المعيار الأساسي "سوق نشطة للمنتج" بالنسبة للمنتجات التي تتأتى من الأصول التي تم اختبارها؛
- ❖ معيار الاتساق بالنسبة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة مع تجميع الأصول و الخصوم ذات الصلة، مع احتياجات رأس المال العامل، مع فارق الحيازة و إمكانية إرفاقه بتوقعات ذات مصداقية و معدل مخاطر خاص؛
- ❖ معيار "استقلال المدخلات النقدية" المتولدة عن الوحدة المولدة لسيولة الخزينة، التي يجب أن تعكس المستوى الذي تدير به الإدارة عملياتها، و المستوى المعتمد لتتبع العائد على الاستثمار، خصوصا عندما يتم تخصيص فارق الحيازة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة؛
- ❖ معيار الاتساق لتقسيم الوحدة المولدة لسيولة الخزينة مع الإستراتيجية (الغرض من امتلاك الأصول و فارق الحيازة، تحديد القطاعات)، تنظيم نظام الموازنة التقديرية، مراقبة التسيير و كذا النظام المحاسبي.

1-3- تخصيص (إلحاق) فارق الحيازة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة

حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 فإن:[2]

فارق الحيازة لا يولد تدفقات نقدية بشكل مستقل عن الأصول الأخرى أو مجموعة من الأصول، و غالبا ما يساهم في التدفقات النقدية للعديد من وحدات توليد سيولة الخزينة. بغرض اختبارات انخفاض القيمة و اعتبارا من تاريخ الحيازة، فإن فارق الحيازة المتحصل عليه من عملية تجميع المؤسسات، يجب أن يتم تخصيصه لكل وحدة من وحدات توليد سيولة الخزينة الخاصة بالمشتري (المستحوذ)، أو لكل مجموعة من وحدات توليد سيولة الخزينة التي يجب أن تستفيد من تآزر تجميع المؤسسات (bénéficier des synergies du regroupement d'entreprises)، سواء كانت أصول أو خصوم الشركة المستحوذ عليها قد تم تخصيصها أو لا لهذه الوحدات أو

[1]Groupe de travail de l'Académie (2005), dépréciation d'actifs, guide pédagogique de lecture de l'IAS 36, l'académie des sciences techniques comptables et financières, France, p 16.
[2] IFRS foudation, la norme IAS 36 op.cit, p 13.

مجموعات الوحدات المولدة لسيولة الخزينة. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات المولدة لسيولة الخزينة التي يتم تخصيص فارق الحيازة لها:

– يجب أن تمثل لدى الكيان المستوى الأدنى الذي يتم من خلاله متابعة فارق الحيازة لأغراض التسيير الداخلي؛

– لا ينبغي أن تكون، قبل تخصيص فارق الحيازة، أكبر من القطاع التشغيلي حسب ما جاء به معيار الإبلاغ المالي IFRS 8" القطاعات التشغيلية".

بالنسبة للجزائر، فإن الإشارة الوحيدة لانخفاض قيمة فارق الحيازة، جاءت في المادة 132-16 من النظام المحاسبي المالي، و الذي ينص على أنه: عند كل عملية جرد، يتم مقارنة مبلغ فارق الحيازة الموجب مع القيمة الاقتصادية (أو قيمة المنفعة) للعناصر غير المادية التي يشكلها هذا الفارق. من المحتمل إثبات خسارة قيمة على فارق الحيازة لإرجاع هذا الفارق إلى قيمته الاقتصادية. هذه الخسارة غير قابلة للانعكاس.[1] ما تشير إليه هذه المادة هو مشابه لوضعية المؤسسات غير المسعرة في فرنسا، التي تملك خيار الخضوع للقانون 99- 02 الحامل للنظام المحاسبي العام، الذي ينص على أن اختبار انخفاض القيمة يجب أن يكون مكملا للإهتلاك في كل مرة تظهر فيه أحداث غير إيجابية.[2] بمعنى أخر، النظام المحاسبي العام الفرنسي و النظام المحاسبي المالي، يعتبران فارق الحيازة أصلا كغيره من الأصول غير المادية الأخرى الخاضعة للإهتلاك و خسائر القيمة في نفس الوقت. على صعيد أخر، العديد من المعوقات لحد الساعة تحول دون القيام باختبارات خسائر القيمة لفارق الحيازة في الجزائر، بسبب نقص الدقة و الوضوح في النظام المحاسبي المالي من جهة، و عدم وجود أعمال بحثية علمية توضح عملية و مسار تسجيل خسارة القيمة على هذا الأصل من جهة أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة أو المناخ الاقتصادي السائد في الجزائر لا يساعد على إجراء هذه الاختبارات. كما أن المؤسسات أو المجمعات الجزائرية على عكس نظيرتها الدولية، لا تملك هيكلة تسييرية حديثة و فعالة تسمح لها بإجراء مثل هذه الاختبارات.

2- انخفاض قيمة وحدة توليد سيولة الخزينة

اختبار انخفاض القيمة يتم من خلال مقارنة القيمة المحاسبية للأصل، الوحدة المولدة لسيولة الخزينة أو مجموعة من الوحدات المولدة لسيولة الخزينة مع القيمة القابلة للتحصيل، و التي هي عبارة عن أعلى قيمة بين قيمة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، 2009، ص17 .

[2] Karine Fabre, Anne-Laure Farjaudon, 2005, op.cit, p 9.

المنفعة و القيمة العادلة الصافية. قيمة المنفعة هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل أو مجموعة من الأصول. القيمة العادلة الصافية هي عبارة عن السعر الذي يمكن الحصول عليه من عملية البيع مطروحا منه تكاليف هذا البيع (عمولات، رسوم...). هناك خسارة قيمة في حالة التقييم المحاسبي المبالغ فيه، أي عندما تتجاوز القيمة المحاسبية، القيمة القابلة للتحصيل.[1]

3- تحميل و استرجاع خسارة القيمة على فارق الحيازة

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 36، فإن تحميل خسارة القيمة المسجلة على فارق الحيازة، تتم بالطريقة التالية:

- ❖ أولا، تخفيض القيمة المحاسبية لكل فارق حيازة خُصص لوحدة توليد سيولة الخزينة (أو لمجموعة وحدات)؛
- ❖ بعدها، يتم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة المولدة لسيولة الخزينة (أو لمجموعة الوحدات) بالتناسب مع القيمة المحاسبية لكل أصل في الوحدة (مجموعة الوحدات).

نفس المعيار يشير إلى أن كل خسارة قيمة مسجلة على فارق الحيازة، لا يجب أن يتم استرجاعها في فترة لاحقة. المعايير (المعيار المحاسبي الدولي IAS 38)، تبرر هذا الموقف باحتمال كون الزيادة في القيمة القابلة للتحصيل لفارق الحيازة بعد الاعتراف بخسارة القيمة، مرتبطة بزيادة فارق الحيازة المتولد داخليا، و ليس عبارة عن استرجاع خسارة قيمة على فارق الحيازة المتحصل عليه من عملية تجميع المؤسسات (goodwill acquis).[2]

4- مثال توضيحي

المثال التالي مستوحى من المثال المقترح من قبل"C. RICHARD":[3]

قامت الشركة "X" بتخصيص فارق الحيازة المقدر ب 20 000 وحدة نقدية للوحدة المولدة لسيولة الخزينة، المتكونة من عناصر الأصول التالية:

[1] Gaëlle Lenormand, Lionel Touchais (2014), le test de perte de valeur avec l'IAS 36: difficultés et risques, revue française de comptabilité, N°473, France, p 42.
[2] IFRS foundation, IAS 36, op.cit, pp 16-19
[3] C. Richard (2004), comment prendre en compte la dépréciation d'un actif ?, séminaire national « nouvelles normes comptables: quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité ? », p 4.

الوحدة المولدة لسيولة الخزينة UGT	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	الصافي
فارق الحيازة	20 000		20 000
مباني	35 000	5 000	30 000
معدات نقل	30 000	10 000	20 000
تجهيزات	14 000	4 000	10 000
المجموع	99 000	19 000	80 000

و بافتراض أن خسارة قيمة مقدرة ب 30 000 وحدة نقدية قد تم تحديدها، فإن الخسارة في هذه الحالة سيتم تخصيصها أولا لفارق الحيازة حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36. مبلغ فارق الحيازة يقدر ب 20 000 وحدة نقدية.

الرصيد المتبقي هو 10 000 وحدة نقدية، سيتم تخصيصه بالتناسب مع القيم المحاسبية للعناصر الأخرى للأصول المشكلة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة.

مجموع الأصول خارج فارق الحيازة هو كالأتي: 30 000 + 14 000+35 000 = 79 000

تخصيص الرصيد:

$$\frac{35\,000}{79000} \times 10\,000 = 4\,430.38$$

$$\frac{30\,000}{79000} \times 10\,000 = 3\,797.47$$

$$\frac{14\,000}{79000} \times 10\,000 = 1\,772.15$$

الوحدة المولدة لسيولة الخزينة	المبالغ الإجمالية	الإهتلاكات	خسائر القيمة	الصافي
فارق الحيازة	20 000		20 000	0
مباني	35 000	5 000	4 430. 38	25 569.62
معدات نقل	30 000	10 000	3 797.47	16 202.53
تجهيزات	14 000	4 000	1 772.15	8 227.85
المجموع	99 000	19 000	30 000	50 000

القيد المحاسبي الخاص بتسجيل خسارة القيمة على فارق الحيازة:

رقم الحساب		التاريخ	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	20 000	
	2907	خسارة قيمة فارق الحيازة		20 000
		تسجيل خسارة قيمة على فارق الحيازة		

5- اختبارات خسائر القيمة حسب المعيار الأمريكي FAS 142

وفقا للمعيار المحاسبي الأمريكي FAS 142 "فارق الحيازة و الأصول غير المادية الأخرى"، فإن فارق الحيازة يخضع لاختبارات انخفاض القيمة سنويا، تختلف بعض الشيء عن اختبارات انخفاض القيمة التي ينص عليها المعيار المحاسبي الدولي IAS 36. هذا الاختبار يتضمن مرحلتين:[1]

المرحلة الأولى: القيمة العادلة لوحدة التقرير (la juste valeur d'une unité de reporting)، التي خُصص إليها فارق الحيازة، يتم مقارنتها مع القيمة المحاسبية لهذه الوحدة (بما في ذلك قيمة فارق الحيازة). إذا كانت القيمة العادلة لوحدة التقرير تتجاوز القيمة المحاسبية، فإن قيمة الوحدة لم تخسر أي شيء و لا يتم تسجيل أية خسائر قيمة. لكن في المقابل، إذا كانت القيمة المحاسبية لوحدة التقرير تتجاوز قيمتها العادلة، فإنه من الضروري الشروع في المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية: يتم تحديد القيمة العادلة الضمنية لفارق الحيازة (juste valeur implicite)، و تقارن مع القيمة المحاسبية لفارق الحيازة. و مثلما هو الأمر بعد الاعتراف الأولي بفارق الحيازة، فإن القيمة العادلة الضمنية لفارق الحيازة تساوي إلى الفرق بين القيمة العادلة لوحدة التقرير و القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد المشكلة لهذه الوحدة (خارج فارق الحيازة). إذا كانت القيمة المحاسبية لفارق الحيازة تتجاوز قيمته العادلة الضمنية، فإنه يتم تسجيل خسارة قيمة تساوي إلى الفرق المسجل.

[1] Luc Paugam, 2011, op.cit, p 53.

المثال الموالي المقترح من قبل "Luc Paugam و آخرون"، يوضح كيفية إجراء اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة وفقا للمعايير الأمريكية:[1]

قامت الشركة "Sachs, Inc" بشراء الشركة "Gamble, Inc" مقابل 100 مليون دولار تدفع نقدا في 1 جانفي 2009. في تاريخ الحيازة، بلغت القيمة المحاسبية لأصول الشركة "Gamble, Inc" 70 مليون دولار، القيمة العادلة لهذه الأصول كانت تقدر ب 80 مليون دولار، مع افتراض أن الشركة "Gamble, Inc" تعمل باعتبارها شركة تابعة مستقلة مملوكة بالكامل من قبل الشركة "Sachs, Inc". في 31 ديسمبر 2009، القيمة العادلة للشركة "Gamble, Inc" أصبحت تقدر ب 75 مليون دولار، بينما بلغ مجموع القيم العادلة للأصول (خارج فارق الحيازة) ما قيمته 70 مليون دولار. حسب المعايير المحاسبية الأمريكية، الاعتراف الأولي و التغيرات في قيمة فارق الحيازة يتم بالطريقة التالية:

قيمة فارق الحيازة الأولية عند القيام بعملية التجميع:

1 جانفي 2009	
المبلغ المدفوع	**100 مليون دولار**
القيمة العادلة للأصول الصافية للشركة Gamble	**80 مليون دولار**
فارق الحيازة في 1 جانفي 2009	**20 مليون دولار**

متابعة قيمة فارق الحيازة:

31 ديسمبر 2009	
القيمة العادلة للشركة Gamble	**75 مليون دولار**
مطروحا منه (–) القيمة العادلة للأصول الصافية للشركة Gamble	**70 مليون دولار**
القيمة العادلة الضمنية لفارق الحيازة	**5 مليون دولار**

عبء خسارة قيمة فارق الحيازة هو الفرق بين القيمة المحاسبية لفارق الحيازة و القيمة العادلة الضمنية له:

خسارة القيمة (بملايين الدولارات) = القيمة المحاسبية – القيمة العادلة الضمنية = 20 - 5 = 15

[1] Inès Bouden, Luc Paugam, Olivier Ramond (2011), les déterminants de la dépréciation du goodwill proposition d'un cadre d'analyse, congrès "comptabilités, économie et société, Montpellier, France, p 22.

المطلب الثالث: فارق الحيازة: الإهتلاك أو خسارة القيمة؟

هذا المطلب سيتم تخصيصه للمسألة المتعلقة بالإهتلاك و خسارة قيمة فارق الحيازة، من خلال العودة إلى أهم المعلمات التي تسمح بتحديد خسارة القيمة لهذا الأصل، و الأثر المحتمل لتسجيل هذه الخسارة على فارق الحيازة و الوضعية المالية للمؤسسة بشكل عام، مع محاولة معرفة و لو بشكل ضمني ما هي أنسب طريقة للتقييم اللاحق لفارق الحيازة (الإهتلاك أو خسارة القيمة).

1- مؤشرات خسارة قيمة الأصول

لتقدير ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد انخفضت قيمته، فإن المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 يشير إلى أن الكيان يجب عليه أن يقوم بتقدير المؤشرات التالية على الأقل (القائمة هي غير حصرية، يمكن تحديد مؤشرات أخرى):[1]

1-1- مصادر المعلومات الخارجية

- ❖ انخفاض القيمة العادلة للأصول، الذي لا يعود لمجرد مرور الوقت أو من جراء الاستخدام العادي لها؛
- ❖ تغييرات كبيرة قد تؤثر سلبا على الكيان (التكنولوجيا، الأسواق، البيانات الاقتصادية أو البيئة القانونية التي ينشط فيها الكيان، أو في السوق التي خصص إليها الأصل)؛
- ❖ الزيادة في أسعار الفائدة أو معدل المردودية التي يمكن أن تؤثر على معدل التقييم الحالي المستخدم في قيمة المنفعة؛
- ❖ القيمة المحاسبية لصافي أصول الشركة أكبر من قيمتها البورصية.

[1] Groupe de travail de l'Académie, dépréciation d'actifs, 2005, op.cit, pp 9-10.

2-1- مصادر المعلومات الداخلية

- ❖ وجود دليل على التقادم أو الحالة السيئة للأصل؛
- ❖ تغييرات هامة حدثت بالفعل أو من المتوقع أن تحدث في وقت قريب، بحيث يكون لها تأثير سلبي على الأصول (تباطؤ النشاط، مخططات إعادة الهيكلة أو إقفال النشاط...)؛
- ❖ المؤشرات التي يقدمها نظام المعلومات الداخلي عن أداء الأصول الذي يكون أو سيكون أقل مما هو متوقع.

2- معدل التقييم الحالي المستخدم في حساب قيمة المنفعة

المعيار IAS 36، يقدم معدل التقييم الحالي على أنه ذلك المعدل الذي يعكس التقييمات (التقديرات) الحالية للسوق للقيمة الزمنية للنقود و المخاطر الخاصة بالأصل، التي بموجبها التدفقات النقدية المستقبلية لم يتم تعديلها. المعدل يمكن أن يتم مقاربته بالتكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال $CMPC = ke\ (\frac{E}{E+D}) + Kd\ (1\text{-}IS)\ (\frac{D}{E+D})$

بحيث ke :تكلفة الأموال الخاصة ؛ Kd: تكلفة الديون ؛ E: قيمة الأموال الخاصة؛ D: قيمة الديون المالية الصافية. و ذلك وفقا للمبادئ التالية:

- ❖ أن يكون (المعدل) مستقل عن الهيكل المالي للكيان المختبر؛
- ❖ المعلمات محددة بالرجوع إلى الأصول المماثلة في السوق؛
- ❖ نسبة الديون تعكس المستويات القطاعية؛
- ❖ تكلفة الدين تعكس نظرة السوق.[1]

[1] Cabinet H3P Audit & Conseil (2015), feuillet technique des es tests de dépréciation, Paris, France, p 17.

3- خسارة قيمة فارق الحيازة و حالة رؤوس الأموال

إن الاعتراف بانخفاض قيمة فارق الحيازة في الميزانية يؤدي إلى انخفاض مماثل في رؤوس الأموال (التأثير على النتيجة الصافية). و بما أن فإن فارق الحيازة (goodwill)، هو عبارة عن توقع التدفقات النقدية المستقبلية وفقا للآفاق الاقتصادية المستقبلية، فإن أي خطأ في تقييم هذا الأداء سوف يدفع باهظا، و ذلك ليس فقط أن النتائج لن تكون في المستوى المتوقع، بل حتى أنه يجب القيام بالرجوع إلى الوراء فالقيمة التي تم تقديرها بشكل خاطئ يجب أن يتم إظهارها في حسابات المؤسسة. و لذلك من الضروري التأكد عند القيام بعملية الحيازة، بأن السعر المدفوع هو مستدام و معقول، حتى في حالة الظروف الاقتصادية غير الجيدة، و أن الانخفاض في النتائج أو التدفقات النقدية لا يعيق قدرة المؤسسة على سداد ديونها أو تمويل استثماراتها.[1]

4- الخسائر الناتجة عن تسجيل خسائر قيمة فارق الحيازة

على جانب أخر، فإن تسجيل خسائر القيمة أسفر عن خسائر حقيقية لبعض الشركات التي تملك فارق حيازة معتبر و سجلت عليه خسائر قيمة. فمثلا البنك الفرنسي "Le Crédit Agricole"، أعلن في سنة 2012، عن خسارة كبيرة قدرت بأن تكون أكبر من 6 مليارات يورو، و ذلك بعد تسجيل خسارة قيمة على فارق الحيازة تقدر ب 2.67 مليار يورو للثلاثي الرابع لوحده فقط. هذه الوضعية لم تكن فقط في البنك الفرنسي، بل حتى البنك الإسباني "Santander" قام في سنة 2012، بالإعلان عن خسارة قيمة الأصول بقيمة 18.8 مليار يورو، منها 6.1 مليار يورو على العقارات. هذه الخسائر المسجلة على فارق الحيازة نتيجة عمليات الحيازة التي تمت بقيم و أسعار مرتفعة، لا يبدو بأنها ستنتهي قريبا، خاصة و أن مبالغ فارق الحيازة في ميزانيات الشركات مازالت معتبرة، إذ أن خسائر القيمة المسجلة لحد الآن ليست بالكبيرة مقارنة بما تبقى منها. حيث يتبقى (حسب القوائم المالية للسداسي الأول من سنة 2016) حوالي 14 مليار من مبلغ فارق الحيازة لدى بنك "Le Crédit Agricole"، 10 مليار في بنك BNP و 4 مليارات في بنك "Société Générale".[2]

[1] Jean-Marie Pruvost, Lorsque le goodwill creuse les pertes. article publié sur ClairActu blog d'actualité financière et économique, le 02/02/2013, France, disponible sur internet sur le site internet suivant: http://www.clairactu.fr/2013/02/02/lorsque-le-goodwill-creuse-les-pertes/ , consulté le 11/05/2016 à 09:23.
[2] Ibdi.

5- الرجوع إلى طريقة الإهتلاك: هل هو احتمال وارد؟

في إطار النقاش الدائر حول "إهتلاك و خسائر قيمة فارق الحيازة"، قام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و مجلس معايير المحاسبة المالية FASB، بتبني موقف مشترك من خلال التقارب بين معايير كل منهما فيما يتعلق بتجميع المؤسسات: فالقاعدة هي غياب الإهتلاك مع التحقق الدوري من قيم فارق الحيازة (اختبار انخفاض القيمة)، و لكن بصفة براغماتية، الفلسفة المحاسبية الأمريكية المعروفة أكثر بتطورها و مرونتها عرفت مستجدات، فمنذ عام 2014، الشركات غير المسعرة في البورصة أصبح بإمكانها أن تختار الإهتلاك المنتظم لفارق الحيازة على مدى فترة أقصاها 10 سنوات. السبب الرئيسي لهذا التغيير هو تقدير العلاقة: تكلفة/أرباح لنظام خسائر القيمة المطبق على الشركات الصغيرة أو المتوسطة، و بهذا تكون المعايير الأمريكية قد اقتربت بشكل كبير مما جاءت به أحكام معيار الإبلاغ المالي للشركات الصغيرة و المتوسطة " IFRS pour les PME ". مجلس معايير المحاسبة الدولية ناقش مرتين (يوم 23 سبتمبر و 22 أكتوبر 2015)، فرضية تطوير قواعد المحاسبة عن فارق الحيازة. المناقشات تدخل ضمن إطار استمرارية دراسة تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "المراجعة بعد التطبيق" (post-Implementation Review)، حيث تم التوصل من خلال هذه المناقشات إلى إمكانية إدخال تعديلات على كيفية تنفيذ و تطبيق اختبارات خسائر القيمة. المناقشات الرئيسية في الحقيقة تمحورت حول التعديلات الجوهرية التي تمس أربعة مسارات:

- ❖ تطوير و تحسين اختبارات انخفاض القيمة؛
- ❖ إهتلاك فارق الحيازة؛
- ❖ تسجيل فارق الحيازة بالمكونات؛
- ❖ تسجيل فارق الحيازة في الأعباء في تاريخ الحيازة.[1]

[1] Hugues de Noray (2015), les discussions sur l'amortissement de goodwill avancent-elles? , magazine option finance, N°1339, France, p 29.

المبحث الثاني: مسائل خاصة ذات علاقة بفارق الحيازة

فارق الحيازة مثلما تم تقديمه سابقا، يثير العديد من الصعوبات و المشاكل بمجرد حدوث عملية تجميع المؤسسات، و تستمر هذه الصعوبات حتى عند التقييم اللاحق، بل إن حساسية هذا الأصل (فارق الحيازة)، تتعدى مجرد حصرها في صعوبات التقييم. و عليه هذا المبحث سيتم من خلاله محاولة تسليط الضوء على بعض المسائل و المواضيع التي يثيرها فارق الحيازة، مثل التلاعب بالنتائج المحاسبية، المعلومات الواجب الإفصاح عنها عند الاعتراف بفارق الحيازة، بالإضافة إلى مراجعة أو مراقبة فارق الحيازة.

المطلب الأول: الإبلاغ المالي عن فارق الحيازة

هذا المطلب سيتم فيه التركيز على المعلومات عن فارق الحيازة الواجب الإفصاح عنها من قبل الشركات حسب متطلبات معايير المحاسبة الدولية، خاصة المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 "انخفاض قيمة الأصول"، الذي يفرض على الشركات المسعرة في البورصة حدا أدنى من المعلومات الواجب توفيرها لمستخدمي المعلومات و المتعلقة بهذا الأصل خصوصا: اختبارات خسائر القيمة، التقييمات المحاسبية بالقيمة العادلة، المعلمات المستخدمة في هذه الاختبارات، معدل التقييم الحالي، معدل المخاطر...

1- المعلومات الخاصة بفارق الحيازة الواجب الإفصاح عنها

تعتبر الملاحظات على القوائم المالية مصدرا أساسيا للمعلومات لتقييم جودة عملية الإبلاغ المالي عن فارق الحيازة. على وجه الخصوص، الملاحق على المبادئ المحاسبية، توضيح السياسات المحاسبية المختارة و المطبقة فيما يخص فارق الحيازة. الإيضاحات و الملاحظات حول فارق الحيازة

– أو على نطاق أوسع حول التثبيتات غير المادية أو حتى التثبيتات بشكل عام؛

– و تلك المتعلقة بخسائر القيمة و التي تسمح بتقديم التفاصيل و الافتراضات المستخدمة في حساب فارق الحيازة، إضافة إلى الحقائق التي قد تؤثر تأثيرا معتبرا على تقدير القيم و مخاطر المؤسسة المتولدة عن فارق الحيازة.[1]

[1] Charlotte Disle, Rémi Janin (2015), la qualité de la communication financière sur le goodwill en IFRS, revue française de gestion N° 249, France, p 118.

فوفقا للنسخة المعدلة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، و المعيار المحاسبي الدولي المعدل IAS 36، فإنه يجب على المشتري (المستحوذ) تقديم كشف تقارب بين القيمة المحاسبية لفارق الحيازة في بداية و نهاية الدورة يظهر من خلالها و بشكل منفصل:[1]

- ❖ القيمة الإجمالية و خسائر القيمة المتراكمة في بداية فترة التقرير؛
- ❖ فارق الحيازة الإضافي المعترف به خلال فترة التقرير، باستثناء فارق الحيازة المدرج في مجموعة الأصول المحتفظ بها بغرض البيع، و التي عند عملية الحيازة، تستوفي المعايير التي تجعل منها أصولا محتفظ بها من أجل البيع وفق ما ينص عليه معيار الإبلاغ المالي IFRS 5 "الأصول غير الجارية المحتفظ بها بغرض البيع و الأنشطة المتخلي عنها"؛
- ❖ التعديلات الناتجة عن الاعتراف اللاحق بأصول الضريبة المؤجلة خلال الفترة وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 3؛
- ❖ فارق الحيازة المدرج في مجموعة الأصول المحتفظ بها بغرض البيع، المصنف على أنه محتفظ به بغرض البيع وفقا لمعيار الإبلاغ المالي IFRS 5، و فارق الحيازة المستبعد (le goodwill décomptabilisé) خلال فترة التقرير دون أن يكون قد سبق إدراجه في مجموعة الأصول الموجهة للتنازل أو مصنف على أنه محتفظ به بغرض البيع؛
- ❖ خسائر القيمة المعترف بها خلال فترة التقرير بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 (هذا المعيار يتطلب الكشف عن معلومات حول المبلغ القابل للتحصيل و انخفاض قيمة فارق الحيازة)؛
- ❖ فروق الصرف الصافية المتولدة خلال فترة التقرير بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"؛
- ❖ كل التغييرات الأخرى في القيمة المحاسبية خلال فترة التقرير؛
- ❖ القيمة الإجمالية و خسائر القيمة المتراكمة في نهاية فترة التقرير.

المعيار المحاسبي الدولي IAS 36، يعرض العناصر الواجب الإفصاح عنها في ملاحق القوائم المالية فيما يتعلق باختبارات خسائر قيمة الأصول، و بشكل عام كل ما يتعلق بالوحدة المولدة لسيولة الخزينة. المؤسسات يجب عليها كذلك، الإفصاح عن المعلومات حول الفرضيات الرئيسية للتقييم، مثل معدلات التقييم الحالي، مختلف

[1] Deloitte, regroupement d'entreprises et changements dans les participations, op.cit, p 147.

قطاعات نشاطها، معدلات نمو الوحدات المولدة لسيولة الخزينة المختلفة، التدفقات النقدية المستقبلية المنتظرة من كل فئات الأصول التي تمتلكها المؤسسة و كذا القيمة العادلة لهذه الأصول.[1]

2- مستوى الإبلاغ المالي المطلوب عن خسائر قيمة فارق الحيازة

صعوبة و حساسية مسار اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة، يتطلب الإفصاح عن المزيد من المعلومات و التوضيحات من قبل المؤسسات، مع مراعاة أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة و جودة. في هذا السياق، تم إعداد استبيان في جويلية سنة 2012، يتعلق بتقييم فارق الحيازة (التقييم اللاحق) من قبل "EFRAG*"، و معد المعايير الايطالي "OIC**" و وجه: لمستعملي القوائم المالية، معدي المعايير، معدي القوائم المالية، المدققين و الجامعيين، فأظهر تحليل ردود المجيبين بأن المشاركين لديهم وجهات نظر متباينة جدا عن مفهوم فارق الحيازة؛ بعض المجيبين لا يستخدمون المعلومات عن فارق الحيازة المفصح عنها، بسبب اعتقادهم بأنه من الصعب التحقق من صحتها، أو لأنها ليست بالمفيدة لتوقعاتهم. البعض الأخر، على العكس تماما، يستخدم فارق الحيازة في إطار تقييم المخاطر أو التدفقات النقدية المستقبلية.

المجيبين انقسموا في آرائهم كذلك فيما يتعلق بمعرفة ما هي المعلومات الأكثر ملائمة بين مبلغ فارق الحيازة المعترف به في الميزانية و التغيرات في القيمة المعترف بها. معظم المجيبين المستخدمين لمعلومات حول فارق الحيازة لا يتعاملون بشكل مختلف مع فارق الحيازة المتحصل عليه من تجميع المؤسسات المدفوع نقدا، و تجميع المؤسسات الذي تم عن طريق تبادل الأسهم. بعض المجيبين يرون بضرورة تقديم معلومات أخرى (مثل تفسير فارق الحيازة بوجود أرباح مهمة أو تكاليف منخفضة)، فيما أن البعض الأخر يرى بأن المعلومات عن فارق الحيازة يجب معالجتها بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالأصول غير المادية الأخرى.[2]

[1] Luc Paugam, 2011, op-cit, pp 136-138.

* EFRAG :'European Financial Reporting Advisory Group.

** OIC:'Organismo Italiano di Contabilità.

[2] Robert Obert (2013), le questionnaire de l'EFRAG et de l'OIC sur la comptabilisation des dépréciations du goodwill, revue française de comptabilité, N°467, France, p 8.

المطلب الثاني: إدارة النتائج من خلال فارق الحيازة

هذا المطلب سيتم تخصيصه للتطرق إلى التلاعب بالنتائج الذي يمكن أن يحدث عند القيام بمتابعة قيمة فارق الحيازة. بالنسبة لكل من Charlotte Disle و Rémi Jani فإن: تسجيل الإهتلاك يفترض تدهورا نظاميا لفارق الحيازة؛ بمعنى مدة حياة محددة لفارق الحيازة، مع نفي إمكانية إجراء تقدير (appréciation) لفارق الحيازة. و في نفس السياق، فإن الاعتراف بانخفاض قيمة غير منتظمة و التي تستند على القيمة العادلة، و تقييم التدفقات النقدية المنتظرة، يسمح بعكس الواقع الاقتصادي للشركة بأفضل شكل. المعيار المحاسبي الأمريكي FAS 142، يشير إلى أن تسجيل خسارة القيمة يساعد على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال السماح بتقييم محاسبي أفضل لفارق الحيازة، القضاء على اعتباطية (l'arbitraire) الإهتلاك المنتظم، مع الأخذ بعين الاعتبار لخسائر القيمة المحتملة، الشيء الذي سيتيح التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمجمعات بأفضل شكل ممكن."[1]

لكن في المقابل، خلال مسار انخفاض قيمة فارق الحيازة (تحديد التدفقات النقدية المستقبلية التي يولدها فارق الحيازة، تخصيصه للوحدات المولدة لسيولة الخزينة، تشكيل الوحدات المولدة لسيولة الخزينة...) يتم تسجيل شيء من الحكم الشخصي للمسيرين، و الذي يعبر عن سلوك تقديري (comportement discrétionnaire). مما يتيح إمكانية التلاعب بالنتائج (manipulation de résultat) و توجيهها في الاتجاه المراد، حيث أن الشركات حسب كل من Hervé stolowy و Gaétan Breton، تقوم و منذ فترة طويلة بما يسمى ب"إدارة البيانات المحاسبية"، و التي اتخذت أوصافا عديدة في أدبيات المحاسبة: إدارة الأرباح (earning management)، تقويم النتائج (income smoothing)، تطهير الحسابات (big bath account) تجميل الحسابات (window dressing) و المحاسبة الإبداعية (créative accounting)[2]. و بالتالي، فإن خيار أو فرضية إدارة النتائج عند الاعتراف بانخفاض قيمة فارق الحيازة تبقى واردة بقوة، و ذلك نظرا للحرية (latitude) التي يتمتع بها المسيرين في تنفيذ مسار انخفاض قيمة فارق الحيازة.

[1] Charlotte Disle, Rémi Janin (2007), la norme IFRS 3 a-t-elle amélioré le contenu informatif du goodwill?, revue comptabilité - contrôle - audit, association francophone de comptabilité, France, p 250.
[2] Hervé stolowy, Gaétan Breton (2003), la gestion des données comptable revue de littérature, revue comptabilité - contrôle - audit, association francophone de comptabilité, France, p 126.

1- خسائر قيمة فارق الحيازة: إمكانية إدارة النتائج

الأبحاث حول إدارة خسائر قيمة فارق الحيازة، تنقسم إلى تيارين:[1]

– التيار الأول من البحوث يرى بأن: المسيرين لا يبحثون عن عكس قيمة فارق الحيازة بصفة ذات مصداقية. و بالتحديد، يميلون إما إلى عدم خفض قيمة فارق الحيازة (عدم تسجيل خسارة قيمته)، و إما إلى تخفيضها بشكل مبالغ فيه (Big bath accounting). إن غياب انخفاض قيمة فارق الحيازة، يمكن تفسيره ببساطة بسبب التكاليف الناشئة بالنسبة للمسيرين من جراء تسجيل انخفاض القيمة هذه. في الواقع، تسجيل انخفاض (خسارة) قيمة فارق الحيازة يمكن أن يعطي إشارة إلى الأسواق المالية بأن المسير قد دفع علاوة عالية جدا للحصول على أسهم المؤسسة المستحوذ عليها، و عليه فإن هذه العملية لا تخلق قيمة (n'est pas créatrice de valeur). مثل هذا الإعلان قد يكون مكلفا جدا للمسيرين، إما من خلال تخفيض مستحقاتهم أو أجورهم (تخفيض مكافئاتهم، أو قيمة أسهمهم و حصصهم في ملكية الشركة stock-options)، و إما من خلال استبدالهم (بمسيرين جدد) إذا قرر المساهمين معاقبة هذا الخطأ الإستراتيجي. في بعض الحالات، قد يقوم المسيرين بتخفيض قيمة فارق الحيازة بشكل مبالغ فيه من أجل "تنظيف أو تطهير الحسابات". مثل هذه العمليات تتم في سياق محدد و خاص، و تحديدا عند تغيير المسيرين. ففي الحقيقة، المسيرين الجدد يميلون إلى تخفيض أو تسجيل خسائر القيمة على فارق الحيازة بسرعة و بقوة، و ذلك من أجل تحميل هذه التكاليف للمسيرين السابقين. إضافة إلى ذلك، يمكن لأزمة اقتصادية أو مالية أيضا أن تدفع المسيرين لتطهير الحسابات بهدف الحد من مسؤوليتاهم.

– التيار الثاني من البحوث يركز على إدارة نماذج تقييم فارق الحيازة من قبل المسيرين، هذه الدراسات أو البحوث تستند بالتحديد على التالي: اختبار انخفاض القيمة عادة يفرض على المسيرين تطبيق طريقة تقييم معينة، و عموما هي طريقة التدفقات النقدية المحينة (Discounted cash-flows)، لتحديد القيمة العادلة لفارق الحيازة. إلا أن النتائج التي يتم الحصول عليها من طريقة التقييم هذه، تعتمد بشكل كبير على معلمات (paramètres) متغيرة مستخدمة من قبل المقومين (évaluateurs). فطريقة التدفقات النقدية المحينة تحديدا، تعتمد على فرضيات تطور الشركة المقترحة من قبل المسيرين، لا سيما فيما يتعلق بمعدل نمو التدفقات النقدية. حيث أن اعتماد معدلات مرتفعة بشكل غير طبيعي (taux anormalement élevés)، يجعل الشركات ترفع من قيمة فارق الحيازة، و بالتالي

[1] Alain Schatt Fabio Scerra (2013), Étude des dépréciations du goodwill dans le secteur bancaire européen, revue L'expert-comptable suisse, suisse, pp 466- 467.

تتجنب القيام بتخفيض قيمته. علاوة على ذلك، فإن طريقة التدفقات النقدية المحينة تتطلب تحديد معدل التقييم الحالي، و هذا المعدل يمكن التلاعب به أيضا. فمن جهة يمكن استخدام معدل وحيد لجميع وحدات توليد سيولة الخزينة (UGT)، و من جهة أخرى، يمكن للمسيرين استخدام معدل ضعيف " taux anormalement faible"، مقارنة مع المعدل الحقيقي للمخاطر «la véritable rémunération du risque» ، لزيادة القيمة العادلة لفارق الحيازة، و بالتالي تجنب القيام بتسجيل انخفاض (خسارة) القيمة.

المطلب الثالث: تدقيق فارق الحيازة و معالجته المقارنة

معالجة فارق الحيازة التي تم عرضها إلى غاية هذا المطلب، كانت وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إلا أن بعض البلدان، توفر في بعض الأحيان من خلال أنظمة محاسبية وطنية خيارات محاسبية مختلفة عما جاءت به المعايير الدولية، خاصة بالنسبة للشركات غير المسعرة في البورصة، أو التي تنشط في ميادين خاصة. و عليه هذا المطلب سيتم تخصيصه لتقديم المعالجة المقارنة لفارق الحيازة، بالإضافة إلى تقديم أهم مراحل تدقيقه.

1- المعالجة المقارنة لفارق الحيازة

❖ **إسبانيا**

يعتبر فارق الحيازة كأصل ذات مدة منفعة غير محددة. و عليه فإنه يعتبر غير قابل للإهتلاك، و لكن من الممكن أن تنخفض قيمته (خسارة القيمة). في المقابل القانون التجاري الإسباني، يلزم شركات المساهمة بتشكيل احتياطي غير متاح يساوي إلى 5 % من فارق الحيازة، بحيث أن هذا الاحتياطي له تأثير على الأموال الخاصة مماثل و مشابه للإهتلاك السنوي على مدى 20 سنة.[1]

❖ **ألمانيا**

وفقا لمعايير المحاسبة الألمانية "german GAAP "، فإن فارق الحيازة يعتبر كأصل غير مادي، يهتلك على مدة الحياة الاقتصادية. هذه المعايير تتطلب تقديم تفسيرات في الملاحق المتممة للقوائم المالية، إذا كانت مدة الحياة الاقتصادية هذه تتجاوز خمس (05) سنوات. من ناحية أخرى، تشير المعايير الألمانية إلى ضرورة متابعة فارق

[1]Odile Barbe, Belen Garcia-Olmedo (2010), la réforme comptable espagnole : convergence avec le référentiel IFRS, revue française de comptabilité, N°438, France, p 51. .

الحيازة لتسجيل أي انخفاض في القيمة، بالإضافة إلى مراجعة مدة الحياة الباقية مرة في السنة. مع الإشارة إلى أن خسارة القيمة على فارق الحيازة لا يمكن استرجاعها.[1]

❖ **سويسرا**

حسب المعيار السويسري Swiss GAAP RPC 30 "الحسابات الموحدة"، فإن الأصول الصافية المتحصل عليها في عملية الحيازة يجب تقييمها بالقيم الحالية. إذا كانت تكلفة الحيازة تتجاوز صافي الأصول المعاد تقييمها، فإنه يتم الاعتراف بالفرق كفارق حيازة و يسجل في الأصول غير المادية. فارق الحيازة يجب الإشارة إليه بشكل منفصل في الميزانية أو في الملاحق. فترة إهتلاك فارق الحيازة عموما هي خمس (05) سنوات (الحد الأقصى هو عشرين (20) سنة في الحالات المبررة). من الممكن القيام بمقاصة فارق الحيازة المتحصل عليه مع الأموال الخاصة في تاريخ الحيازة.[2]

❖ **لوكسمبورغ**

فارق الحيازة حسب المعايير المحاسبية اللوكسمبورغية (Lux GAAP)، هو عبارة عن أصل يتم إهتلاكه على مدى خمس (05) سنوات، إلا إذا قامت الإدارة بتبرير مدة منفعة أطول. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم مراجعة فارق الحيازة سنويا لتسجيل أي تعديل في قيمته (اختبار انخفاض القيمة). و خلافا لمعايير الإبلاغ المالي، خسارة قيمة فارق الحيازة يمكن استرجاعها حسب معايير المحاسبة اللوكسمبورغية (Lux GAAP).[3]

❖ **كندا**

كما هو الحال في معايير الإبلاغ المالي، فإن فارق الحيازة حسب المعايير الكندية لا يتم الاعتراف به إلا في إطار عملية تجميع المؤسسات و يتم تقييمه كمبالغ متبقية. كذلك مثلما هو الحال في معايير الإبلاغ المالي، فارق الحيازة و الأصول غير المادية ذات مدة المنفعة غير المحددة، لا يتم إهتلاكها و إنما تخضع لاختبارات انخفاض

[1] PricewaterhouseCoopers (PWC) (2010), financial accounting reporting and auditing services, IFRS versus German GAAP (revised) summary of similarities and differences, , Germany, pp 22-23.
[2] KPMG – Swiss GAAP FER (2014/15), Vue d'ensemble, comptes consolidés illustratifs et check-list , 8ème édition remaniée, Zurich, suisse, p 12.
[3] Marc minet, Anne spphie preud'homme (2013), similarities and differences a comparison of IFRS and Luxembourg GAAP, guide Pwc Luxembourg, Luxembourg, p 51.

القيمة مرة واحدة على الأقل في السنة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن اختبارات انخفاض القيمة حسب المعايير الكندية تختلف عن تلك التي تتم وفقا لمعايير الإبلاغ المالي.[1]

❖ **فرنسا**

مع اعتماد معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات"، فإن فارق الحيازة المتحصل عليه من عملية التجميع لا يتم إهتلاكه، بدلا من ذلك يقوم المشتري (المستحوذ)، باختبار انخفاض القيمة مرة واحدة في السنة على الأقل. إلا أنه في فرنسا، الشركات المسعرة في البورصة فقط هي الملزمة بإعداد القوائم المالية الموحدة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي بداية من 1 جانفي 2005. في المقابل، الشركات غير المسعرة لديها خيار إعداد و تقديم حساباتها الموحدة حسب معايير الإبلاغ المالي أو الاستمرار في تطبيق القواعد الفرنسية بمعنى قانون 99-02، الذي لا يزال يعتمد إهتلاك فارق الحيازة على مدى مدة ينبغي أن تعكس بشكل معقول الافتراضات و الأهداف المحددة و الموثقة عند القيام بعملية الحيازة. كما أن اختبارات انخفاض القيمة يجب أن تكون مكملة للإهتلاك في كل مرة يظهر فيها مؤشر على انخفاض القيمة.[2]

2- تدقيق فارق الحيازة: من تخصيص سعر الحيازة إلى خسارة القيمة

المدققين دائما ما يحاولون تقديم رأي محايد و مبرر عن شرعية و صدق حسابات المؤسسة المراجعة، التحقق من مدى ملائمة و جودة المعلومات المالية المفصح عنها، من خلال فحص كل بند من بنود القوائم المالية على حدة. إلا أنه فيما يتعلق بفارق الحيازة، فإن الصعوبات المواجهة تزداد نظرا لطبيعة هذا الأصل (بقايا). في هذا السياق يشير Christian Prat Dit Hauret إلى أن فارق الحيازة يمثل تحديا كبيرا للمدققين، الذين بالكاد يمكنهم اللجوء إلى أساليب التدقيق المعتادة، و ذلك نظرا للطبيعة غير المادية لهذا النوع من الأصول.[3]

[1] KPMG au Canada (2010), comparaison des IFRS aux PCGR canadiens – Aperçu, troisième édition, Canada, p 55.
[2] Thierry Roy (2006), amortissement du goodwill: une divergence France/IFRS qui subsiste, revue française de comptabilité, N° 386, France, p 35.
[3] Christian Prat dit Hauret (2009), le contrôle de la survaleur : un défi pour les auditeurs légaux, Anales des mines responsabilité & environnement N° 55, Paris, France, p 15.

بصفة عامة، تدقيق فارق الحيازة يمس التقييم الأولي و كذا التقييم اللاحق و بالتحديد خسائر قيمته:[1]

❖ تدقيق التقييم الأولي لفارق الحيازة

في إطار عملية تجميع المؤسسات، يجب على المشتري (المستحوذ) أولا، تحديد الأصول المادية و غير المادية للشركة المستحوذ عليها. هدف المدقق هنا، هو ضمان التحديد الصحيح من خلال جمع كل المعلومات المتاحة عن طبيعة النشاطات التي تم حيازتها، و ذلك لتجنب سوء تقدير طبيعة بعض الأصول (طبيعة كونها قابلة للتحديد أو لا). المدقق قد يستند على الممارسات الحالية في القطاع و لدى العملاء الآخرين، ثم يتم تحديد القيمة العادلة للأصول المادية و غير المادية من قبل المشتري. المدقق هنا يعيد النظر في الخصائص الرئيسية للأصول التي تم تحديدها، طرق التقييم المختارة و كذلك البيانات المرجعية و المعلمات المستخدمة (paramètres) في هذه الطرق، و ذلك لضمان اتساق هذه البيانات. و أخيرا، العناصر المبررة لفارق الحيازة المتبقي المتحصل عليه من الفرق بين تكلفة الحيازة و القيمة العادلة للأصول و الخصوم، يجب أن يتم عقلنتها من قبل المدقق، من خلال الحرص على ألا يكون عنصرا مولدا لخطر حدوث مزيد من انخفاض (خسارة) قيمة هذا الفارق.

❖ تدقيق اختبارات انخفاض القيمة

في إطار عملية انخفاض قيمة الأصول، يبدأ المشتري (المستحوذ) بتحديد الوحدة المولدة لسيولة الخزينة بالشكل الصحيح. المدقق يقوم بالتحقق من معايير تحديد هذه الوحدات، و كذا شروط إلحاق (تخصيص) فارق الحيازة المتبقي بوحدات توليد سيولة الخزينة هذه، و التي يمكن أن ينتج عنها تناقضات أو خلل ما. غالبا ما يقوم المدقق بنفسه بعملية التخصيص ثم يقوم بمقارنة أعماله مع الأعمال التي قامت بها الشركة. الخطوة الثانية هي تحديد مؤشرات انخفاض القيمة، و التي يجب أن تكون ملائمة و متسقة بما يتوافق مع خصائص الأصول التي تم تحديدها في الأول. و أخيرا، يبقى على المشتري تحديد القيمة العادلة و قيمة المنفعة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة. طرق التقييم المختارة من قبل العميل و المعلمات التي قام باستخدامها في نماذجه، تكون كذلك محل مراجعة تحليلية من قبل المدقق و التي قد تُظهر تناقضات أو خيارات غير ملائمة قامت بها الشركة. و عليه المدقق يقوم من جديد بالحساب على أساس مؤشرات المخاطر التي تبدو مناسبة له، و هذا باستخدام الطرق الرياضية الأخرى.

[1] Nathalie Dagorn, Elodie Courjon (2009), le modèle de la juste valeur, facteur de volatilité ou révélateur de la santé du marché, congrès: la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Strasbourg, France, pp 8-9.

نتائج استبيان حول مواضيع مختلفة ذات الصلة بفارق الحيازة

هذا الاستبيان تم عن طريق الانترنيت عبر البريد الإلكتروني في 22 جانفي 2017، على الساعة 16:24، مع السيد (Robert Obert) البروفسور في الاقتصاد و التسيير المتحصل على دكتوراه في علوم التسيير، الحامل لشهادة الخبرة المحاسبية و التسيير المحاسبي، اختيار المبحوث لم يكن من قبيل الصدفة نظرا لمسيرته المهنية الثرية. هو متقاعد حاليا، غير أنه كان سابقا نائبا للرئيس و رئيسا لهيئة المحلفين لامتحان الخبرة المحاسبية (المراحل الأولى و الامتحان النهائي)، رئيس جامعة فرنسية، مدير الدراسات CNAM-INTEC في باريس، كما أنه ألف العديد من الأعمال الأكاديمية في مجال المحاسبة.

- الاستبيان يحتوي على ستة أجزاء:

- الجزء الأول يتضمن أسئلة حول معيار الإبلاغ المالي IFRS 3؛
- الجزء الثاني يشمل أسئلة تخص التقييم و الاعتراف الأولي بفارق الحيازة؛
- الجزء الثالث يحتوي على أسئلة تتعلق بمتابعة قيمة فارق الحيازة "الإهتلاك"؛
- الجزء الرابع يتضمن الأسئلة عن متابعة قيمة فارق الحيازة "خسائر القيمة"؛
- الجزء الخامس يحتوي على أسئلة حول المعلومات المفصح عنها ذات العلاقة بفارق الحيازة؛
- الجزء السادس كانت أسئلته مفتوحة و متنوعة حول فارق الحيازة.

- أهداف هذا الاستبيان

- الغرض من هذا الاستبيان هو محاولة معرفة رأي خبير في المجال المحاسبي و معايير المحاسبة الدولية، لتقديم المزيد من التدعيمات و التوضيحات حول موضوع فارق الحيازة؛
- تأكيد و تعزيز ما تم تقديمه و تطويره في إطار هذه الدراسة؛

- التمكن من تحقيق نوع من المقارنة بين ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية و ما ينص عليه القانون 99-02 (الذي تملك الشركات الفرنسية غير المسعرة في البورصة خيار تطبيقه)، فيما يتعلق بمعالجة فارق الحيازة.

- عرض نتائج الاستبيان

- تحليل الأجوبة الواردة على الجزء الأول الذي تناول معيار الإبلاغ المالي، يوضح أن أحكام هذا المعيار تعتبر شاملة و كافية حسب المبحوث، فيما يتعلق بالمعالجة المخصصة لفارق الحيازة خاصة و أنها على عكس القانون 99-02، توفر طريقتين للتقييم (طريقة فارق الحيازة الجزئي و فارق الحيازة الكلي)، شيء آخر مهم تم استنباطه من أجوبة المبحوث و هو تبنيه لموقف المعيار فيما يخص الاعتراف بتكاليف تجميع المؤسسات كأعباء، بدلا من تضمينها في تكلفة الحيازة. كما يؤكد المبحوث ما تم تناوله في هذه الدراسة حول الاتجاه المتزايد نحو التقارب بين معايير الإبلاغ المالي و المعايير الأمريكية لا سيما فيما يرتبط بمعالجة فارق الحيازة؛

- المبحوث أظهر موافقة تامة مع ما تذهب إليه أغلب المرجعيات المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالاعتراف بفارق الحيازة كأصل غير مادي، مولد لمنافع اقتصادية مستقبلية، على الرغم من صعوبات تحديد مكونات فارق الحيازة المسؤولة حقيقة عن خلق القيمة، كما أكد المبحوث ما يتداول عن الصعوبات المواجهة في الميدان العملي فيما يخص تحديد الأصول غير المادية القابلة للتحديد، و بالتالي العديد من الثغرات يتم تسجيلها في عملية تخصيص تكلفة الحيازة؛

- بالنسبة لمعالجة فارق الحيازة حسب القانون (الفرنسي) 99-02، كان موقف المبحوث متوافقا مع تطبيق الإهتلاك على فارق الحيازة، لكن مع تحديد مدة المنفعة و هو الأمر الذي لا ينص عليه هذا القانون، الذي يترك الحرية للمؤسسات الفرنسية لتحديدها، فرض هذا الحد برره المبحوث مثلما تم الإشارة إليه في هذه الدراسة، بمحاولة التقليل من إمكانية التلاعب في النتائج من قبل الشركات الفرنسية الخاضعة لأحكام هذا القانون، المبحوث على صعيد أخر ليس مع فرضية معالجة فارق الحيازة كغيره من الأصول غير المادية الأخرى؛

- من خلال تحليل أجوبة المبحوث، يبدو أنه متفق مع تطبيق الإهتلاك مع خسائر القيمة على فارق الحيازة في نفس الوقت مثلما ينص عليه القانون 99-02، مع عدم استرجاع الخسائر المسجلة عليه، المبحوث أكد أيضا ما ينتقد في الأوساط المحاسبية حول كون اختبارات خسائر القيمة مكلفة جدا بالنسبة للشركات، مع التأكيد على حساسية هذه الاختبارات خاصة عند تشكيل شبكة وحدة توليد سيولة الخزينة؛
- المبحوث أكد في الجزء الخامس من هذه المقابلة، ما ورد في الفصل السابق حول اتجاه الشركات المسعرة في البورصة نحو تجنب تسجيل خسائر القيمة على فارق الحيازة، كما شدد على أهمية هذا الأصل و التأثير المحتمل لأي خسارة قيمة تسجل، على المعلومات المفصح عنها لدى مستخدمي المعلومات المالية، و خلافا للاعتقاد السائد لدى مستخدمي المعلومات، يرى المبحوث بأن المستوى الحالي من الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفارق الحيازة بأنه كافي و ملائم؛
- بالنسبة لزيادة ملائمة الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفارق الحيازة، فإن المبحوث يرى بأن المعلومات الأكثر أهمية يجب أن تظهر في الوثائق المرجعية للشركات المسعرة (الملاحق)؛
- فيما يخص إمكانية تقييم فارق الحيازة المولد داخليا في المستقبل، فإن المبحوث لا يرى أية إمكانية للاعتراف بهذا النوع من فارق الحيازة و يوضح بأن المحاسبة تعترف فقط بالفرق المدفوع و ليس الفرق المستقبلي،
و بالعودة إلى قضية متابعة قيمة فارق الحيازة (إهتلاك و خسائر القيمة)، فإن المبحوث يرى بأن تحديد مدة منفعة فارق الحيازة أكثر صعوبة من تحديد قيمته القابلة للتحصيل، و أن من أهم الصعوبات الممكن مواجهتها من قبل المدقق في عملية تدقيق فارق الحيازة، هي تحديد وحدات توليد سيولة الخزينة و تحديد قيمة المنفعة لهذه الوحدات عن طريق التقييم الحالي (التحيين).

المبحث الثالث: فارق الحيازة من المنظور المالي

بعد أن تم عرض فارق الحيازة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، حسب النظام المحاسبي المالي، مع بعض المقارنات مع المعايير المحاسبية الأمريكية و المعايير المحاسبية الوطنية لبعض البلدان. فإن هذا المبحث سوف يتم تخصيصه لتقديم أهم طرق تحديد فارق الحيازة حسب التقنيات المستخدمة في المالية، من خلال إبراز و تحليل طبيعته، أصله، كيفية حسابه...في إشارة مبطنة إلى أساليب تقييم المؤسسات، و بالتحديد أساليب فارق الحيازة المستخدمة في هذه العمليات.

المطلب الأول: فارق الحيازة المحتسب في عمليات تقييم المؤسسات

في هذا الجزء، بدلا من تقييم فارق الحيازة بشكل بعدي من خلال السعر المدفوع (المقاربة المحاسبية)، فإن المقاربة هنا، ستكون في شكل تقييم قبلي من خلال قيمة مردودية الشركة. مما يعني أن التحليل هنا سوف لن يكون تحليل المعايير المحاسبية (النظرة المحاسبية البحتة)، و إنما تحليل المنظور المالي، مع محاولة البحث عن إيجاد روابط بين المنظورين.

1- فارق الحيازة المولد داخليا حسب معايير المحاسبة الدولية IAS /IFRS

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الأصول غير المادية" فإن فارق الحيازة المتولد داخليا لا ينبغي الاعتراف به كأصل لأنه غير قابل للتحديد. هذا الفارق لا يعتبر مورد قابل للتحديد (بمعنى أنه ليس قابلا للانفصال، و لا ينشأ عنه أية حقوق تعاقدية أو حقوق نظامية أخرى) مسيطر عليه من قبل الكيان، و يمكن تقييمه بالتكلفة بطريقة ذات مصداقية.[1]

مبالغ فارق الحيازة التي تظهر في القوائم المالية تخص فارق الحيازة الناتج عن عمليات تجميع المؤسسات، هذا المجمع الجديد المكون من عدة مؤسسات قد يقوم بتوسيع و زيادة نشاطاته و علاقاته مع شركاء آخرين، و يمكنه بذلك أن يكتسب سمعة جديدة بفضل جودة منتجاته أو خدماته، كما يمكنه الحصول على محفظة زبائن جديدة...إلا أن المعايير المحاسبية ظلت دائما حذرة و متحفظة فيما يتعلق بهذه العناصر التي لا يظهر لها أي أثر في القوائم المالية. هذه العناصر، ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن ما يسمى بفارق الحيازة المولد داخليا (الذي لا يتم الاعتراف به بموجب المعيار IAS 38). أمام عدم الاعتراف المحاسبي هذا، يُطرح السؤال حول كيفية إعطاء

[1] IFRS foundation, IAS 38, op.cit, p 7.

قيمة (valoriser) لهذا الفارق المولد داخليا. الفكرة المقدمة هنا تستند على تقديم فارق الحيازة المحتسب بالطرق المالية كمحاولة لتقييمه (valorisation)، لأن قيمة هذه العناصر غير المعترف بها محاسبيا يمكن أن تكون حقا معتبرة.

2- التصور المالي لفارق الحيازة

فارق الحيازة حسب المنظور المالي يقدم كما يلي: فارق الحيازة يسعى إلى تقييم أو إعطاء قيمة للعناصر غير المادية غير القابلة للتحديد و غير القابلة للانفصال. بعبارة أخرى، فارق الحيازة هو قيمة جماعية تنشأ من تنظيم العلاقات المتبادلة الموجودة بين جميع عناصر أصول الاستغلال في سياق خاص بالمؤسسة و محيطها الخاص.[1]

التشابه بين هذا المفهوم و المفهوم المحاسبي المقدم سابقا يمكن ملاحظته.

التقييم من خلال الاعتماد على الطريقة الذمية يعاب عليه استبعاد قيمة الأصول غير المادية و البشرية، التي غالبا ما تمثل المصدر الرئيسي لخلق القيمة. التقييم على أساس التدفقات النقدية المحينة يعاب عليه بدوره إهمال الأصول التي وجدت في وقت المعاملة. و عليه التقييم وفق الطرق المهجينة، يهدف إلى الجمع بين الطريقتين، لكي يتم الأخذ بعين الاعتبار كل من العناصر التي تشكل ذمة الشركة و كذا ربحيتها في المستقبل. و تعتمد هذه الطرق على مفهوم فارق الحيازة (أو فارق الحيازة السالب في حالات أخرى). هذا الفارق يفسر في الواقع على أنه القيمة التي تمثل إمكانيات و قدرة نمو الشركة المرتبط بخلق القيمة.[2]

[1] Association des experts en évaluation d'entreprises (2014), lettre trimestrielle n°13 – 3 ème trimestre, Lyon, France, p 03.
[2] Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Reda khelassi (2013), manuel de comptabilité et audit, édition Berti, Alger, Algérie, p 65.

التقييم الذمي و التقييم عن طريق التدفقات النقدية المستقبلية، يؤديان إلى نتيجة واحدة عندما يكون المعدل المطبق على الأرباح، يساوي معدل مردودية الأصول، الذي بدوره يكون مساويا لتكلفة الدين. فيما يلي سيتم استعراض مثال يوضح ذلك:[1]

لتكن أصول و ديون شركة ما (بعد توزيع النتيجة) ملخصة كما يلي:

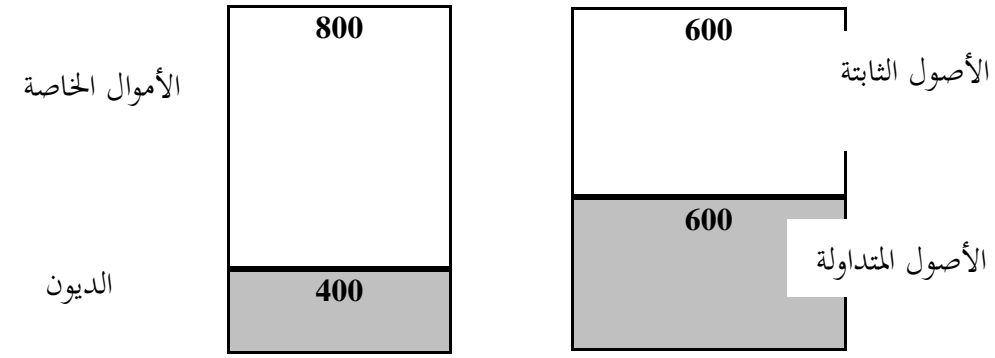

معدل مردودية الأصول و معدل تكلفة الديون يساوي إلى 10 % في السنة.

حسابات النتائج يلخص كما يلي:

نتيجة الاستغلال (1 200 × 10 %)	120
النتيجة المالية (400 × 10 %)	-40
الربح	80

تكلفة رأس المال بالنسبة للمستثمر و بالتالي معدل المردودية المطلوب على الأموال الخاصة يساوي إلى 10 %.

[1]Georges Langlois, Michèle Mollet (2011), manuel de gestion financière, édition Berti, Alger, Algérie, pp 339-340.

في حالة تقييم هذه الشركة بالطريقة الذممية و طريقة التدفقات النقدية سيتم الحصول على ما يلي:

1- الطريقة الذممية

إجمالي الأصول.....1 200

الديون.....400

القيمة.....800

2- طريقة التدفقات النقدية

القيمة الحالية بمعدل 10 % لسلسة غير منتهية من الأرباح المساوية ل 80:

$$\text{Lim}_{n\to\infty} 80\frac{1-1,10^{-n}}{0,10} = \frac{80}{0,10} = 800$$

في الواقع العملي، معدل التقييم الحالي (العائد المطلوب من قبل المستثمر)، تكلفة الدين (العائد المطلوب من قبل المقرضين) و معدل مردودية الأصول تكون مختلفة، و هذا يفسر بنقص سيولة السوق و بالتحديد أسعار الأصول في سوق السلع و الخدمات، تتغير بشكل أبطء من أسعار الأوراق المالية في السوق المالي.

في تقييم المؤسسات، إذا ما كان التقييم عبر التدفقات يتجاوز التقييم الذممي، فإن الفرق يأخذ اسم "فارق الحيازة" أو "الفائض"، فارق الحيازة الموجب يتحصل عليه إذا كانت أصول الشركة قد شهدت مردودية أكبر من المردودية المطلوبة من قبل المستثمر. في الحالة المعاكسة، يطلق عليه فارق الحيازة السالب و أحيانا badwill.

على افتراض أن معدل مردودية الأصول في هذه المرة هو 12 %، في حين أن معدل المردودية المطلوب من قبل المستثمرين و المقرضين لا يزال 10 %. حسابات النتائج يقدم كما يلي:

نتيجة الاستغلال (1 200 × 12 %) 144
النتيجة المالية (400 × 10 %) ..... -40
الربح.....104

1- التقييم الذمي كما في الحالة السابقة يساوي إلى 800

2- التقييم حسب طريقة التدفقات النقدية

القيمة الحالية بمعدل 10 % لسلسة غير منتهية من الأرباح المساوية ل 104:

$$\frac{104}{0,10} = 1\,040$$

3- حساب فارق الحيازة

$1\,040 - 800 = 240$.

المطلب الثاني: حساب فارق الحيازة

في هذا المطلب سيتم تفصيل الطرق و التقنيات الممكنة لحساب فارق الحيازة، إذ تختلف هذه الطرق باختلاف المعلمات المستخدمة في عملية الحساب (صافي المركز المالي المصحح، القيمة الجوهرية الخام، الأموال الضرورية للاستغلال...).

فارق الحيازة، من خلال ما تم ذكره سابقا، يظهر في كل مرة تكون فيه قيمة المؤسسة من منظور التدفقات أكبر من قيمتها من المنظور الذمي. الصيغة العامة لحساب الفائض أو فارق الحيازة هي:[1]

$$V - ANCC = GW$$

بحيث:

V: قيمة المؤسسة حسب التدفقات

ANCC: صافي المركز المالي المصحح

GW: فارق الحيازة

[1] Ibid, p 351.

❖ العائد السنوي لفارق الحيازة

لتحديد قيمة لفارق الحيازة، فإنه ينبغي تحديد عائد فارق الحيازة و تحينه (التقييم الحالي) أو رسملته، بحيث أنه لسنة معينة n، نضع:[1]

B_n: الربح المتوقع في السنة n

A_n: الأصول الضرورية للحصول على الربح

r: معدل المردودية المطلوب للأصول

R_n: العائد السنوي لفارق الحيازة

بالتالي، يتم الحصول على:

$$R_n = B_n - r \times A_n$$

❖ التقييم الحالي لعائد فارق الحيازة

فارق الحيازة يساوي إلى القيمة الحالية لعوائد فارق الحيازة المتوقعة في المستقبل. بحيث أن i هو معدل التقييم الحالي لعوائد فارق الحيازة. التقييم الحالي يمكن أن يتم:[2]

- ❖ إما على عوائد فارق الحيازة المتوقعة في المستقبل، لعدد محدد من السنوات، في الواقع العملي هذا العدد يقدر بخمسة (05) سنوات، لأنه ما بعد الخمس (05) سنوات، التنبؤ بالعوائد سيتصف أكثر بعدم التأكد؛

$$GW = R_1 (1+i)^{-1} + R_2(1+i)^{-2} + R_3 (1+i)^{-3} + R_4 (1+i)^{-4} + R_5 (1+i)^{-5}$$

- ❖ إما على سلسلة غير منتهية من العوائد المفترضة على أنها ثابتة؛ فارق الحيازة يتم الحصول عليه من خلال رسملة العائد السنوي: $Gw = \frac{R}{i}$

[1] Institut national des techniques économiques et comptables (INTEC), fascicule de la finance: évaluation de l'entreprise, Série 02, partie 2, France, p 116.
[2] Georges Langlois, Michèle Mollet, 2011, op.cit, p 351.

1- آليات تطبيق طريقة فارق الحيازة

طريقة فارق الحيازة تتميز بالعديد من المتغيرات، و ذلك عائد لاختلاف معلمات الحساب المستخدمة (paramètres du calcul): الأصول الاقتصادية، معدل المردودية المطلوب، معدل التقييم الحالي...

1-1- الأصول الاقتصادية A_n

الأصل A الظاهر في تعبير عائد فارق الحيازة، يمثل حسب n التفسيرات التالية:[1]

- صافي المركز المالي المصحح (ANCC)؛
- القيمة الجوهرية الخام (VSB)؛ أو
- الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE).

1-1-1- صافي المركز المالي المصحح

يتم الحصول على صافي المركز المالي المصحح (ANCC) أو "l'actif net intrinsèque" عن طريق استبدال القيم المحاسبية بالقيم الحقيقية. و عليه:

صافي المركز المالي (ANC) = إجمالي الأصول – إجمالي الديون.

صافي المركز المالي المصحح (ANCC) = صافي المركز المالي +/– التغيرات.

1-1-2- القيمة الجوهرية الخام

القيمة الجوهرية الخام هي عبارة عن قيمة الموجودات المستخدمة في عملية الاستغلال

- القيمة الجوهرية الخام (VSB) تشمل:
  - الممتلكات المستخدمة بموجب عقد الإيجار التمويلي؛
  - الأوراق التجارية المخصومة قبل تاريخ الاستحقاق.

[1] Georges Langlois, Michèle Mollet, 2011, op-cit, pp 352-353.

❖ القيمة الجوهرية الخام لا تشمل:

- الأصول غير التشغيلية (خارج الاستغلال)؛
- الأصول الوهمية؛
- المحل التجاري.

1-1-3- الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال

الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE) تشمل:

- قيمة منفعة الأصول الضرورية للاستغلال؛
- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال BFRE.

في الواقع أن الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE) و القيمة الجوهرية الخام (VSB)، لا يختلفان إلا في وجود الديون غير المالية. غير أن الفرق الرئيسي يتمثل في كون أن القيمة الجوهرية الخام، تقوم على دراسة الميزانية، في حين أن مفهوم الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE) هو مفهوم ديناميكي. التثبيتات الضرورية للاستغلال و احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRE)، تخضع للتوقعات السنوية المتعلقة بتطور رقم الأعمال.[1]

2-1- الربح الاقتصادي

تعريف الربح الاقتصادي يعتمد على الأصول الاقتصادية المختارة. حيث يتم البحث عن التوافق و إظهار الربح المرتبط بالأصل الاقتصادي:[2]

❖ **صافي المركز المالي المصحح**

إذا تم استعمال صافي المركز المالي المصحح باعتباره هو الأصل الاقتصادي، فإنه ينبغي:

- استبعاد النتائج الاستثنائية؛
- حذف مخصصات إهتلاك الأصول الوهمية؛

[1] Institut national des techniques économiques et comptables (INTEC), op.cit, p 117.
[2] Ibid, p 118.

- تقدير مخصصات الإهتلاك على أساس قيمة المنفعة.

و عليه فإن كافة الأعباء المالية يتم الاحتفاظ بها في الربح الاقتصادي.

❖ **الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال**

إذا كانت الأصول الاقتصادية هي عبارة عن الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال، فإنه يتم إجراء نفس التعديلات السابقة مع استكمال ما يلي:

- استبعاد الإيرادات و الأعباء الخاصة بالأصول و الممتلكات خارج الاستغلال؛
- إعادة إدماج فوائد الديون المالية؛
- استبعاد أقساط الإيجار التمويلي؛
- تقديم الإهتلاك على أساس الممتلكات المؤجرة، المتحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي أو المستعارة.

❖ **القيمة الجوهرية الخام**

إذا كانت الأصول الاقتصادية ممثلة بالقيمة الجوهرية الخام، فإن التعديلات الضرورية في إطار الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال يتم إجراءها مرة أخرى، بالإضافة إلى إعادة إدماج فوائد الديون غير المالية (ces intérêts sont compris dans la rémunération de la VSB au taux r).

2- معدل الفائدة

هناك معدلين يتم استعمالهم في حساب فارق الحيازة:[1]

- معدل التقييم الحالي (i) لعوائد فارق الحيازة؛
- المعدل (r) المطبق على الأصول الاقتصادية.

2-1- معدل التقييم الحالي (i) لعوائد فارق الحيازة

معدل التقييم الحالي يساوي مبدئيا، إلى تكلفة رأس المال الممولة للأصل A.

[1] Georges Langlois, Michèle Mollet, 2011, op.cit, p 358.

- إذا كانت الأصول الاقتصادية ممثلة بصافي المركز المالي المصحح، فإنه لا بد من أن يكون المعدل (***i***) هو تكلفة رؤوس الأموال الخاصة، لأن صافي المركز المالي المصحح، يساوي إلى حد كبير رؤوس الأموال الخاصة. هذه التكلفة يمكن تحديدها خاصة عبر نموذج (MEDAF)؛
- إذا كانت الأصول الاقتصادية ممثلة بالأموال الدائمة الضرورية للاستغلال (CPNE)، فإنه لابد أن يكون المعدل (***i***) هو التكلفة الوسطية المرجحة لرؤوس الأموال و القروض لأن الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال، تساوي إلى حد كبير الموارد الثابة؛
- إذا كانت الأصول الاقتصادية ممثلة بالقيمة الجوهرية الخام، فإنه لابد أن يكون المعدل (***i***) هو التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال و مجموع الديون لأن القيمة الجوهرية الخام، تساوي إلى حد كبير إجمالي الميزانية.

2-2- معدل المردودية (*r*) المطبق على الأصول الاقتصادية

يتم احتساب عائد فارق الحيازة من خلال التطبيق على الأصول الاقتصادية:

- إما معدل العائد للتوظيف بدون مخاطر؛ المعدل (*r*) يكون أقل من معدل التقييم الحالي (*i*)؛

- إما المعدل المطلوب للاستثمار في الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر التي تمثلها، المعدل (*r*) يساوي معدل التقييم الحالي (*i*).

في الصفحة الموالية سيتم تقديم جدول موجز لطريقة حساب فارق الحيازة.

الجدول رقم (03): حساب فارق الحيازة حسب ANCC، VSB، CPNE

	فارق الحيازة المحتسب من خلال صافي المركز المالي المصحح **(ANCC)**	فارق الحيازة المحتسب من خلال القيمة الجوهرية الخام **(VSB)**	فارق الحيازة المحتسب من خلال الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال **(CPNE)**
الصيغة	$\mathbf{GW = (B_{ancc} - ANCC \times } \boldsymbol{t}\mathbf{)} \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$	$\mathbf{GW = (B_{vsb} - VSB \times } \boldsymbol{t}\mathbf{)} \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$	$\mathbf{GW = (B_{cpne} - CPNE \times } \boldsymbol{t}\mathbf{)} \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$
التعريف	القيمة الحقيقية المعاد تقييمها للعناصر الذممية الصافية من كل الضرائب	القيمة الجوهرية الخام هي قيمة أداة عمل الشركة، بغض النظر عن طريقة تمويلها. و هي ممثلة بكتلة رأس المال المستثمر في مجموع عناصر الأصول الضرورية للاستغلال، سواء كانت الشركة تمتلكها أو لا.	الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال تمثل مقدار رأس المال طويل الأجل (رؤوس الأموال الخاصة + الديون)، الضروري لسير العمل العادي للشركة. رؤوس الأموال الخاصة هذه ينبغي أن تغطي الاستثمارات و احتياج رأس المال العامل.
حساب الأصول	الأصول الحقيقية + التعديلات + الضرائب المؤجلة	القيمة الجوهرية الخام تشمل: – قيمة المنفعة للعناصر الضرورية للاستغلال؛ – قيمة المنفعة لممتلكات الاستغلال و التي هي موضوع عقد إيجار تمويلي؛ – مبلغ الأوراق التجارية المخصومة قبل تاريخ الاستحقاق. و يستبعد: – الأصول غير الضرورية للاستغلال؛ – الأصول الوهمية و فروق أسعار الصرف –أصول–؛ – شهرة المحل (القيمة الضمنية في فارق الحيازة GW).	الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال تشمل: – قيمة المنفعة للتثبيتات الضرورية للاستغلال التي تم حيازتها أو إستأجارها؛ – احتياج رأس المال العامل (المعياري).
حساب الربح	النتيجة الجارية قبل الضريبة (الصافية من الضريبة) RCAI net d'impôt	يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي: – الإيرادات و الأعباء الضرورية للاستغلال؛ – الأخذ بعين الاعتبار لعناصر الإيجار التمويلي؛ – إعادة المعالجة المتعلقة بالنقطة السابقة (الإيجارات)؛ – استبعاد إهتلاك الأصول الوهمية؛ – استبعاد جميع أعباء الفوائد.	يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ما يلي: – الإيرادات و الأعباء الضرورية للاستغلال؛ – الأخذ بعين الاعتبار لعناصر الإيجار التمويلي؛ – إعادة المعالجة المتعلقة بالنقطة السابقة (الإيجارات)؛ – استبعاد إهتلاك الأصول الوهمية؛ – استبعاد جميع أعباء فوائد الديون المالية المتوسطة و الطويلة الأجل.
اختيار معدل التقييم الحالي	تكلفة رؤوس الأموال الخاصة	التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال	تكلفة المصادر الطويلة الأجل

Source: *Pascal Barneto, Georges Gregorio (2009), manuel et applications, DSCG 2 Finance, 2eme édition, édition Dunod, Paris, France, p 296.*

المطلب الثالث: طرق حساب فارق الحيازة

الطرق المستخدمة في حساب فارق الحيازة في إطار تقييم المؤسسات هي متعددة، الصيغة العامة الأولية لقيمة المؤسسة تساوي إلى قيمة فارق الحيازة الموجب أو السالب مضافا إليها القيمة الذمية. هذا المطلب سيتم تقسيمه بالطريقة التي ستسمح بتقديم كل من طريقة الأنجلوسكسونيين، طريقة الممارسين و طريقة الإتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين و الاقتصاديين و الماليين.

1- طريقة الأنجلوسكسونيين (La méthode des anglo-saxons)

في هذه الطريقة، فارق الحيازة يساوي إلى رسملة الفرق بين الربح الاقتصادي و المكافئة بمعدل خالي من المخاطر (bénéfice économique et la rémunération au taux sans risque) للقيمة الجوهرية الخام أو صافي المركز المالي المصحح. و تتم الرسملة بتكلفة رأس المال:[1]

يتم الحصول على:

$$GW = \frac{B - r \times VSB}{i}$$ أو

$$GW = \frac{B - r \times ANCC}{i}$$

حيث أن:

ANCC: صافي المركز المالي المصحح

VSB: القيمة الجوهرية الخام

r: معدل المردودية بدون مخاطر

B: الربح (ANCC أو VSB)

[1] Institut national des techniques économiques et comptables (INTEC), op.cit, p 119.

قيمة المؤسسة إذن تساوي إلى:

$V = ANCC + \frac{B - r \times VSB}{i}$ أو

$V = ANCC + \frac{B - r \times ANCC}{i}$

2- طريقة الممارسين Méthode des praticiens (ou méthode indirecte ou allemande)

قيمة المؤسسة يتم الحصول عليها من المتوسط الجبري:[1]

- لقيمة ذمتها (صافي المركز المالي المصحح خارج المحل التجاري، سيتم اعتباره كقيمة الحد الأدنى)؛
- لقدرتها الربحية (قيمة المردودية VR، سيتم اعتبارها بدورها كقيمة الحد الأعلى).

و منه *قيمة المؤسسة* = $\frac{\text{صافي المركز المالي المصحح ANCC} + \text{قيمة المردودية VR}}{2}$

و من ثم يمكن تحديد فارق الحيازة (GW) بشكل غير مباشر:

$V = \frac{ANCC+VR}{2} = \frac{ANCC}{2} + \frac{VR}{2} = ANCC - \frac{ANCC}{2} + \frac{VR}{2}$

Comme V − ANCC = GW, on a alors $GW = -\frac{ANCC}{2} + \frac{VR}{2}$

أي $GW = \frac{VR-ANCC}{2}$

3- طريقة الإتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين و الاقتصاديين و الماليين(Méthode de l'union européenne des experts comptables économiques et financiers (UEC)

طريقة الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين (UEC)، هي صيغة من التقييم الحالي (تحيين) لسلسلة من عوائد فارق الحيازة المحتسبة بالاعتماد على القيمة الجوهرية الخام، و لكن باعتبار هنا أن الأصول الاقتصادية المكافئة بمعدل r لا تحتوي فقط على القيمة الجوهرية الخام (VSB)، و إنما أيضا فارق الحيازة بحد ذاته.[2]

$\mathbf{GW = [(B - r \cdot (VSB + GW)]} \times \frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$

[1] Pascal Barneto, Georges Gregorio (2009), manuel et applications, DSCG 2 Finance ,2eme édition, édition Dunod, Paris, France, p 294.

[2] Georges Langlois, Michèle Mollet, 2011, op.cit, p 360.

خلاصة الفصل:

هذا الفصل قدم أهم النقاط الخاصة بالمعالجة اللاحقة لفارق الحيازة، من خلال التطرق أولا إلى إهتلاك فارق الحيازة، الذي كرسه كل من المعيار المحاسبي الدولي IAS 22، و المعيار المحاسبي الأمريكي APB 16، الذي صدر في عام 1970 من قبل معد المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الإهتلاك كان على أساس مدة إهتلاك معينة. إلا أن هذه الوضعية شجعت بعض الشركات خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، على الاستخدام المفرط لهذا الإهتلاك بغية تحقيق أهداف خفية، مما جعل معدي المعايير المحاسبية يعيدون النظر في هذا الموقف و يفكرون بجدية في استبدال هذا الإهتلاك بطريقة أخرى، تسمح بمتابعة قيمة فارق الحيازة بأفضل شكل ممكن.

في الجزء الثاني من هذا الفصل تم التطرق إلى التحول الذي عرفته المعالجة اللاحقة لفارق الحيازة، من خلال الانتقال من منطق إلى أخر؛ من الإهتلاك إلى خسائر القيمة (انخفاض قيمة فارق الحيازة). تغيير الموقف هذا، بادر إليه أولا معد المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB، من خلال إصدار معايير المحاسبة المالية FAS 141 "تجميع المؤسسات"، و FAS 142 "فارق الحيازة و الأصول غير المادية الأخرى"، في جوان 2001، و التي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من عام 2002. المنطق الجديد لهذه المعايير هو أن فارق الحيازة سوف لن يكون موضوع إهتلاك منتظم، و إنما سيخضع لاختبارات انخفاض القيمة السنوية. في الجهة المقابلة معد المعايير المحاسبية الدولية IASB، لم يتأخر كثيرا لاعتماد هذا المنطق الجديد، فقام بدوره في عام 2004، بإصدار معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات"، الذي ألغى المعيار المحاسبي الدولي IAS 22 و حل محله، و بالتالي استبدل الإهتلاك باختبارات انخفاض القيمة السنوية.

في الجزائر المعالجة اللاحقة لفارق الحيازة التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي، تختلف عما جاء به معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، فالقاعدة رغم عدم الوضوح و الدقة في النظام المحاسبي المالي، هي إهتلاك فارق الحيازة على مدى مدة غير محددة في الحقيقة، و هو موقف مشابه لما تنص عليه المعايير الفرنسية (قانون 99-02)، الذي مازال يحافظ على إهتلاك فارق الحيازة من دون تحديد مدة المنفعة و التي يترك للشركات الحرية في تحديدها. بالنسبة لاختبارات خسائر القيمة، النظام المحاسبي المالي يشير إلى أنه عند كل عملية جرد، يتم مقارنة مبلغ فارق الحيازة الموجب مع القيمة الاقتصادية. مما يعني أن فارق الحيازة في النظام المحاسبي المالي، يعتبر أصلا قابلا للإهتلاك و انخفاض القيمة معا. في نهاية الفصل تم عرض بعد أخر لفارق الحيازة، و الذي يرتبط بالتصور المالي الذي يدخل في إطار تقييم المؤسسات.

الفصل الرابع

تمهيد

بعد أن تم عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بتجميع المؤسسات في مختلف الفصول السابقة، بالإضافة إلى التقييم الأولي و متابعة قيمة فارق الحيازة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، المعايير المحاسبية الأمريكية US GAAP و النظام المحاسبي المالي، فإن هذا الفصل سيتم تخصيصه لعرض مختلف عمليات تحديد و تقييم فارق الحيازة الناتج عن عمليات تجميع المؤسسات التي قامت بها إحدى الشركات الجزائرية، و يتعلق الأمر بالتحديد بمجمع "صيدال".

في الواقع أن العديد من الشركات الجزائرية قامت في إطار إستراتيجياتها الخاصة بالنمو الخارجي، بعمليات حيازة أو دمج مؤسسات أخرى، غير أن هذه العمليات لطالما كانت تعالج محاسبيا بشكل مختلف عما تنص عليه أحكام معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. و فارق الحيازة الذي من المفترض أن ينشئ عن مثل هذه العمليات، لا يظهر له أي أثر تقريبا أو لا يتم تقييمه بالشكل الملائم و ذلك لسبب أو لآخر. و لهذا فإن هذه الدراسة ستعمل على وضع و تطوير حالة عملية تجسد ما تم تناوله في الجانب النظري، من خلال تسليط الضوء على عمليات تقييم الأصول المادية، غير المادية و الخصوم القابلة للتحديد، بالإضافة إلى تحديد المبلغ المتبقي الذي هو عبارة عن "فارق الحيازة". في الواقع، لقد وقع الاختيار على مجمع "صيدال" كحالة تطبيقية لأسباب عدة، خاصة أهميته و دوره في الاقتصاد الجزائري و كونه رائدا في قطاع صناعة الأدوية في الجزائر بالإضافة إلى كل هذا، فإنه يبقى المجمع الوحيد المسعر في البورصة و الذي سجل "فارق حيازة" على إحدى عمليات التجميع التي قام بها.

سيتطرق هذا الفصل أولا قبل كل شيء إلى تقديم معلومات عامة عن المشتري (المستحوذ) و الشركة المستحوذ عليها، بعدها سوف يتناول عمليات تقييم فارق الحيازة التي أنجزت من قبل قسم المحاسبة و المالية لمجمع "صيدال"، من خلال الاعتماد على الوثائق المتعددة التي تتنقل بين مختلف الإدارات و الأقسام، و بالأخص القوائم المالية و الوثائق الملحقة ذات الصلة بالموضوع، على مستوى أخر، سيقدم هذا الفصل ما يشبه اقتراح تقييم فارق الحيازة وفقا للأحكام التي جاءت بها معايير المحاسبة الدولية، مما يعني أن العمل أو عملية التجميع سوف يتم القيام بها من جديد، و بالتالي الحصول على نتائج مختلفة عن تلك التي سجلت لأول مرة من قبل المشتري (صيدال). بناء على ما سبق، فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: تقديم المشتري (المستحوذ) و الشركة المستحوذ عليها؛

المبحث الثاني: فارق الحيازة في مجمع صيدال؛

المبحث الثالث: خطوات حساب فارق الحيازة: من الحيازة إلى متابعة القيمة.

المبحث الأول: تقديم المشتري (المستحوذ) و الشركة المستحوذ عليها

هذا المبحث الأول سيتم تخصيصه للتقديم العام للدراسة الميدانية، التي سيتم القيام بها على مستوى مجمع "صيدال" (طرق البحث و منهجية العمل...). المرحلة الأولى ستتمثل في عرض مختلف الأدوات و الأساليب المستخدمة لجمع المعلومات و تحليل البيانات، و من ثم تأتي المرحلة الموالية و المتعلقة بالمعلومات ذات الصلة بالشركة المستحوذ عليها من قبل المجمع، ميدان النشاط و معدلات المساهمة... هذه المعلومات سوف تشكل قاعدة البيانات التي من شأنها أن تسمح بالمعرفة الجيدة للمشتري (المستحوذ) و الشركة المستحوذ عليها، و التي سوف تكون مفيدة جدا، و لا سيما عند حساب فارق الحيازة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

في الواقع يبقى من الصعوبة بما كان تحديد الأدوات و التقنيات المستخدمة لجمع البيانات في إطار الدراسات المحاسبية، غير أن هذا المطلب سيتم من خلاله محاولة تقديم منهجية البحث المعتمدة في هذا الفصل من خلال عرض أهم الأدوات التي استعملت لجمع البيانات، و كذا الطرق المستخدمة لتحليل هذه البيانات التي تم تجميعها.

1- جمع البيانات

في هذه المرحلة من الدراسة، يعتبر اختيار طرق جمع البيانات أمرا مهما للغاية. ففي الواقع، على أساس هذه البيانات المجمعة تتم عملية التحليل، الأمر الذي يستلزم انتقاء مجموعة مناسبة من الأدوات، من أجل التمكن من فهم تأثير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، على تطور عمليات تجميع المؤسسات و المعالجة المخصصة لها، و كذا كل ما يتعلق بتقييم فارق الحيازة على مستوى مجمع "صيدال".

1-1- طرق جمع البيانات

الأدوات المستعملة في هذا البحث تتمثل في:

- تحليل الوثائق (analyse documentaire): استخدام هذا الأسلوب له ما يبرره من حقيقة أنه لابد من المقارنة بين المعالجات المختلفة لفارق الحيازة؛ المعالجة التي قام بها مجمع صيدال و تلك التي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية، بالتالي الوثائق التي يتم توفيرها من قبل المجمع و الشركة المستحوذ عليها ستشكل قاعدة و أساسا صلبا لتصور و فهم أشمل للموضوع. هذا التحليل الوثائقي يستلزم القيام بانتقاء مجموعة من الوثائق ذات الصلة بالموضوع، يتعلق الأمر في المقام الأول بالوثائق المحاسبية (القوائم المالية)، و كذا

كل الوثائق و المستندات الداخلية الأخرى للشركة مثل تقارير التسيير (rapports de gestion)، تقارير المراجعة، النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع إنتاج الأدوية.

- ❖ من جهة أخرى سيتم استغلال بعض المراجع الداخلية الأخرى للشركة (كتب، دلائل...)، ذات العلاقة بتجميع الحسابات وفق المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي المالي.
- ❖ المقابلات الفردية المباشرة و شبه المباشرة: بالإضافة إلى الوثائق التي تم الحصول عليها من قبل الشركة، فإن مثل هذه المقابلات تعتبر ضرورية جدا. هذه المقابلات يتم إجرائها مع مجموعة من الأعوان المحاسبين في قسم المحاسبة و المالية، و خاصة مع رئيس قسم المحاسبة الذي يعتبر المسؤول الأول عن عمليات التجميع و كذا احتساب فارق الحيازة. هذه المقابلات تهدف إلى تقديم التوضيحات المحتملة لتسهيل فهم المعلومات المتحصل عليها من خلال التحليل الوثائقي.
- ❖ الملاحظة: هذه الطريقة تعتبر ضرورية للتمكن من ربط المعلومات التي تم جمعها من الوثائق و تلك المتحصل عليها في المقابلات. يتعلق الأمر في الحقيقة بملاحظة الأعمال اليومية، و كذا التعرف على المصالح المختلفة الموجودة على مستوى المجمع و المؤسسة المستحوذ عليها. هذه الملاحظات المشاركة (observation participative)، تقود إلى الاطلاع على وثائق، تفاصيل و وقائع قد تكون مفيدة حتى و لو من بعيد في حل الإشكالية المطروحة في هذا البحث.

1-2- تحليل البيانات

بعد مرحلة جمع البيانات، و في إطار السعي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، فإنه لابد من القيام بتحليل كل البيانات التي تم جمعها في المرحلة السابقة، هذه الخطوة الأخرى تعد أيضا أساسية للوصول إلى مستوى جيد من الفهم، الأمر الذي سيقود حتما إلى تقديم التعليقات و صياغة النتائج و التوصيات.

- ❖ تحليل البيانات المجمعة

يتم القيام بهذا التحليل عبر عدة طرق، باستعمال الأشكال، الجداول...

- ❖ تحليل البيانات المحاسبية الرقمية

البيانات المحاسبية التي تم تجميعها من المجمع و الشركة المستحوذ عليها، ستكون محل تحليل و إعادة معالجة في ضوء متطلبات معايير الإبلاغ المالي. كما أنه سيتم القيام بمختلف العمليات الحسابية المناسبة للتحديد الصحيح و الدقيق لفارق الحيازة.

المطلب الثاني: تقديم المشتري (المستحوذ): مجمع صيدال

المعلومات التي سيتم عرضها فيما يلي حول مجمع "صيدال"، هي متاحة على الموقع الرسمي للمجمع على الانترنيت:[1]

"صيدال" هو عبارة عن شركة ذات أسهم برأس مال قدره 000 000 500 2 دينار جزائري. 80 % من رأس مال صيدال هو ملك للدولة و النسبة المتبقية 20 % قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات و الأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج و تسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

يتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة و المساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية. إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين:

- ضمان استقلاله المالي و الاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي و ضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه و تطوير موارده البشرية؛
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي؛
- و في إطار مهمته الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكنه من ضمان نموه و تعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة.

في طليعة هذه الخطوط، يظهر مخطط شامل و متكامل للتنمية يرافق توسع المجمع و الذي يتمركز حول تثمين الموارد البشرية، تحسين التنظيم و نظام المعلومات، تعزيز ثقافة المؤسسة و تنفيذ سياسة فعالة للاتصال:

- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية و تطهير سوق الأدوية؛
- المساهمة في الحد من الواردات؛
- الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك.

1- منتجات المجمع

مهمة مجمع صيدال بكونه الرائد الوطني في صناعة الأدوية الجنيسة هي المساهمة قدر الإمكان في وقاية و علاج و تحسين نوعية حياة الأفراد بالاستجابة لاحتياجاتهم الطبية الرئيسية.

[1] www.saidalgroup.dz.

يحتوي مجمع صيدال على أكثر من 215 منتج دواء على مختلف الأشكال الجالونيسية موزعة على 21 قسم علاجي.

2- الشركات التابعة و المساهمات

2-1- الشركات التابعة

❖ **سوميديال**

تقع في المنطقة الصناعية في واد السمار، سوميديال هي نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59 %)، و المجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45 %) و فيناليب (4.55 %).

تتضمن وحدة الإنتاج لسوميديال ثلاثة أقسام:

- ✓ قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
- ✓ قسم لصناعة السوائل (شراب و محاليل عن طريق الفم)؛
- ✓ قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات و أقراص).

❖ **إيبيرال**

إيبيرال هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام/الخاص:

- ✓ مجمع صيدال (60 %)؛
- ✓ و فلاش الجزائر، المتخصصة في المواد الغذائية (40 %).

مؤخرا أصبحت شركة إيبيرال مملوكة بصفة كاملة من قبل مجمع صيدال.

تكمن المهام الرئيسية لشركة إيبيرال في إنشاء و استغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري.

يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ صناعة الأدوية الجنيسة (حقن و أشكال جافة)؛
- ✓ تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛
- ✓ توفير خدمة التكييف و مراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

2-2- المساهمات

2-2-1- شركات صيدلانية حيز النشاط

❖ **وينثروب فارما صيدال (WPS)**

تأسست عام 1999 بين مجمع صيدال (30 %) و شركة سانوفي (70 %) من أجل تصنيع و تجهيز و تسويق، في الجزائر، المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري. انطلقت وحدة الإنتاج WPS، الكائنة بالمنطقة الصناعية واد السمار، في الإنتاج في ديسمبر 2000. تشغل حاليا 103 عامل، حققت عام 2012، إنتاج يقدر ب 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار دينار.

❖ **فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM)**

شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال و شركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع، توظيب و تسويق المنتجات الصيدلانية و الكيميائية. تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، انطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 و توظف حاليا 63 عاملا، حققت في عام 2012، إنتاجا قدرت قيمته ب 10 ملايين وحدة لتبلغ مبيعاتها 3.7 مليار دينار.

2-2-2- شركات صيدلانية قيد الانجاز

❖ **صيدال– نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (SNM-FNI)**

شركة SNM هو نتاج شراكة أبرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال (49 %)، و الشركة الكويتية نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (49 %) و الصندوق الوطني للاستثمار (02 %) من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية، تصنيع و تسويق الأدوية المضادة للسرطان.

❖ **تافكو (شركة تاسيلي للأدوية)**

هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال (44.51 %)، اكديما، سبيماكو و جي بي أم من أجل تصنيع، تسويق و استيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن و السوائل و القطرات). تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالرويبة.

2-2-3- مساهمات أخرى

يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى:

- ✓ الجيري كليرينغ (شركة مالية) 6.67 %؛
- ✓ نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46 %؛
- ✓ اكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية و المستلزمات الطبية) 0.38 %.

3- تنظيم المديرية العامة للمجمع

الهيكل الإداري للمديريات المركزية:

- ❖ مديرية التدقيق الداخلي
- ❖ مديرية إدارة البرامج
- ❖ مديرية الإستراتيجية و التنظيم
- ❖ مديرية التسويق و المبيعات
- ❖ مركز البحث و التطوير
- ❖ مركز التكافؤ الحيوي
- ❖ مديرية المشتريات
- ❖ مديرية ضمان الجودة
- ❖ مديرية الشؤون الصيدلانية
- ❖ مديرية أنظمة الإعلام
- ❖ مديرية المالية و المحاسبة
- ❖ مديرية الممتلكات و الوسائل العامة
- ❖ مديرية الاتصـال
- ❖ مديرية العمليات
- ❖ مديرية التنمية الصناعية
- ❖ مديرية المستخدمين
- ❖ مديرية التكوين
- ❖ مديرية الشؤون القانونية

المطلب الثالث: تقديم الشركة المستحوذ عليها: شركة إيبيرال

المعلومات التي سيتم عرضها فيما يلي عن الشركة المستحوذ عليها، تم انتقائها من كتيب التعريف بالشركة الموجود على مستوى شركة إيبيرال:[1]

- **اسم الشركة:** شركة إيبيرال (IBERAL SPA) شركة ذات أسهم تابعة لمجمع صيدال.
- **غرض الشركة:** إنتاج، تسويق، استيراد، تصدير المنتجات الدوائية و المستحضرات الصيدلانية.
- **رأس المال:** 000 760 552 دينار جزائري تكافئ: 7.5 مليون دولار: حيث أن 1 دولار= 78 دينار جزائري.
- **عدد الأسهم:** 276 55 سهم.

- **الاستثمارات المنجزة**

المباني.....164 590 489.02 دج

معدات الإنتاج.....514 301 296.25 دج

المجموع..... 678 891 785.27 دج

- عدد العمال.....21 عاملا
- الإطارات.....08
- الإتقان (Maitrise).....12
- التنفيذيين.....05

1- مهام شركة إيبيرال

المهمة الرئيسية لشركة إيبيرال "IBERAL SPA" تتمثل في إنجاز و استغلال مشروع صناعي لتصنيع المنتجات الدوائية للاستخدام في الطب البشري، في شكل المنتجات التالية:

- تصنيع الأدوية الجنيسة (حقن و أشكال جافة)، دراسات أولية تم إنجازها، قوائم المنتجات المصنعة المعتمدة؛
- التخزين الأولي و الثانوي للأشكال الجافة؛

[1] Rapport de présentation d'IBERAL filiale du groupe SAIDAL.

❖ استيراد و توزيع الأدوية للاستخدام في الطب البشري.

2- المشاريع الصناعية (المتاحة)

الوحدة قائمة بذاتها و تضم جميع الهياكل الضرورية:

❖ مخازن للتخزين؛
❖ محطات للميزان؛
❖ خطوط الإنتاج و التخزين؛
❖ مخبر مراقبة الجودة: الكيمياؤ-فيزيائي، ميكروبيولوجيا؛
❖ المصالح العامة و الصيانة؛
❖ الإدارة و التسيير.

3- المشاريع الصناعية الحالية

3-1-مبنى التخزين و التكييف (668 متر مربع)

❖ مواقع وحدة التخزين و التكييف تم تشيدها بشكل متماسك عبر لوحات (en panneaux) للمناطق ذات الجو المراقب؛
❖ طلاء الأرضيات هي من الراتنج (en résine EPOXY)؛
❖ النوافذ هي ذات الزجاج المزدوج؛
❖ الأبواب هي من المعدن المصقول؛
❖ أبواب غرف تغيير الملابس/المراحيض هي من الألومنيوم في شكل سلس و قابل للغسل.

3-1-1- تضم وحدة التخزين و التكييف:

❖ أماكن التخزين و التكييف الأولية و الثانوية للأشكال الجافة مع مغسلة مجهزة بوحدة التناضح العكسي (osmoseur) لتنظيف المعدات؛
❖ مواقع التخزين و التكييف الثانوية للأشكال الحقنية "**formes injectables**" (mise en barquette des ampoules, mise en étui, vignettage)؛
❖ مخازن تخزين متقدمة للسلع غير المعبئة، أدوات التخزين الأولية و الثانوية؛
❖ مخزن متقدم للمنتج النهائي.

3-1-2- معالجة الهواء لوحدة التخزين و التكييف

- ❖ وحدة معالجة الهواء مخصصة لموقع التخزين و التكييف الأولي (صنف D)؛
- ❖ وحدة معالجة الهواء مخصصة لموقع التخزين و التكييف الثانوي (غير مصنفة)؛
- ❖ وحدة معالجة الهواء مخصصة لمخزن المنتج النهائي و مواد التخزين و التكييف الثانوية (غير مصنفة)؛
- ❖ أجهزة قياس الحرارة، الرطوبة و الضغط موضوعة على مستوى المناطق المعالجة لمتابعة الظروف البيئية (درجة الحرارة، الرطوبة و الضغط التفاضلي).

3-1-3- تجهيزات وحدة التخزين و التكييف

الجدول الموالي يلخص التجهيزات الموجودة على مستوى وحدة التخزين و التكييف.

الجدول رقم (04): تجهيزات وحدة التخزين و التكييف.

Désignation	Marque	Spécifications	Observations
BLISTEREUSE MB 421	MARCHESINI	200 blisters/mn Max	Mise sous blister comprimés et gélules avec PVC/PVDC/PE/PVDC-Alu & Alu/Alu
ENCARTONNEUSE MA 155S	MARCHESINI	200 étui/mn Max	
TRIEUSE PONDERALE CP 60	STE		
VIGNETTEUSE SX 230	STE		

المصدر: تقرير تقديم شركة إيبيرال الشركة التابعة لمجمع صيدال.

2-3- خط التخزين و التكييف الثانوي للأشكال الحقنية formes injectables

بالنسبة لخط التخزين و التكييف الثانوي للأشكال الحقنية فإنه يتألف من العناصر المعروضة في الجدول الظاهر في الصفحة الموالية.

الجدول رقم (05): العناصر المكونة لخط التخزين و التكييف الثانوي.

Désignation	Marque	Vitesse de production
THERMOFORMEUSE	FARCON FB 220	40 cycles/ mn
ENCARTONNEUSE	MARCHESINI BA100	95 RPM
VIGNETTEUSE	NERI SL 300	

المصدر: تقرير تقديم شركة إيبيرال الشركة التابعة لمجمع صيدال.

4- مخبر مراقبة الجودة

يتكون من المخبر الكيمياؤ-فيزيائي و المخبر الميكروبيولوجي:

4-1- المخبر الكيمياؤ-فيزيائي

مخبر مراقبة الجودة تم تفتيشه و اعتماده من قبل المخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية LNCPP في سنة 2009، و بالتالي مخبر مراقبة الجودة (المشتغل) يعتبر مستقلا، و يقوم بمراقبة المنتجات و يحرر (libère) المنتجات غير المعبئة، مواد التخزين و التكييف الأولية و الثانوية، المنتجات النهائية، المياه المصفاة و يقوم كذلك بالدراسات الخاصة باستقرار المنتجات المخزنة في الموقع.

4-2- المخبر الميكروبيولوجي

المخبر الميكروبيولوجي الذي تم تجهيزه يتطلب فقط شراء و تركيب وحدة معالجة الهواء. الكثير من مرافق هذا المخبر تعتبر متاحة.

المبحث الثاني: فارق الحيازة الناشئ عن حيازة شركة إيبيرال

المجمع "صيدال"، قام بشراء (حيازة) الشركة "إيبيرال" على عدة مراحل، و قام بتسجيل فارق حيازة على كل جزء تم شرائه. عمليات التسجيل المحاسبي التي تمت من قبل المجمع (قسم المحاسبة و المالية) سيتم عرضها في المطلب الأول، و بداية من المطلب الثاني سيتم محاولة إعادة القيام بكل مسار الحيازة انطلاقا من عملية الشراء وصولا إلى تحديد فارق الحيازة.

المطلب الأول: فارق الحيازة المسجل على مستوى مجمع "صيدال"

مراحل حيازة الشركة "إيبيرال" (حسب المعلومات المقدمة من قبل محاسب شركة إيبيرال) من قبل مجمع "صيدال" سيتم تلخيصها فيما يلي:

- المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات الصيدلانية "DIGROMED "، تم حلها بشكل رسمي في جوان 2009، و في 29 سبتمبر 2010 قامت الدولة بتحويل 20 % التي تملكها هذه الأخيرة في إيبيرال لمجمع "صيدال" بشكل مجاني "à titre gracieux"، عدد الأسهم الممثلة للنسبة المحولة هو 055 11 سهم بقيمة اسمية تقدر ب 000 10 دج؛
- في 12 أكتوبر 2011، تم شراء 40 % من "STE des espagnoles"، عدد الأسهم الممثلة للنسبة المشتراة هو 155 22 سهم بقيمة 610 12 دج؛
- في 28 ماي 2015، تم شراء 20 % من "شركة فلاش الجزائر"، عدد الأسهم الممثلة للنسبة المشتراة هو 11 308 سهم بقيمة 610 12 دج؛
- في 23 ماي 2016، تم شراء 20 % من قبل المساهمين الخواص "عائلة بومعراف" بقيمة 610 12 دج، التفاصيل هي كالتالي:
  - بومعراف عبد الرحيم: 998 7 سهم؛
  - بومعراف عبد الرزاق: 758 2 سهم؛
  - بومعراف حسان: 01 سهم.

التسجيل المحاسبي لفارق الحيازة على مستوى مجمع "صيدال"، سيتم عرضه وفق التسلسل الزمني المقدم أدناه، مع الإشارة إلى الرفض القطعي من قبل المجمع لإعطاء أية معلومات أو تفاصيل عن كيفية و طرق الحساب:[1]

✓ **في 2013/12/31**

رقم الحساب		2013/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
207000		فارق الحيازة	58 268 550	
	261000	إيبيرال IBERAL		58 268 550
		تسوية تسجيل الحيازة		

❖ **في 2015/06/04**

رقم الحساب		2015/06/04	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	22 616 000	
207000		فارق الحيازة	5 902 776	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		28 518 776
		5/1 من قيمة سهم فلاش شيك رقم 3473144		

[1] Documents internes du groupe SAIDAL.

❖ في 2015/06/04

رقم الحساب		2015/06/04	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	2 000	
207000		فارق الحيازة	5 22	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		2 522
		5/1 من قيمة سهم بومعراف شيك رقم 3473145		

❖ في 2015/06/16

رقم الحساب		2015/06/16	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	90 464 000	
207000		فارق الحيازة	23 611 104	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		114 075 104
		5/4 من قيمة أسهم بومعراف شيك رقم 4555107		

❖ في 2015/06/16

رقم الحساب		2015/06/16	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	8 000	
207000		فارق الحيازة	2 088	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		10 088
		5/4 من قيمة سهم بومعراف شيك رقم 4555108		

❖ **في 2015/10/01**

رقم الحساب		2015/10/01	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	444 000	
	207000	فارق الحيازة		444 000
		تعديل (تسوية) فارق الحيازة		

❖ **في 2016/05/12**

رقم الحساب		2016/05/12	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	5 516 000	
207000		فارق الحيازة	1 439 676	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		6 955 676
		شيك رقم 6693163 تسديد 5/1 من قيمة الأسهم المشتراة		

❖ **في 2016/05/12**

رقم الحساب		2016/05/12	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	15 996 000	
207000		فارق الحيازة	4 174 956	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		20 170 956
		شيك رقم 6693165 شراء أسهم		

❖ في 2016/05/23

رقم الحساب		2016/05/23	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	63 984 000	
207000		فارق الحيازة	16 699 824	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		80 683 824
		شيك رقم 6693213 تسديد 5/4 من قيمة الأسهم المشتراة		

❖ في 2016/05/23

رقم الحساب		2016/05/23	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261000		إيبيرال IBERAL	22 064 000	
207000		فارق الحيازة	5 758 704	
	512000	الحساب البنكي (الحراش)		27 822 704
		شيك رقم 6693215 تسديد 5/4 قيمة الأسهم المشتراة		

المطلب الثاني: معالجة المساهمة الأولى في شركة إيبيرال

الشركة "إيبيرال" المتخصصة في صناعة الأدوية التي تم تأسيسها في سنة 2003، جاءت نتيجة شراكة بين المؤسسة العمومية "DIGROMED"، بمساهمة قدرها (20 %)، المجموعة الاسبانية بمساهمة تقدر ب (65 %) و فلاش الجزائر بمساهمة بقيمة (15 %). المساهمة الأولى لمجمع "صيدال" في شركة "إيبيرال"، كانت في سنة 2010 عندما قرر مجلس مساهمات الدولة، تحويل بشكل مجاني المساهمة المملوكة من قبل "DIGROMED" المنحلة في سنة 2009، لمجمع "صيدال". الحالة المالية لشركة "إيبيرال" في تاريخ تحويل المساهمة سيتم عرضها، مع كل العمليات الحسابية الضرورية التي يمكن أن تنتج عن عملية تحويل هذه المساهمة.

الجدول رقم (06): أصول ميزانية الشركة "إيبيرال" سنة 2009.

الأصول	المبالغ 2010	المبالغ 2009
الأصول غير الجارية		
فارق الحيازة		
التثبيتات غير المادية	130 001.00	342 348 629 .72
التثبيتات المادية		
الأراضي		
المباني	305 160 023.93	150 974 564.48
التثبيتات المادية الأخرى	295 047 993.52	468 727 570. 36
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع التكافؤ		
المساهمات الأخرى		
مجموع الأصول غير الجارية	600 338 018.45	962 050 764.56
الأصول الجارية		
المخزونات و الجاري إنجازها	22 431 912.00	65 982 346.99
الزبائن	10 224 143.03	15 608 029. 49
المدينون الآخرون	3 125 691.19	7 226 694.92
الضرائب	22 781 220.68	26 351 267.10
الأصول الجارية الأخرى	12 295 530.53	
الحسابات المالية و ما يماثلها		
الأصول الموظفة و غيرها من الأصول المالية الجارية		
الخزينة	7 032 095.94	5 683 337.16
مجموع الأصول الجارية	77 890 593.37	120 851 675. 66
مجموع الأصول	678 228 611.82	1 082 902 440.22

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة، انظر الملحق رقم 01.

الجدول رقم (07): خصوم ميزانية الشركة "إيبيرال"سنة 2009.

الخصوم	المبالغ 2010	المبالغ 2009
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	552 760 000.00	552 760 000.00
رأس المال غير المطلوب		
فارق إعادة التقييم		
النتيجة الصافية	-86 311 705.35	-1 443 249.10
مرحل من جديد	-333 186 747.91	
الارتباطات ما بين الوحدات		
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	133 261 546.74	551 316 750.90
الخصوم غير الجارية		
الإقتراضات و الديون المالية	468 313 827.83	437 763 236.38
الضرائب المؤجلة		
الخصوم غير الجارية الأخرى		
المؤونات و المنتوجات المقيدة سلفا		
مجموع الخصوم غير الجارية	468 313 827.83	437 763 236.38
الخصوم الجارية		
الموردون و الحسابات الملحقة	6 485 217.84	3 084 563.22
الضرائب	2 524 941.59	365 239.89
الديون الأخرى	67 640 877.22	11 705 601.26
الخزينة –خصوم–	2 200.60	78 667 048.57
مجموع الخصوم الجارية	76 653 237.25	93 822 452.94
مجموع الخصوم	678 228 611.82	1 082 902 440.22

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة، أنظر الملحق رقم 2 .

للتذكير: في سنة 2010، الدولة قامت بتحويل بشكل مجاني المساهمة المملوكة من قبل شركة "DIGROMED"، في شركة "إيبيرال" لمجمع "صيدال"، هذه المساهمة (20 %) تمثل أسهما عددها 055 11 سهم. في الواقع، مجمع "صيدال" وجد صعوبات في تقييم و تسجيل هذه المساهمة (التي تم تسجيلها ربما كديون اتجاه الدولة حسب محاسب شركة "إيبيرال"). بالنسبة لنا، فإنه سيتم اقتراح تسجيلها وفق ما ينص عليه المخطط المحاسبي العام في مثل هذه الحالات، أي بالطريقة التالية:

عدد الأسهم مضروب في القيمة الاسمية للسهم الواحد، أي 055 11 × 000 10 = 000 550 110.

رقم الحساب		2010/09/18	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
261		سندات المساهمة	110 550 000	
	1041	القيم الأولية للتمويلات الملحقة بالأصول – الدولة		110 550 000
		تحويل مساهمة (5/1) بشكل مجاني لمجمع "صيدال"		

حسب ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 28 "المحاسبة عن الاستثمارات في شركات زميلة"، فإنه إذا كان المستثمر يملك بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الشركات التابعة 20 % أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المملوكة، فإنه يفترض أن يكون هناك تأثيرا بارزا.[1] المجمع "صيدال" يمارس إذن بموجب هذا المعيار تأثيرا بارزا على الشركة "إيبيرال".

حسب طريقة الوضع في التكافؤ، المساهمة في مؤسسة زميلة يتم الاعتراف بها محاسبيا في البداية بالتكلفة و القيمة المحاسبية ترتفع أو تنخفض لتسجيل حصة (quote-part) المستثمر في نتائج المؤسسة المملوكة بعد تاريخ الحيازة. حساب قيمة السندات الموضوعة موضع التكافؤ سيتم تقديمه فيما يلي:

بداية، ينبغي حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية لشركة "إيبيرال" على أساس ميزانية 2009.

[1] Stéphane Brun, 2011, op.cit, p 235.

الجدول رقم (08): حساب الأصول المحاسبية الصافية لشركة "إيبيرال" لسنة 2009.

العناصر	المبالغ
مجموع الأصول	1 082 902 440.22
مجموع الديون	531 585 689.32
الأصول المحاسبية الصافية	551 316 750.90

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على الميزانية، انظر الملاحق رقم 1 و 2.

❖ تحديد قيمة فارق الحيازة الخاص بالمساهمة الأولى (20 %) و تعديل قيمتها

1- سعر شراء المساهمة 000 550 110 دج يتم تحليله بالطريقة التالية:

– حصة المجمع "صيدال" في الأصول المحاسبية الصافية في تاريخ العملية: 350 263 110 دج

(551 316 750) × 20 %

– حصة المجمع "صيدال" في فوائض قيمة الأصول القابلة للتحديد..... 0

(لم يتم القيام بأية عملية إعادة تقييم)

– فارق الحيازة (بالفرق)..... 650 286

(000 550 110- 350 263 110)

حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS 28، فارق الحيازة هذا هو متضمن في القيمة المحاسبية للمساهمة، بمعنى القيمة المحاسبية للسندات التي ستظهر في الميزانية المجمعة بالوضع في التكافؤ.

2- تعديل قيمة المساهمة في 2010/12/31

المجمع "صيدال" يجب عليه أن يقوم بتعديل مبلغ المساهمة (الذي سيرتفع أو ينخفض) بالحصة الخاصة بالربح أو الخسارة التي ستحققها شركة "إيبيرال".

الجدول رقم (09): تحليل توزيع رؤوس الأموال الخاصة للشركة "إيبيرال".

العناصر	المجموع	الفوائد المجمعة 20 %
رؤوس الأموال الخاصة للشركة "إيبيرال"	133 261 546.74	
رؤوس الأموال الخاصة خارج النتيجة		552 760 000 × 20 % = 110 552 000
(-) سندات المساهمة "شركة إيبيرال" المملوكة من قبل المجمع "صيدال"		110 550 000 -
= الاحتياطات المدمجة		2 000
نتيجة "شركة إيبيرال"	86 311 705.35 -	86 311 705.35 - × 20 % = 17 262 341.07 -
مرحل من جديد "شركة إيبيرال"	333 186 747.91 -	333 186 747.91 - × 20 % = 66 637 349.58 -
سندات "شركة إيبيرال" الموضوعة موضع التكافؤ		110 552 000 + (83 899 690.65 -) = 26 652 309.35

المصدر: من إعداد الباحث.

المجمع "صيدال"، كان يفترض عليه أن يقوم بتسجيل ما يلي:

رقم الحساب		2010/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
265		السندات الموضوعة موضع التكافؤ	26 652 309.35	
12		النتيجة	17 262 341.07	
11		مرحل من جديد	66 637 349.58	
	261	سندات المساهمة		110 550 000
	11	مرحل من جديد (احتياطات)		2 000
		الوضع في التكافؤ لسندات "إيبيرال"		

تجدر الإشارة إلى أن عدم عرض الميزانية الموحدة يرجع إلى قلة المعلومات المقدمة من قبل مجمع "صيدال".

المطلب الثالث: تحديد سعر شراء المساهمة الثانية

بمجرد حدوث عملية حيازة المساهمة الثانية (40 %)، الشركة "إيبيرال" أصبحت شركة تابعة لمجمع "صيدال". سعر شراء هذه المساهمة الثانية قدر ب 610 12 دج في ذلك الوقت، غير أن هذا السعر أقل ما يمكن أن يقال عنه، أنه تم تقييمه بقيمة ضئيلة مقارنة مع القيم الذمية للشركة. انطلاقا من هنا، فإنه سيتم في هذا المطلب اقتراح تقييم شركة "إيبيرال" بالطريقة الذمية من أجل التمكن من تحديد قيمة السهم، و بالتالي سعر الشراء الأقرب إلى الواقع، و الذي يبقى أكبر من أن يكون 610 12 دج.

1- تشخيص الحالة المالية لشركة "إيبيرال"

عملية تقييم شركة "إيبيرال"، ستبدأ أولا بتشخيص مالي سريع؛ الوضعية المحاسبية للدورتين الأخيرتين سيتم عرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): الميزانية أصول للسنوات 2010 و 2011.

العناصر	2010	2011
الأصول		
الأصول غير الجارية	600 338 018.45	569 181 067.04
الأصول الجارية	77 890 593.37	60 426 964. 56
المخزونات	22 431 912.00	9 197 000.06
الزبائن	10 224 143.03	16 820 214.84
المدينون الآخرون و الخزينة	45 234 538.34	34 409 749.66
المجموع	678 228 611.82	629 608 031.60

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة، أنظر الملاحق رقم 1و 4.

تجر الإشارة إلى أن الملاحق المذكورة من 1 إلى 5 رغم حملها لصفة "مؤقتة" إلا أنها لا تختلف عن تلك التي تحمل صفة النهائية و هذا حسب محاسب شركة إيبيرال.

الجدول رقم (11): الميزانية خصوم للسنوات 2010 و 2011.

العناصر	2010	2011
الخصوم		
رؤوس الأموال الخاصة	133 261 546.74	148 715 363.78
الخصوم غير الجارية	468 313 827 .83	384 331 333.45
الخصوم الجارية	76 653 237.25	96 561 334. 37
المجموع	678 228 611.82	629 608 031.60

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة، أنظر الملاحق رقم 2 و 5.

- مستوى الاستثمارات بقي بدون تغيير تقريبا خلال الدورتين فيما يتعلق بعمليات الحيازة، باستثناء الأثر المسجل الذي يعود إلى:
  - إهتلاك التثبيتات خلال الدورتين؛
  - إعادة تصنيف تجهيزات الإنتاج (التي لا تزال في الأغلفة) كتثبيتات قيد الإنجاز؛
- نسبة الأصول غير الجارية إلى مجموع الأصول تتجاوز 90 %، في حين أن الأصول الجارية لا تمثل إلا ما يقارب 10 %؛
- رؤوس الأموال الخاصة شهدت تطورا طفيفا ما بين سنة 2010 و سنة 2011، حيث انتقلت من 133 261 546.74 إلى 148 715 363.78؛ أي بزيادة تقدر ب 11. 6 %، الشيء الذي يعزى إلى انخفاض قيمة المرحل من جديد المدين؛
- نتيجة الدورة تظهر خسارة في كلتا الدورتين (– 705.35 311 86/ – 447.73 577 47)، غير أن الخسائر سجلت تراجعا بقيمة 45.35 %؛
- الديون في تراجع سنة 2011، و ذلك بسبب القيام بدفع (عند تاريخ الاستحقاق) مبلغ الدين و الفائدة.

وضعية الأعباء و المنتوجات للدورتين سيتم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): حسابات النتائج للسنوات 2010 و 2011.

العناصر	2010	2011
مبيعات المنتوجات	46 061 612.22	29 228 487.92
I- إنتاج الدورة	95 744 300.13	21 003 434.93
II- استهلاك الدورة	73 127 882.66	6 947 864. 26
III- القيمة المضافة	22 616 417.47	14 055 570.67
V- الفائض الخام للاستغلال	3 540 407.54	4 245 854.59 -
V- النتيجة العملياتية	86 306 705.35 -	47 576 997. 45 -
IV- النتيجة المالية	0	0
IIV- النتيجة العادية قبل الضرائب	86 306 705.35 -	47 576 997. 45 -
X- نتيجة الدورة	86 311 705.35 -	47 577 447.73 -

المصدر: الوثائق الداخلية للشركة أنظر الملاحق رقم 3 و6.

- رقم الأعمال المحقق من قبل الشركة يعتبر ضعيفا و في تراجع (- 36.54 %)؛
- الفائض الخام للاستغلال سالب في سنة 2011، إذ سجل تراجعا يقدر بأكثر من 100 %، مما يعني أن رقم الأعمال غير كافي و الشركة تفقد أموال، حيث تقوم بالبيع بأسعار أقل من تكاليف الإنتاج؛
- القيمة المضافة التي تمثل في الواقع الثروة التي تخلقها الشركة هي في تراجع (- 37.85 %)، الشيء الذي سببه تدهور إنتاج الدورة (بالأخص رقم الأعمال)؛
- النتيجة العملياتية كذلك سالبة في كلتا الدورتين.

هذا التشخيص البسيط الذي تم على أساس الدورتين الأخيرتين (2011/2010)، يلفت الانتباه إلى المؤشرات المرتبطة بالاستغلال التي تكاد تكون كلها سالبة، الشيء الذي يعزى في الواقع إلى عدم انطلاق الشركة في نشاطها بصفة كلية، لأن معدات الإنتاج في ذلك الوقت، لم تستغل بالشكل الكامل (بعضها كان لا يزال في الأغلفة)، و بالتالي الشركة لم تقم بتوليد تدفقات استغلالية كبيرة، و على العكس من ذلك القيم الذممية (الظاهرة في الميزانية) تبدو ذات قيمة معتبرة. في مثل هذه الوضعيات يكون التقييم الذممي أكثر ملائمة من التقييمات الأخرى.

2- عملية التقييم

الطريقة الذممية تعني القيام بتحديد:

- ❖ الأصول المحاسبية الصافية التي تمثل الجزء من ذمة الشركة التي تعود ملكيتها للمساهمين أو بتعبير أبسط مجموع رؤوس الأموال الخاصة؛
- ❖ الأصول المحاسبية الصافية المصححة التي تمثل الفرق بين القيمة الاقتصادية للأصول و الخصوم الحقيقية مضافا إليها فوائض القيمة (نواقص القيمة) الخاصة ببعض الأصول.

عملية تقييم الشركة "إيبيرال" تمت بمساعدة الإطار الإداري (المحاسب الرئيسي)، الذي أتاح لنا الاطلاع على:

- ❖ الوثائق المحاسبية (القوائم المالية، الفواتير...)؛
- ❖ عقود الملكية،
- ❖ تقارير الخبراء؛
- ❖ مخطط الأعمال الممتد على فترة 2013-2023 المعد من قبل المؤسسة.

2-1- قيمة الأصول المحاسبية الصافية

حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية، سيتم تقديمه في الجدول المعروض أدناه:

الجدول رقم (13): حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية لسنة 2011.

العناصر	المبالغ
الأصول غير الجارية	569 181 067.04
المخزونات	9 197 000 .06
المدينون	46 488 566 .29
الخزينة	4 741 398 .21
مجموع الأصول	629 608 031.60
مجموع الديون	480 892 667.82
الأصول المحاسبية الصافية	148 715 363.78

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على الميزانية، انظر الملاحق رقم 4 و 5.

إذن في 2011/12/31، الشركة "إيبيرال" كانت تملك أصولا محاسبية صافية موجبة تقدر ب 148 715 363.78 دج.

2-2- القيمة الذممية المعاد تقييمها: الأصول المحاسبية الصافية المصححة

بعد تحديد قيمة الأصول المحاسبية الصافية، المحسوبة على أساس القيم التاريخية، فإننا في هذه المرة سنحاول تبني منظور أكثر ديناميكية من خلال الاعتماد على القيم الاقتصادية، و بالتالي إمكانية إجراء بعض التعديلات المحتملة على مختلف عناصر الأصول و الخصوم.

❖ **إعادة تقييم التثبيتات المادية**

الأرض المبنية حسب عقد الملكية لشركة "إيبيرال" (رقم 83/2004)، تتألف من الجناح الإداري ذو الطابق الأرضي و الطابق الأول بمساحة تقدر ب 444.26 م^2، جناح التخزين و التكييف ذو الطابق الأرضي بمساحة تبلغ 668 م^2، جناح الإنتاج و الطوابق الوسطى (mezzanine A et B) بمساحة تقدر ب 100 8 م^2. حيث تقع في المنطقة الصناعية لبلدية "الحراش"، طريق براقي، المنطقة الحضارية ثلاثة أقبية، على مساحة تقدر ب 926.98 8 م^2 / 39040 م^2 أي 87. 22 % من المساحة الكلية للأراضي.

1- الأراضي

قيمة الأراضي لا تظهر في القوائم المالية المعدة في 2011/12/31، غير أنه و بهدف الوصول إلى تحديد أفضل قيمة لذمة الشركة، فإننا سنقوم بالأخذ بعين الاعتبار قيمتها التي حددت من قبل مكتب الخبرة العقارية و المباني (أ.ب)، بتاريخ 18 جويلية 2010 بقيمة تقدر ب 096.00 388 028 1 دج.

2- المباني

بالنسبة للمباني، فإنه سيتم تقديم القيم المعاد تقييمها للجناح الإداري، جناح الإنتاج و جناح وحدة التخزين و التكييف.

الجدول رقم (14): إعادة تقييم المباني.

العناصر	قيم الحيازة	الإهتلاك إلى غاية سنة 2011	القيم المحاسبية الصافية	القيم المعاد تقييمها	فوائض أو نواقص القيمة
الجناح الإداري	23 351 328.00	67 544 .90	23 283 783.10	23 212 585.00	-71 198.1
جناح الإنتاج	90 763 946.02	9 280 566.82	81 483 379.2	797 850 000.00	716 366 620.8
جناح وحدة التخزين و التكييف	35 270 400.00	3 792 423.11	31 477 976.89	92 584 800.00	61 106 823 .11
المجموع	149 385 674.02	13 140 534.83	136 245 139.19	913 647 385.00	777 402 245.81

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على تقرير المركز الوطني لهندسة البناء أنظر الملحق رقم 7.

3- التثبيتات المادية الأخرى: معدات النقل الخفيفة

في 2011/12/31، معدات النقل الخفيفة كانت قد أُهتلكت كليا باستثناء سيارة تمت حيازتها في سنة 2008، فيما يلي تفاصيل هذه المعدات:

- سيارة "HYUNDAI Atos" تم الحيازة عليها في 2004/05/05؛
- سيارة " HYUNDAI Accent" تم الحيازة عليها في 2005/01/31؛
- سيارة "HYUNDAI Accent" تم الحيازة عليها في 2005/09/30؛
- سيارة "HYUNDAI Accent" تم الحيازة عليها في 2008/03/31.

الجدول رقم (15): إعادة تقييم معدات النقل الخفيفة.

العناصر	قيم الحيازة	الإهتلاك إلى غاية سنة 2011	القيم المحاسبية الصافية	القيم المعاد تقييمها	فوائض أو نواقص القيمة
سيارة HYUNDAI Atos	520 512.82	520 512.82	00	338 333.33	338 333.33
سيارة HYUNDAI Accent	641 025.64	641 025.64	00	384 615 .38	384 615 .38
سيارة HYUNDAI Accent	641 025.64	641 025.64	00	384 615.38	384 615 .38
سيارة HYUNDAI Accent	713 675.21	535 056.25	178 618. 96	499 572.64	320 953. 68
المجموع	2 516 239.31	2 337 620.35	178 618. 96	1 607 136 .73	1 428 517.77

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على التقديرات التقريبية لسوق السيارات في الفترة المدروسة، أنظر الملحق رقم 11.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم الأخذ بعين الاعتبار فقط بعض بنود الأصول (الأكثر أهمية)، بحيث يمكن القيام بإعادة تقييم البنود الأخرى. عملية إعادة التقييم هذه ليست بعملية محاسبية تدخل في إطار تجميع المؤسسات، و إنما عملية مالية تهدف إلى تقريب سعر السهم الواحد،حيث أنه في نهاية هذه العملية، قيمة السهم حسب الطريقة الذمية حدد مثلما يوضحه الجدول أدناه ب 384.87 35 دج.

الجدول رقم (16): تحديد قيمة السهم حسب الطريقة الذمية.

العناصر	المبالغ
الأصول المحاسبية الصافية	148 715 363.78
الأخذ بعين الاعتبار للأراضي	1 028 388 096
(+) فوائض القيمة	778 901 961.68
(-) نواقص القيمة	-71 198.1
= الأصول المحاسبية الصافية المصححة	1 955 934 223.36
(:) عدد أسهم شركة "إيبيرال"	55 276
= قيمة السهم حسب الطريقة الذمية	35 384.87

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على حصيلة المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: حساب فارق الحيازة: من اكتساب السيطرة إلى متابعة القيمة

بعد حساب فارق الحيازة المرتبط بالمساهمة الأولى (20 %)، فإن هذا المبحث سوف يتم تخصيصه لعرض كيفية حساب فارق الحيازة الناشئ عن عملية اكتساب السيطرة على شركة "إيبيرال" من قبل المجمع "صيدال" (عند شراء 40 % الأخرى)، و ذلك بدء من القيام بعمليات إعادة تقييم التثبيتات المادية، من أجل تحديد فوائض أو نواقص القيمة، و من ثم تحديد مبلغ فارق الحيازة و في الأخير متابعة قيمة هذا الفارق.

المطلب الأول: إعادة تقييم التثبيتات المادية

هذا المطلب سيتم تخصيصه لعرض عمليات إعادة تقييم التثبيتات المادية، التي تمت من قبل المركز الوطني لهندسة البناء «CNIC»، بالنسبة لكل من الأراضي و المباني، بالإضافة إلى عمليات إعادة التقييم (التي تمت بعملة اليورو) من قبل مؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية، الصناعية و البحرية «BECTIM»، بالنسبة للأصناف الأخرى من التثبيتات المادية.

1- تقديم كيفية سيرورة عملية إعادة التقييم

من الأهمية بما كان الإشارة إلى أن المجمع "صيدال"، لم يقم بأية عملية إعادة تقييم لعناصر أصول و خصوم شركة "إيبيرال". إعادة التقييم التي سيتم عرضها فيما يأتي، تمت في الحقيقة من قبل كل من المركز الوطني لهندسة البناء «CNIC» و مؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية، الصناعية و البحرية، بعد دعوة الإطار الإداري لشركة "إيبيرال" غير أن هذه التقييمات لم تأخذ بعين الاعتبار كلية.

في الواقع التطبيقي، العديد من الطرق يمكن استعمالها من أجل القيام بإعادة تقييم التثبيتات المادية. بالنسبة للأراضي، فإن قيمتها العادلة تحدد على أساس سعر المتر المربع للأراضي المشابهة الذي يتحصل عليه من قبل إدارة أملاك الدولة، الوكالات العقارية... أما بالنسبة للمباني و المنشئات التي يجب فصلها عن الأراضي، فإن قيمتها يتم تحديدها من خلال الأخذ بعين الاعتبار للعديد من المؤشرات مثل مؤشر تطور تكلفة المبنى، معدل التقادم...

عملية إعادة التقييم ستمس ما يلي:

❖ الجزء المبني

1- الجناح الإداري؛

2- جناح التخزين و التكييف؛

3- جناح الإنتاج؛

4- التجهيزات، الطرق، الشبكات المختلفة و المرافق الخارجية الأخرى.

❖ الأراضي

2- القيم العادلة للجزء المبني

القيم المعروضة فيما يلي، تم إعدادها كما سبق الذكر من قبل المركز الوطني لهندسة البناء:[1]

2-1- الجناح الإداري

❖ القيمة محددة بإتباع منهجية و معلمات متقدمة (paramètres avancés)، من خلال نتائج التشخيص بالإضافة إلى مرجع متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات. و بناء على هذا، فإن تقدير سعر المتر المربع في هذا الجناح كان بقيمة 55 000 دج/ م^2؛

❖ المبنى في حالة جيدة، و بالتالي تم تطبيق معدل ترجيح يقدر ب 5 %، أخذا بعين الاعتبار درجة التقادم المقدرة بأنها ضعيفة.

الجدول رقم (17): القيمة العادلة للجناح الإداري.

	متوسط السعر للمتر المربع	المساحة بالمتر المربع	تكلفة الشيء المراد تقييمه	معدل الترجيح
	55 000	444.26	24 434 300	
التقادم			1 221 715	% 5
التكلفة المقدرة للمبنى			23 212 585	

المصدر: تقرير التقييم للمركز الوطني لهندسة البناء.

2-2- جناح وحدة التخزين و التكييف

❖ القيمة محددة بإتباع منهجية و معلمات متقدمة (paramètres avancés)، من خلال نتائج التشخيص بالإضافة إلى مرجع متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات. و بناء على هذا، فإن تقدير سعر المتر المربع في هذا الجناح كان بقيمة 140 000 دج/ م^2؛

[1] Rapport d'évaluation de CNIC.

❖ المبنى في حالة جيدة جدا، تم تجديده وفقا للمعايير الدولية السارية، و بالتالي تم تطبيق معدل ترجيح يقدر ب 1 %، أخذا بعين الاعتبار درجة التقادم المقدرة بأنها ضعيفة جدا.

الجدول رقم (18): القيمة العادلة لجناح التخزين و التكييف.

	متوسط السعر للمتر المربع	المساحة بالمتر المربع	تكلفة الشيء المراد تقييمه	معدل الترجيح
	140 000	668 .00	93 520 000	
التقادم			935 200	% 1
التكلفة المقدرة للمبنى			92 584 800	

المصدر: تقرير التقييم للمركز الوطني لهندسة البناء.

2-3- جناح الإنتاج

❖ القيمة محددة بإتباع منهجية و معلمات متقدمة (paramètres avancés)، من خلال نتائج التشخيص بالإضافة إلى مرجع متوسط الأسعار المطبق في سوق العقارات. و بناء على هذا، فإن تقدير سعر المتر المربع في هذا الجناح كان بقيمة 100 000 دج/ م ^{2}؛

❖ المبنى في حالة جيدة، و بالتالي تم تطبيق معدل ترجيح يقدر ب 1.5 %، أخذا بعين الاعتبار درجة التقادم المقدرة بأنها ضعيفة جدا.

الجدول رقم (19): القيمة العادلة لجناح الإنتاج.

	متوسط السعر للمتر المربع	المساحة بالمتر المربع	تكلفة الشيء المراد تقييمه	معدل الترجيح
	100 000	8100.00	810 000 000	
التقادم			12 150 000	% 1.5
التكلفة المقدرة للمبنى			797 850 000	

المصدر: تقرير التقييم للمركز الوطني لهندسة البناء.

2-4- التجهيزات، الطرق، الشبكات المختلفة و المرافق الخارجية الأخرى

بعد تقييم و تقصي الأوضاع السائدة، و الأخذ بعين الاعتبار كل المعلومات المتاحة، تم أخذ عشرة في المائة (10 %) من إجمالي المبلغ المقدر للجزء المبني، التقدير شمل كل من (التجهيزات، الطرق، الشبكات المختلفة و المرافق الخارجية الأخرى). المبلغ المقدر بلغ 107 321 738.50 دج.

2-5- ملخص إعادة تقييم المباني

الجدول أدناه، يلخص كل من قيم الحيازة، القيم المحاسبية الصافية، القيم العادلة بالإضافة إلى فوائض أو نواقص القيمة.

الجدول رقم (20): تحديد فوائض (نواقص) القيمة على المباني.

المباني				
العناصر	الجناح الإداري	جناح التخزين و التكييف	جناح الإنتاج hangar (avec mezzanine A et B)	التجهيزات، الطرق، الشبكات المختلفة و المرافق الخارجية الأخرى
تاريخ الحيازة	2004/05/31	2004/05/31	تواريخ مختلفة	تواريخ مختلفة
قيمة الحيازة	23 351 328.00	35 270 400.00	90 763 946 .02	7 010 995.57
معدل الإهتلاك	2.5%	2.5%	2.5%	2.5%
الإهتلاك المتراكم	67 544 .90	3 792 423.11	9 280 566.82	396 004.88
القيم المحاسبية الصافية	23 283 783.10	31 477 976.89	81 483 379.2	6 614 990.69
معدل الترجيح	% 5	% 1	% 1.5	-
القيمة العادلة	23 212 585	92 584 800.00	797 850 000.00	107 321 738.50
فائض أو ناقص قيمة	- 71 198.10	61 106 823.11	716 366 620.8	100 706 747.8

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل المركز الوطني لهندسة البناء، أنظر الملاحق رقم 07 و 08.

3- قيمة الأراضي

قيمة الأراضي لا تظهر في الميزانية المعدة في 2011/12/31، بالرغم من تحديدها في وقت سابق من هذا التاريخ (منتصف سنة 2010)، غير أن القيمة التي سيتم أخذها بعين الاعتبار ستكون تلك التي تم تحديدها من قبل المركز الوطني لهندسة البناء، و ليس تلك المحددة من قبل مكتب الخبرة العقارية و المباني (أ.ب) سنة 2010.

الجدول رقم (21): تحديد قيمة الأراضي.

العناصر	المساحة بالمتر المربع	متوسط السعر للمتر المربع	التكلفة المقدرة للأراضي
المبالغ	8 926.98	52 500.00	468 666 450

المصدر: تقرير التقييم للمركز الوطني لهندسة البناء.

4- إعادة تقييم التثبيتات المادية الأخرى

بعد عملية إعادة تقييم الأراضي و المباني التي قام بها المركز الوطني لهندسة البناء، فإنه سيتم في هذا الجزء الانتقال إلى إعادة تقييم الفئات الأخرى من الأصول المادية مثل معدات الإنتاج، التثبيتات الجاري إنجازها، المعدات و الأدوات... للتذكير فإن عملية إعادة تقييم التثبيتات الأخرى هذه، قد تمت بعملة الأورو من قبل مؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية، الصناعية و البحرية "BECTIM".

كل عنصر من عناصر هذه التثبيتات سيتم تقديمه على حدة، مع إبراز قيم الحيازة، عمليات التحويل إلى العملة الوطنية، القيم العادلة، فوائض أو نواقص القيمة...

الجدول رقم (22): إعادة تقييم التثبيتات الجاري إنجازها.

التثبيتات الجاري إنجازها في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو			
العناصر	Machine tunnel de stérilisation	Machine de nettoyage	Machine remplisseuse d'ampoule
تاريخ الحيازة	2006/07/31	2006/07/31	2006/07/31
قيمة الحيازة بالأورو	312 613.00	384 079.00	388 308,00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	31 409 375.20	38 589 824.76	39 014 727.65
معدل الإهتلاك	% 15	% 15	% 15
قسط الإهتلاك	00	00	00
الإهتلاك المتراكم	00	00	00
القيم المحاسبية الصافية	31 409 375.20	38 589 824.76	39 014 727.65
معدل التقادم	% 6	% 6	% 6
القيمة العادلة بالأورو	293 856.22	361 034.26	365 009.52
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	28 585 235.41	35 120 064.2	35 506 762.65
فائض أو ناقص قيمة	- 2 824 139.79	- 3 469 760.56	- 3 507 965 .00
تابع: التثبيتات الجاري إنجازها في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو			
العناصر	Machine thermoformeuse	Machine etuyeuse	Vignetteuse
تاريخ الحيازة	2006/07/31	2006/07/31	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	317 500.00	285 198.00	37 938.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	31 965 587.00	28 713 454.54	4 112 096.46
معدل الإهتلاك	% 15	% 15	% 15
قسط الإهتلاك	00	00	00
الإهتلاك المتراكم	00	00	00
القيم المحاسبية الصافية	31 965 587.00	28 713 454.54	4 112 096.46
معدل التقادم	% 7	% 7	% 25
القيمة العادلة بالأورو	295 275.00	265 234.14	28 453.50
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	28 723 249.03	25 800 986.38	2 767 850.20
فائض أو ناقص قيمة	- 3 242 337.97	- 2 912 468.16	- 1 344 246.27

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملحق رقم 13.

الجدول رقم (23): إعادة تقييم معدات الإنتاج.

معدات الإنتاج في 2011/12/31 كان 1 دج = 0.01028 أورو				
العناصر	Blistéreuse	Etuiyeuse	Balance contrôle poids	Vignetteuse
تاريخ الحيازة	2007/01/31	2007/01/31	2007/01/31	2007/01/31
قيمة الحيازة بالأورو	490 794.00	409 394.00	51 242.00	39 530.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	49 781 468.19	41 525 027.85	5 197 500.68	4 009 546.96
معدل الإهتلاك	% 15	% 15	% 15	% 15
قسط الإهتلاك	7 467 220.23	6 228 754.18	779 625.10	601 432.04
الإهتلاك المتراكم	22 401 660.69	18 947 764.87	2 338 875.30	1 804 296.11
القيم المحاسبية الصافية	27 379 807.50	22 577 262.98	2 858 625.38	2 205 250.85
معدل التقادم	% 7	% 6	% 6	% 7
القيمة العادلة بالأورو	456 438.42	384 830.36	48 167.48	36 762.90
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	44 400 624.51	37 434 859.92	4 685 552.53	3 576 157.59
فائض أو ناقص قيمة	17 020 817.01	14 857 596.94	1 826 927.15	1 370 906.74

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، أنظر الملحق رقم 09.

الجدول رقم (24): إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر.

معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1 دج = 0.01028 أورو				
العناصر	PH-mètre	Ensemble trimètre KARL FICHER	Conductimètre	Duromètre
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	700.00	2 400.00	700.00	2 000.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	76 394.27	261 847.94	76 394.27	218 118.82
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	15 278.85	52 369.59	15 278.85	43 623.76
الإهتلاك المتراكم	45 836.56	157 108.76	45 836.56	130 871.29
القيم المحاسبية الصافية	30 557.71	104 739.18	30 557.71	87 247.53
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	525.00	1 800.00	525.00	1 500.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	51 070. 04	175 097.28	51 070.04	145 914.40
فائض أو ناقص قيمة	20 512.33	70 358.10	20 512.33	58 666.87
تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Friabilateur	Epaissomètre	Etuves	Machine à laver verrerie
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	1 000.00	1 000.00	3 300.00	3 500.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	109 059.40	109 059.40	359 948.73	381 760.62
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	21 811.88	21 811.88	71 989.75	76 352.12
الإهتلاك المتراكم	65 435.64	65 435.64	215 969.24	229 056.37
القيم المحاسبية الصافية	43 623.76	43 623.76	143 979.49	152 704.25
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	750.00	750.00	2 475.00	2 625.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	72 957. 20	72 957.20	240 758.75	255 350.19
فائض أو ناقص قيمة	29 333.44	29 333.44	96 779.26	102 645.94

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملاحق رقم 09 و10 .

الجدول رقم (25): تابع (01) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر.

تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1دج = 0.01028 أورو				
العناصر	Bain à ultra son	Four à moufle	Meuble paillasse	Balance Analytique
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	400.00	500.00	28 342.00	1 400.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	43 623.76	54 582.39	3 091 702.57	152 683.18
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	8 724.75	10 916.48	618 340.51	30 536.64
الإهتلاك المتراكم	26 174. 26	32 749.43	1 855 021.54	91 609.91
القيم المحاسبية الصافية	17 449.50	21 832.96	1 236 681.03	61 073.27
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	300.00	375.00	21 256.50	1 050.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	29 182.88	36 478.60	2 067 752.92	102 140.08
فائض أو ناقص قيمة	11 733.38	14 645.64	831 071.89	41 066.81
تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Balance de précision	Agitateurs magnétiques	Echantillonneur d'air	Hotte à eaux laminaire
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	6 200.00	1 000.00	3 000.00	2 300.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	676 379.09	109 059.42	327 283.60	250 889.33
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	135 275.82	21 811.88	65 456.72	50 177.87
الإهتلاك المتراكم	405 827.45	65 435.65	196 370.16	150 533.60
القيم المحاسبية الصافية	270 551.64	43 623.77	130 913.44	100 355.73
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	4 650.00	750.00	2 250.00	1 725.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	452 334.63	72 957.20	218 871.60	167 801.56
فائض أو ناقص قيمة	181 782.99	29 333.43	87 958.16	67 445.83

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملاحق رقم 09 و10 .

الجدول رقم (26): تابع (02) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر.

تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Sorbonne	Compteur colonie	Appareil contrôle étanchéité	Pompe à vide
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	1 500.00	300.00	150.00	200.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	163 641.80	32 770.51	16 332.56	21 811.88
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	32 728.36	6 554.10	3 266. 51	4 362.38
الإهتلاك المتراكم	98 185.08	19 662.31	9 799.54	13 087.13
القيم المحاسبية الصافية	65 456.72	13 108.20	6 533.02	8 724.75
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	1 125.00	225.00	112.50	150.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	109 435.80	21 887.16	10 943.58	14 591.44
فائض أو ناقص قيمة	43 979.08	8 778.96	4 410.56	5 866.69
تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Chromatography H.P.L.C	Test de dissolution	Armoire pour réactif	Spectro-photomètre
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	48 297.00	1 000.00	1 700.00	11 500.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	5 268 465.19	109 059.42	185 453.69	1 254 446.64
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	1 053 693.04	21 811.88	37 090.74	250 889.33
الإهتلاك المتراكم	3 161 079.11	65 435.65	111 272.21	752 667.98
القيم المحاسبية الصافية	2 107 386.08	43 623.77	74 181.48	501 778.66
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	36 222.75	750.00	1 275.00	8 625.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	3 523 613.81	72 957.20	124 027.24	839 007.78
فائض أو ناقص قيمة	1 416 227.73	29 333.43	49 845.76	337 229.12

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملاحق رقم 09 و10 .

الجدول رقم (27): تابع (03) إعادة تقييم معدات و أدوات المخبر.

تابع: معدات و أدوات المخبر في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Lecteur code barre	Evaporateur rotatif	Bain – marie	Spectro-photomètre
تاريخ الحيازة	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30	2007/06/30
قيمة الحيازة بالأورو	250.00	1 200.00	1 100.00	7 000.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	27 291.20	130 871.30	120 018.04	763 626.62
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	5 458.24	26 174.26	24 003.61	152 725.32
الإهتلاك المتراكم	16 374.72	78 522.78	72 010.82	458 175.97
القيم المحاسبية الصافية	10 916.48	52 348.52	48 007.22	305 450.65
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	187.50	900.00	825.00	5 250.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	18 239.30	87 548.64	80 252.92	510 700.39
فائض أو ناقص قيمة	7 322.82	35 200.12	32 245.70	205 249.74

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملاحق رقم 09 و10 .

الجدول رقم (28): إعادة تقييم التركيبات و التجهيزات الصناعية.

التركيبات و التجهيزات الصناعية في 2011/12/31 كان 1 دج= 0.01028 أورو				
العناصر	Cloisons hygiéniques salles propres	Système traitement d'air	Revêtement sol en résine Epoxy	Aménagement salles propres 2ème partie
تاريخ الحيازة	2006/06/30	2006/06/30	2006/06/30	2007/01/31
قيمة الحيازة بالأورو	312 565.00	151 840.00	228 325.00	478 781.00
قيمة الحيازة بالدينار الجزائري	31 692 253.22	15 395 684.75	23 475 456.50	47 187 163.66
معدل الإهتلاك	% 20	% 20	% 20	% 20
قسط الإهتلاك	3 169 225.32	1 539 568.48	2 347 545.65	4 718 716.37
الإهتلاك المتراكم	3 169 225.32	1 539 568.48	2 347 545.65	4 718 716.37
القيم المحاسبية الصافية	28 523 027.90	13 856 116.28	21 127 910.85	42 468 447.29
معدل التقادم	% 25	% 25	% 25	% 25
القيمة العادلة بالأورو	234 423.75	113 880.00	171 243.75	359 085.00
القيمة العادلة بالدينار الجزائري	22 803 866.73	11 077 821.01	16 657 952.33	34 930 447.47
فائض أو ناقص قيمة	5 719 161.17 -	2 778 295.27 -	4 469 958.52 -	7 537 999.82 -

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على القيم العادلة المحددة من قبل مؤسسة "BECTIM"، انظر الملحق رقم 12.

مع نهاية عمليات إعادة التقييم هذه، و التي تندرج ضمن ما يسمى بتحديد القيمة العادلة للأصول المحاسبية الصافية لشركة "إيبيرال"، فإنه يجب التوقف و الإشارة إلى أنه سوف يتم تطبيق الضريبة المؤجلة–خصوم– بما أن عملية إعادة التقييم هذه قد نتج عنها فوائض قيمة و تدخل في مسار تحديد فارق الحيازة، أما عن عمليات التحويل التي تمت من اليورو إلى العملة الوطنية، فإن متابعتها لتسجيل فوارق الصرف أعباء أو نواتج فقد تم إهمالها، فالتركيز سوف يكون على الأجزاء التي لها علاقة مباشرة بتحديد أصل فارق الحيازة و متابعة قيمته.

المطلب الثاني: فارق الحيازة المسجل عن المساهمة الثانية

اللائحة رقم 07/117 التي صدرت في نهاية سنة 2011 عن مجلس مساهمات الدولة، أعطت الموافقة لمجمع "صيدال" من أجل حيازة المساهمة الثانية المقدرة ب 40 % من الأسهم المملوكة من قبل الشركة الأجنبية الإسبانية « STE » في شركة "إيبيرال". هذه المساهمة (40 %) كانت تمثل عدد أسهم بلغ 155 22 سهم بسعر وحدوي بلغ 610 12 دج/للسهم، و بناء على هذا أصبح المجمع يملك السيطرة على الشركة "إيبيرال"، بحيث بلغت مجموع مساهماته 60 %.

قبل الشروع في العمليات الحسابية الخاصة بتحديد فارق الحيازة الخاص بالمساهمة الثانية، فإنه سيتم عرض جدول ملخص لكل عمليات إعادة التقييم التي عرضت في المطلب السابق.

الجدول رقم (29): حساب قيمة الأصول المحاسبية الصافية المعاد تقييمها لسنة 2011.

العناصر	المبالغ
مجموع الأصول	629 608 031.60
مجموع الديون	480 892 667.82
الأصول المحاسبية الصافية	148 715 363.78
فوائض (نواقص) القيمة على:	
المباني	878 108 993.61
التثبيتات الجاري إنجازها	- 17 300 917.75
معدات و أدوات المخبر	3 868 869.55
التركيبات و التجهيزات الصناعية	-20 505 414.78
معدات الإنتاج	35 076 247.84
مجموع فوائض القيمة	879 247 778.47
أصول أخرى تم تحديدها (الأراضي) Nouvel actif identifié	468 666 450
الأصول المحاسبية الصافية المصححة	1 496 629 592.25

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على المعلومات السابقة.

فارق الحيازة الذي سيتم تحديده في سياق العمليات التي قام بها المجمع "صيدال"، تسمى في معايير الإبلاغ المالي "الحيازة على مراحل"، و التي ينتج عنها غالبا ما يسمى ب "فارق الحيازة الناشئ عن عمليات تجميع المؤسسات على مراحل.

1- حساب فارق الحيازة عند سعر شراء الأسهم المقدر ب 610 12 دج

- حسب الجدول المعروض سابقا، فإن فارق التقييم المسجل على المساهمة الثانية (40 %) يقدر ب

778.47 247 879 دج. و عليه لابد من تسجيل ضرائب مؤجلة بمعدل الضرائب على أرباح الشركات الذي يخضع له المجمع و الذي يقدر ب 19 %:

778.47 247 879 × 19 % = 077.91 057 167 دج

- فارق التقييم بعد الضرائب المؤجلة:

778.47 247 879 - 077.91 057 167 = 700.56 190 712 دج

- حصة المجمع تقدر ب:

700.56 190 712 × 60 % = 420.34 314 427 دج

- حصة الأقلية تقدر ب:

700.56 190 712 × 40 % = 280.22 876 284 دج

- بالنسبة لفارق الحيازة:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن حساب فارق الحيازة سيتم مثلما تم عرضه في الجانب النظري وفق طريقتين؛ طريقة فارق الحيازة الجزئي (purchased goodwill) و طريقة فارق الحيازة الكلي (full goodwill).

1-1- طريقة فارق الحيازة الجزئي

حسب هذه الطريقة فارق الحيازة يتمثل في الفائض المسجل في سعر الحيازة، عند حيازة المساهمة، على حصة المشتري (المستحوذ) في القيم العادلة للأصول و الخصوم القابلة للتحديد، هذا الأمر يستلزم:

- السعر المدفوع عند عملية الحيازة على المساهمة (40 %) يقدر ب 610 12 دج/للسهم من أجل شراء 155 22 سهم، مما يعطي مبلغ إجمالي يقدر ب 550 374 279 دج، هذا السعر المدفوع عند الحيازة

الثانية، يجب أن يتم إسقاطه على مجموع الأسهم المملوكة: 550 374 279 × 60 %/40 % = 825 061 419 دج.

- حصة المشتري "المجمع صيدال" في تاريخ امتلاك السيطرة (تاريخ الحيازة على المساهمة الثانية):

60 % ((148 715 363.78+ 468 666 450) + 879 247 778.47 x 81 %) = 797 743 508.60 دج

60 % (617 381 813.78 + 712 190 700.56) = 797 743 508.60 دج

- حقوق الأقلية:

40 % (148 715 363.78+ 468 666 450 + 879 247 778.47 x 81 %) = 531 829 005.74 دج

- فارق الحيازة يساوي:

825 061 419 - 797 743 508.60 = - 6 .683 681 378 دج

المشتري (المجمع صيدال)، كان عليه تسجيل الربح الناتج عن الحيازة في ظروف إمتيازية (فارق الحيازة السالب)، الذي يجب إلحاقه مباشرة بالنتيجة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، بخلاف النظام المحاسبي المالي الذي ينص على ثلاثة حالات مختلفة (المذكورة في الجانب النظري) لتحميله.

للتذكير فإنه وفقا لمعيار الإبلاغ المالي، المشتري (المستحوذ) يجب عليه أن يقوم في إطار تجميع المؤسسات على مراحل، بإعادة تقييم أسهم رأس المال التي قام بالحيازة عليها سابقا في الشركة المستحوذ عليها "شركة إيبيرال"، بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة و يسجل أي ربح أو خسارة محتملة في النتيجة الصافية. مما يعني أن المساهمة الأولى المقدرة ب 20 %، المقيمة سابقا ب 10 000 دج لعدد أسهم يقدر ب 055 11 سهم، سيتم تقييمها بالقيمة العادلة باعتماد سعر حيازة المساهمة الثانية:

550 374 279 × 20 %/40 % = 275 687 139 دج

275 687 139 - 000 550 110 = 275 137 29 دج

التغير في القيمة المقدر ب (275 137 29)، سيتم تسجيله في النتيجة.

ختاما "المجمع صيدال"، كان عليه تسجيل الربح الناتج عن الحيازة في ظروف إمتيازية (فارق الحيازة السالب)، بالطريقة التالية:

رقم الحساب		2012/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
		سندات المساهمة	378 681 683. 6	
		نتيجة المجمع		378 681 683. 6
		تسجيل الربح الناتج عن عملية الحيازة في ظروف إمتيازية		

2-1- طريقة فارق الحيازة الكلي

حسب هذه الطريقة، حتى في حالة ما إذا كانت الحيازة قد تمت بأقل من 100 %، فإن المشتري (المستحوذ) يقوم بتسجيل فارق الحيازة الخاص بحقوق الأغلبية و حقوق الأقلية المحددة من خلال القيمة الإجمالية للكيان الاقتصادي.

في محاولة لتحديد هذه القيمة و على وجه التبسيط، فإنه سيتم تمثيلها بسعر الحيازة عند امتلاك السيطرة؛ أي:

550 374 279/ 40 % = 375 436 698 دج

- فارق الحيازة حسب هذه الطريقة يساوي:

= (% 81 x 879 247 778.47 + (468 666 450 +148 715 363.78)) – 698 436 375
- 631 136 139.34 دج

المشتري (المجمع صيدال)، في حالة تطبيق هذه الطريقة، يجب عليه تسجيل الربح الناتج عن الحيازة في ظروف إمتيازية (فارق الحيازة السالب) و لكن بمبلغ مختلف عن الطريقة السابقة، و الذي يجب إلحاقه مباشرة بالنتيجة حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3، بخلاف النظام المحاسبي المالي الذي ينص على ثلاثة حالات مختلفة (المذكورة في الجانب النظري) لتحميله.

2- حساب فارق الحيازة عند سعر حيازة أخر

فارق الحيازة المحتسب سابقا كان باعتماد سعر الحيازة الذي تمت به المعاملة فعلا (610 12 دج لعدد أسهم يقدر ب 155 22 سهم)، غير أنه بسبب تقديرنا بأن السعر ضئيل مقارنة بما تملكه المؤسسة، قمنا سابقا بتحديد قيمة السهم الواحد من جديد عبر التقييم الذمي. و عليه، سيتم على سبيل التبسيط تقدير هذه القيمة المحتسبة كسعر عملية الحيازة؛ أي 384.87 35 دج لعدد من الأسهم البالغ عددها 155 22 سهم.

2-1- طريقة فارق الحيازة الجزئي

بافتراض أن عملية الحيازة كانت بسعر 384 35 دج لعدد من الأسهم المقدر ب 155 22 سهم، فإن المبلغ الإجمالي يساوي إلى 520 932 783 دج، هذا السعر المدفوع عند الحيازة الثانية، يجب أن يتم إسقاطه على مجموع الأسهم المملوكة، أي:520 932 783 × 60 %/40 % = 780 898 175 1 دج.

- حصة المشتري "المجمع صيدال" في تاريخ امتلاك السيطرة (تاريخ الحيازة على المساهمة الثانية):

60 % ((148 715 363.78+ 468 666 450) + 81 % x 879 247 778.47) = 797 743 508.60 دج

- حقوق الأقلية:

40 % ((148 715 363.78+ 468 666 450) + 81 % x 879 247 778.47) = 531 829 005.74 دج

- فارق الحيازة يساوي:

1 175 898 780 - 797 743 508.60 = 378 155 271.4 دج

المجمع "صيدال"، يجب عليه تسجيل فارق الحيازة الموجب بالطريقة التالية:

رقم الحساب		2012/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
207		فارق الحيازة	378 155 271.4	
	261	سندات المساهمة		378 155 271.4
		تسجيل فارق الحيازة الموجب		

- المساهمة الأولى المقدرة ب 20 %، المقيمة سابقا ب 10 000 دج لعدد أسهم يقدر ب 11 055 سهم، سيتم تقييمها مثلما تم القيام به في الحالة السابقة، بالقيمة العادلة باعتماد سعر حيازة المساهمة الثانية:

783 932 520 × 20 % / 40 % = 391 966 260 دج

391 966 260 - 110 550 000 = 281 416 260 دج

التغير في القيمة (281 416 260) يتم تسجيله في النتيجة.

2-2- طريقة فارق الحيازة الكلي

سيتم تقدير (مثلما تم في الحالة السابقة) أن القيمة الإجمالية للشركة المستحوذ عليها تكون ممثلة بسعر الحيازة على المساهمة الثانية عند امتلاك السيطرة:

783 932 520 /40 % = 1 959 831 300 دج

- فارق الحيازة حسب هذه الطريقة يساوي:

1 959 831 300 – ((148 715 363.78+ 468 666 450) + 879 247 778.47 x 81 %)) = 630 258 785.66 دج

المجمع "صيدال"، يجب عليه تسجيل فارق الحيازة الموجب بالطريقة التالية:

رقم الحساب		2012/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
207		فارق الحيازة	630 258 785.66	
	261	سندات المساهمة		630 258 785.66
		تسجيل فارق الحيازة الموجب		

المطلب الثالث: إهتلاك و خسارة قيمة فارق الحيازة الناتج عن الحيازة الثانية

الصعوبات المواجهة عند متابعة قيمة فارق الحيازة مثلما تم الإشارة إليها في الجانب النظري هي متعددة، خاصة عندما يتعلق الأمر بخسائر القيمة، في إطار هذا المطلب سيتم تقديم المعالجة اللاحقة لفارق الحيازة الموجب من خلال محاولة تطبيق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية.

1- متابعة قيمة فارق الحيازة (الإهتلاك) حسب النظام المحاسبي المالي

مما لا شك فيه أن فارق الحيازة يعتبر أصلا قابلا للإهتلاك في النظام المحاسبي المالي، بما أن مدونة الحسابات تحتوي على حساب 2807: إهتلاك فارق الحيازة، إلا أنه في المقابل النظام المحاسبي المالي لم يحدد كيفية تطبيق هذا الإهتلاك و الذي يبقى أمرا غامضا، حيث لا توجد أية مادة صريحة مثلما سبق التنويه إليه في الفصل السابق تتناول إهتلاك فارق الحيازة. في هذه الحالة، سوف يتم اعتماد مدة منفعة تقدر بخمسة (05) سنوات، لإهتلاك هذا الفارق الذي تم تسجيله و المقدر ب 271.4 155 378 دج.

بالتالي، يتم تسجيل القيد المحاسبي الخاص بإهتلاك فارق الحيازة في 2013/12/31 بالطريقة التالية:

رقم الحساب		2013/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	75 631 054.28	
	2807	إهتلاك فارق الحيازة		75 631 054.28
		تسجيل إهتلاك فارق الحيازة 378 155 271.4 / 5 = 75 631 054.28		

2- متابعة قيمة فارق الحيازة (خسائر القيمة) حسب النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية

المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، تمنع تسجيل إهتلاك على فارق الحيازة بحيث استبدل بموجب معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 باختبارات خسائر القيمة، كذلك النظام المحاسبي المالي يشير إلى مراجعة قيمة فارق الحيازة في كل عملية جرد و مقارنتها مع قيمته الاقتصادية (قيمة المنفعة).

بافتراض أنه في سنة 2014، قام مجمع "صيدال" باختبارات خسائر القيمة، على الوحدة المولدة لسيولة الخزينة التي خصص لها فارق الحيازة و التي تم تشكيلها مما يلي:

الوحدة المولدة لسيولة الخزينة	القيمة المحاسبية الصافية
فارق الحيازة	378 155 271.4
حقوق الملكية الصناعية و التجارية	255 581 867 .86
المباني	5 761 171 411.28
التثبيتات في شكل امتياز	87 528 246.00
المجموع	6 482 436 796.54

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على الوثائق الداخلية للمجمع، أنظر الملحق رقم 14.

التقييم الحالي (التحيين) للتدفقات النقدية المنتظرة على هذه الوحدة على مدى خمس (05) سنوات، أعطى قيمة تقدر ب 000 467 550 5 دج.

القيمة المحاسبية تتجاوز قيمة المنفعة، بالتالي من الضروري تسجيل خسارة قيمة تحسب كما يلي:

000 467 550 5 - 796.54 436 482 6 = - 796.54 969 931 دج

هذه الخسارة سيتم تحميلها بالأولوية على فارق الحيازة، و من ثم إذا تبقى رصيد منها سيتم توزيعه بالتناسب مع الأصول الأخرى المشكلة للوحدة المولدة لسيولة الخزينة:

- تحميل الخسارة على مبلغ فارق الحيازة: 271.4 155 378 دج

796.54 969 931 - 271.4 155 378 = 525.14 814 553 دج

- تحميل الرصيد المتبقي من خسارة القيمة:

525.14 281 104 6 ÷ 867.86 581 255 × 525.14 814 553 =815.01 187 23 دج

525.14 281 104 6 ÷ 411.28 171 761 5 × 525.14 814 553 = 658.62 685 522 دج

525.14 281 104 6 ÷ 246.00 528 87 × 525.14 814 553 = 51.51 941 7 دج

- التسجيل المحاسبي لخسارة قيمة فارق الحيازة:

رقم الحساب		2014/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	378 155 271.4	
	2907	خسارة قيمة على فارق الحيازة		378 155 271.4
		تسجيل خسارة القيمة على فارق الحيازة		

- التسجيل المحاسبي لخسارة قيمة الامتيازات، البراءات و العلامات

رقم الحساب		2014/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	23 187 815.01	
	2905	خسارة قيمة الامتيازات، البراءات و العلامات		23 187 815.01
		تسجيل خسارة القيمة		

- التسجيل المحاسبي لخسارة قيمة المباني

رقم الحساب		2014/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	522 685 658.62	
	2913	خسارة قيمة على المباني		522 685 658.62
		تسجيل خسارة القيمة		

- التسجيل المحاسبي لخسارة قيمة التثبيتات في شكل امتياز

رقم الحساب		2014/12/31	المبالغ	
مدين	دائن		مدين	دائن
681		مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	7 941 051.51	
	292	خسارة قيمة التثبيتات في شكل امتياز		7 941 051.51
		تسجيل خسارة قيمة		

خلاصة الفصل:

دراسة تقييم و معالجة فارق الحيازة على مستوى مجمع "صيدال"، سمح بتسجيل العديد من النقاط أهمها أن المجمع يقوم بالاعتراف بفارق الحيازة، على عمليات الحيازة التي قام بها على شركة "إيبيرال" و التي تمت في الحقيقة على عدة مراحل، غير أن طرق تحديد و حساب هذا الفارق بقيت غير معروفة، إذ لم يقدم أي تفصيل حول ذلك من قبل إدارة المجمع، و لهذا بعد تقديم المشتري "صيدال" و الشركة المستحوذ عليها "شركة إيبيرال"، تم الاكتفاء بعرض التسجيلات المحاسبية الخاصة بكل فارق حيازة تم تسجيله، من قبل قسم المحاسبة و المالية للمجمع.

بعد تقديم العمل المحاسبي الذي قام به المشتري (صيدال)، فيما يتعلق بالاعتراف بفارق الحيازة، فإنه تم إتباع نهج أخر في هذا الفصل يعتمد على اقتراح عمل محاسبي أخر، يقوم على تقييم و تحديد فارق الحيازة وفقا لما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية، مع محاولة الإشارة كذلك إلى ما جاء به النظام المحاسبي المالي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. و بعكس ما قام به المجمع "صيدال" فيما يتعلق بتحديد فارق الحيازة، فإنه تم القيام أولا بإعادة تقييم التثبيتات المادية بالقيمة العادلة، و ذلك بالاعتماد على تقارير التقييم لكل من المركز الوطني لهندسة البناء، و كذا مؤسسة الخبرة و المراقبة التقنية، الصناعية و البحرية "BECTIM expertise"، حيث تم هيكلة عمليات إعادة تقييم هذه، في جداول تلخيصية شملت كل العناصر المهمة و المفيدة في عملية تحديد و حساب فوائض و نواقص القيمة على هذه التثبيتات.

آخر جزء من هذا الفصل عالج طرق حساب و تحديد فارق الحيازة مثلما تم الإشارة إليه في الفصول النظرية حسب ما تنص عليه النسخة المعدلة من معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات"، أي وفق طريقتين؛ طريقة فارق الحيازة الجزئي و طريقة فارق الحيازة الكلي. و بسبب اعتبار أن سعر الحيازة الذي تمت به عملية الشراء الفعلية، سعرا ضعيفا مقارنة مع القيمة الذمية للشركة، تم اقتراح سعر أخر تم تحديده عبر تقييم شركة "إيبيرال" حسب الطريقة الذمية، و باعتماد هذا السعر الجديد تم القيام بإعادة كل مسار تحديد فارق الحيازة وفق طريقتين أيضا، مع الأخذ بعين الاعتبار كذلك لكل فوائض القيمة و بالتالي، تم الحصول على نتائج مختلفة عن تلك التي توصل إليها عند اعتماد سعر الحيازة الفعلي للمعاملة. في نهاية هذا الفصل، تم الانتقال إلى متابعة قيمة فارق الحيازة من خلال تطبيق الإهتلاك عليه على مدة منفعة قدرت بخمسة (05) سنوات، بما أن النظام المحاسبي المالي لم يفرض مدة معينة. بالإضافة إلى ذلك، تم محاولة تسجيل خسائر القيمة على هذا الأصل وفق ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي IAS 36 و النظام المحاسبي المالي.

الخاتمة

هدف هذا البحث إلى دراسة موضوع فارق الحيازة، الذي يعد أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الأوساط المحاسبية، حيث تم محاولة التركيز على مشكلة تقييمه و متابعة قيمته وفقا لمعايير الإبلاغ المالي، و بغرض القيام بذلك، تم تخصيص أربعة فصول، أولها تطرق إلى تطور المحاسبة في ظل معايير الإبلاغ المالي، أهمية المعلومات المالية و إصلاحات الإطار التصوري. الفصل الثاني تم فيه الإشارة إلى مكانة الأصول غير المادية و بالأخص فارق الحيازة، خاصة في السياق الحالي لتجريد (dématérialisation) الاقتصاد، المعايير المطلوبة للاعتراف بفارق الحيازة كأصل و طرق التقييم. الفصل الثالث أبرز أساليب (طرق) متابعة قيمة هذا الأصل، كما تناول مواضيع مختلفة ذات صلة بفارق الحيازة. الفصل الرابع كان عبارة عن تجسيد لما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص معالجة فارق الحيازة، و ذلك على مستوى أحد أكبر المجمعات الجزائرية و المتخصص في إنتاج و تسويق الأدوية.

في ختام هذه الدراسة، يمكن الرجوع إلى الفرضيات السابقة التي طرحت في المقدمة من أجل تأكيدها أو نفيها:

– الفرضية الأولى التي تفرض بأن فارق الحيازة بالرغم من طبيعته غير المتجانسة فإنه يتم تقييمه كباقي الأصول غير المادية الأخرى، تعتبر مرفوضة لأنه من خلال الفصول التي عرضت في هذا البحث، تم التأكيد على الطبيعة غير المتجانسة و خصوصية هذا الأصل، إذ أن هذا الأصل يتم تقييمه كفرق بين تكلفة الحيازة و القيمة العادلة للأصول و الخصوم القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها، و هذا الفرق (البقايا)، يشكل ما يسمى بفارق الحيازة، الذي يشمل في الواقع، كل العناصر التي لها قيمة و لكنها لا تفي بمعيار القابلية للتحديد (identifiabilité)، و بالتالي تقييمه يختلف كلية عن الأصول غير المادية الأخرى.

– الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الشركات تجد صعوبات كبيرة عند القيام باختبارات خسائر القيمة السنوية في إطار عملية متابعة قيمة فارق الحيازة تعتبر مقبولة، ففي الواقع الشركات تفضل تطبيق الإهتلاك على فارق الحيازة بطريقة نظامية خاصة الشركات غير المسعرة في البورصة، التي تعتمد الأنظمة المحاسبية الوطنية، فهذا الأمر يسمح لها بزيادة أعباء الإهتلاك، و بالتالي تحقيق وفرة ضريبية، أما بالنسبة للشركات الكبيرة المسعرة في البورصة و التي تطبق أحكام معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 الذي يكرس طريقة خسائر القيمة، فإنها كما تم التشديد عليه في هذه الدراسة تواجه صعوبات كبيرة عند القيام باختبارات خسائر القيمة، خاصة تشكيل الوحدات المولدة لسيولة الخزينة و تحديد قيمة منفعتها، بالإضافة إلى اعتبار هذه الشركات أن التكاليف المرتبطة بهذه العملية بأنها كبيرة.

– الفرضية الثالثة التي تقول بأن المجمع "صيدال" يقوم بالاعتراف بأصل فارق الحيازة و يقوم بتقييمه وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية و يتحكم فيه، تعتبر كذلك مرفوضة لأنه و بعد الإطلاع على الأعمال المتعلقة بتحديد فارق الحيازة على مستوى المجمع، تم ملاحظة أن طرق الحساب المعتمدة تعتبر غير واضحة و مبهمة، كما أنه لم يتم القيام بأية عملية إعادة تقييم للأصول و الخصوم الخاصة بالشركة المستحوذ عليها، و المقابلات التي أجريت مع مسؤولي مصلحة المحاسبة للمجمع، أكدت أن أعمال تحديد و معالجة فارق الحيازة تمت دون أي رجوع إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية.

نتائج الدراسة

عرض معالجة فارق الحيازة وفق معايير الإبلاغ المالي، سمح بتوضيح، تحليل و فهم هذا الأصل من خلال الفصول النظرية و تسليط الضوء على واقع تطبيق هذا المفهوم في الجزائر، من خلال دراسة حالة مجمع "صيدال"، فيما يلي سوف يتم عرض النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة:

* فارق الحيازة يعتبر من بين القضايا المحاسبية الأكثر تعقيدا، و بالتالي لا يكاد يتوقف عن طرح الأسئلة، التي مازالت دون إجابة واحدة و متفق عليها من قبل جميع الأطراف، و يبقى نشر معايير جديدة و مراجعة البعض الآخر أكبر دليل على خصوصية و حساسية هذا الأصل؛
* الكفاءات البشرية، الحصة السوقية (الجانب غير الملموس منها)، التآزرات التنظيمية...تعتبر عناصر غير مادية مهمة جدا في الشركات، نظرا لإسهاماتها الكبيرة في خلق القيمة. غير أن معايير الإبلاغ المالي الدولية، تمنع الاعتراف بها كأصول، مبررة هذا الموقف بصعوبة تحديد قيمتها بطريقة ذات مصداقية. إلا أنه في المقابل هذه العناصر غير المعترف بها في المحاسبة كأصول، يتم إدراجها في البقايا، التي لا يمكن تخصيصها و المسمى ب "فارق الحيازة"؛
* إن التحديد الجيد و الصحيح لمبالغ فارق الحيازة يبدأ بالتقييم المناسب على أساس القيمة العادلة للأصول و الخصوم القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها، و ذلك من أجل تجنب المغالاة في تقييم فارق الحيازة، و لهذا معايير المحاسبة الدولية، تحث على تخصيص تكلفة الحيازة في الحدود الممكنة، للأصول و الخصوم القابلة للتحديد؛

* مسار توزيع (تخصيص) تكلفة الحيازة يعتبر حساسا جدا، و بالتالي يجب مراعاة الدقة و الرجوع دائما إلى أحكام معايير المحاسبة الدولية، خاصة المعيار المحاسبي الدولي IAS 38 "الأصول غير المادية" و معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 "تجميع المؤسسات"؛
* المستوى الحالي للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بفارق الحيازة، يعتبر غير كافي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية، الذين يواجهون صعوبات كبيرة في فهم جميع تقييمات الأصول غير المادية، طرق تحديد فارق الحيازة، خسائر القيمة التي سجلتها الشركات عليه...؛
* القيام بتشكيل الوحدات المولدة لسيولة الخزينة يعتبر مسارا معقدا للغاية فتحديد الأصول المشابهة في توليد المنافع الاقتصادية و من ثم تحديد قيمة المنفعة الخاصة بهذه الوحدات، يصعب القيام به بالنسبة للشركات و يتطلب خبرة و كفاءة عالية و لهذا السبب تشتكي الشركات من ارتفاع تكلفة عمليات اختبارات خسائر القيمة على فارق الحيازة؛
* النظام المحاسبي المالي يعتبر متأخرا مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية، و بالتحديد معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 و النسخة المعدلة من المعيار المحاسبي الدولي IAS 27، بحيث أن التطورات الجديدة الخاصة بمعالجة فارق الحيازة التي جاءت بها هذه المعايير، لم يتبنها النظام المحاسبي المالي، و خاصة إمكانية التقييم وفق طريقتين؛ طريقة فارق الحيازة الجزئي و طريقة فارق الحيازة الكلي؛
* النظام المحاسبي المالي يسجل نقصا فادحا في المعلومات و التفسيرات الواجب تقديمها فيما يتعلق بعمليات تجميع المؤسسات (تكلفة الحيازة، العناصر التي تدخل في تكلفة الحيازة، مدة تخصيص (توزيع) هذه التكلفة، تجميع المؤسسات الذي يتم على مراحل، تقييم فارق الحيازة الناتج عن مثل هذه العمليات...)؛
* النظام المحاسبي المالي يُظهر في مدونة الحسابات، الحساب الخاص بإهتلاك فارق الحيازة، غير أنه في المقابل، لا يقدم أية تفاصيل عن تطبيق ذلك الإهتلاك (خاصة مدة المنفعة)، و مسألة اعتبار فارق الحيازة بأنه أصل قابل للإهتلاك أو خاضع لخسائر القيمة، أو لكلاهما معا، تبقى دون إجابة في هذا النظام؛
* النظام المحاسبي المالي يتبنى اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة من خلال الإشارة إلى وجوب قيام الشركات عند كل عملية جرد بمقارنة قيمته المحاسبية مع قيمته الاقتصادية، غير أنه لم يرد أي ذكر لكيفية تخصيص فارق الحيازة للوحدات المولدة لسيولة الخزينة و تحديد قيمة منفعة هذه الوحدات؛

* بالنسبة للمجمعات الجزائرية المسعرة في البورصة، يعتبر مجمع "صيدال" المجمع الوحيد الذي قام بالاعتراف بفارق الحيازة و ذلك على عملية حيازة واحدة، و هي حالة الشركة "إيبيرال" غير أنه لم يقم بعملية متابعة قيمة هذا الأصل (فارق الحيازة)، إذ لا يزال يظهر في ميزانية المجمع بقيمته المسجل بها عند عملية التجميع دون تسجيل أي إهتلاك أو خسارة قيمة، كما أنه لا يقوم بالنشر و الإفصاح عن المعلومات في تقاريره المالية عن فارق الحيازة (طرق التقييم، متابعة القيمة...).

الاقتراحات و الأفاق المستقبلية

بعد دراسة هذا الموضوع، و في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

* ضرورة توضيح أحكام النظام المحاسبي المالي و على وجه الخصوص تلك المتعلقة بتجميع المؤسسات و معالجة فارق الحيازة (طرق التقييم و متابعة قيمته)؛
* تبني موقف معايير المحاسبة الدولية فيما يخص معالجة فارق الحيازة، من خلال القيام بعمليات تحديث النظام المحاسبي المالي، لتقريبه من أحكام معايير المحاسبة الدولية، خاصة معيار الإبلاغ المالي IFRS 3 نسخة 2008 و المعيار المحاسبي الدولي المعدل IAS 27؛
* تقديم دراسات و أعمال توضيحية من قبل الجهة الوطنية المسؤولة عن المعايير المحاسبية في الجزائر، حول طبيعة، تقييم، متابعة القيمة، اختبارات خسائر القيمة لفارق الحيازة...بغية تمكين الشركات الجزائرية، من الفهم و التحكم في أصل فارق الحيازة؛
* إعطاء أهمية أكبر للأصول غير المادية و فارق الحيازة على وجه الخصوص، من خلال تشكيل مصلحة خاصة على مستوى المجمعات الجزائرية التي تقوم بعمليات الحيازة على شركات، تهتم فقط بمتابعة عمليات تجميع المؤسسات، تحديد فارق الحيازة و متابعة قيمته، مع ضرورة توفير المعلومات و التفسيرات في ملاحق القوائم المالية لتمكين مستخدمي المعلومات المالية، من فهم و تحليل هذا الأصل.

في نهاية هذه الدراسة، يمكن الإشارة إلى بعض العناوين التي تحتاج إلى البحث و التطوير:

* تقييم ملائمة اختبارات انخفاض قيمة فارق الحيازة؛
* اختيار طريقة تقييم فارق الحيازة و تأثيره على المعلومات المالية؛
* تجميع المؤسسات، و تقييم فارق الحيازة عند تغيير طريقة تجميع الحسابات.

المدحق

الملحق رقم (01): الميزانية أصول "شركة إيبيرال سنة 2010"

IBERAL SPA
000416131221171

Date : 22/01/2010
Heure: 14:22:29
Utilisateur IB

BILAN

P,riode : **01/01/2010** au **31/12/2010**

Type Edition : PROVISOIRE

ACTIF	NOTE	N (2010) BRUT	N (2010) AMORT. PROV.	N (2010 Net	N-: (2009) Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		195 240.00	65 239.00	130 001.00	342 348 629.72
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Batiments		326 352 911.87	21 192 887.94	305 160 023.93	150 974 564.48
Autres immobilisations corporelles		353 057 258.99	58 009 265.47	295 047 993.52	468 727 570.36
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associ,es					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants					
Impots diff,r,s actif					
TOTAL ACTIF NON COURAN		679 605 410.86	79 267 392.41	600 338 018.45	962 050 764.56
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		54 983 626.45	32 551 714.45	22 431 912.00	65 982 346.99
Créances et emplois assimilés					
Clients		10 224 143.03		10 224 143.03	15 608 029.49
Autres d,biteurs		3 125 691.19		3 125 691.19	7 226 694.92
Impots		22 781 220.68		22 781 220.68	26 351 267.10
Autres actifs courants		12 295 530.53		12 295 530.53	
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		7 032 095.94		7 032 095.94	5 683 337.16
TOTAL ACTIF COURANT		110 442 307.82	32 551 714.45	77 890 593.37	120 851 675.66
TOTAL GENERAL ACTIF		790 047 718.68	111 819 106.86	678 228 611.82	1 082 902 440.22

الملحق رقم (02): الميزانية خصوم "شركة إيبيرال سنة 2010"

IBERAL SPA
000416131221171

Date : 22/01/2010
Heure: 14:22:29
Utilisateur IB

BILAN

P,riode : 01/01/2010 au 31/12/2010

Type Edition : PROVISOIRE

PASSIF	NOTE	N (2010)	N-1 (2009)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		552 760 000.00	552 760 000.00
Capital non appelé			
Ecarts de réévaluation			
Resultat Net		-86 311 705.35	-1 443 249.10
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		-333 186 747.91	
Liaisons inter-unit,s			
TOTAL I		133 261 546.74	551 316 750.90
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres		468 313 827.83	437 763 236.38
Impots (diff,r,s et provisionn,s)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilis,s d'avance			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		468 313 827.83	437 763 236.38
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		6 485 217.84	3 084 563.22
Impots		2 524 941.59	365 239.89
Autres dettes		67 640 877.22	11 705 601.26
Tresorerie passif		2 200.60	78 667 048.57
TOTAL PASSIFS COURANTS III		76 653 237.25	93 822 452.94
TOTAL GENERAL PASSIF		678 228 611.82	1 082 902 440.22

الملحق رقم (03): حسابات النتائج "شركة إيبيرال سنة 2010"

IBERAL SPA
000416131221171

Date : 22/01/2010
Heure 14:22:49
Utilisateur IB

COMPTE DE RESULTAT

P,riode du : **01/01/2010** Au : **31/12/2010**

Type Edition : PROVISOIRE

	NOTE	N (2010)	N-1 (2009)
Ventes et produits annexes		46 061 612.22	15 608 029.49
Prestations de transport			
Variation stocks produits finis et en cours		49 682 687.91	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières			
Cessions produits finis			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		95 744 300.13	15 608 029.49
Achats consomm,s		65 464 992.23	8 187 237.16
Cessions matières premières			
Cessions produits			
Services extérieurs et autres consommations		7 662 890.43	15 596 877.91
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		73 127 882.66	23 784 115.07
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		22 616 417.47	-8 176 085.58
Charges de personnel		18 923 777.18	19 735 552.23
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		152 232.75	884 793.55
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		3 540 407.54	-28 796 431.36
Cessions produits			
Autres produits opérationnels		9 020 000.00	201 974 367.33
Autres charges op,rationnelles		35 366 778.00	91 425 331.39
Cessions charges			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		63 500 334.89	48 049 307.50
Reprises sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-86 306 705.35	33 703 297.08
Produits financiers			
Charges financières			35 146 546.18
VI - RESULTAT FINANCIER			-35 146 546.18
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-86 306 705.35	-1 443 249.10
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires		5 000.00	
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		104 764 300.13	217 582 396.82
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		191 076 005.48	219 025 645.92
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-86 311 705.35	-1 443 249.10
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-86 311 705.35	-1 443 249.10

الملحق رقم (04): الميزانية أصول "شركة إيبيرال سنة 2012"

000416096458733

BILAN

Date : 31/12/2012
Heure: 09:57:34
Utilisateur IB

P,riode : **01/01/2012** au **31/12/2012**

Type Edition : DEFINITIVE

ACTIF	NOTE	N (2012) BRUT	N (2012) AMORT. PROV.	N (2012 Net	N-: (2011 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		195 240.00	151 897.00	43 343.00	86 672.00
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Batiments		324 162 491.09	41 513 899.27	282 648 591.82	295 018 514.83
Autres immobilisations corporelles		182 251 091.85	103 940 011.03	78 311 080.82	128 539 254.60
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		173 805 065.61		173 805 065.61	145 536 625.61
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence - entreprises associ,es					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prets et autres actifs financiers non courants					
Impots diff,r,s actif		63 031 264.77		63 031 264.77	
TOTAL ACTIF NON COURAN		743 445 153.32	145 605 807.30	597 839 346.02	569 181 067.04
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		2 489 110.14	688 890.56	1 800 219.58	9 197 000.06
Créances et emplois assimilés					
Clients		6 213 244.62		6 213 244.62	16 820 214.84
Autres d,biteurs		2 986 362.63		2 986 362.63	2 991 827.47
Impots		27 754 776.75		27 754 776.75	26 676 523.98
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		7 536 562.88		7 536 562.88	4 741 398.21
TOTAL ACTIF COURANT		46 980 057.02	688 890.56	46 291 166.46	60 426 964.56
TOTAL GENERAL ACTIF		790 425 210.34	146 294 697.86	644 130 512.48	629 608 031.60

الملحق رقم (05): الميزانية خصوم "شركة إيبيرال سنة 2012"

000416096458733

Date : 31/12/2012
Heure: 09:57:34
Utilisateur IB

BILAN

P,riode : **01/01/2012** au **31/12/2012**

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2012)	N-1 (2011)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		552 760 000.00	552 760 000.00
Capital non appelé			
Ecarts de réévaluation			
Resultat Net		-22 362 321.33	-47 577 447.73
Autres capitaux propres - Report ... nouveau		-467 075 900.99	-356 467 188.49
Liaisons inter-unit,s			
TOTAL I		63 321 777.68	148 715 363.78
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres		476 677 948.33	447 362 598.22
Impots (diff,r,s et provisionn,s)			-63 031 264.77
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilis,s d'avance		3 266 364.62	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		479 944 312.95	384 331 333.45
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattach,s		5 695 233.58	5 268 510.02
Impots		12 666 077.72	6 273 697.69
Autres dettes		82 503 110.55	85 017 057.95
Tresorerie passif			2 068.71
TOTAL PASSIFS COURANTS III		100 864 421.85	96 561 334.37
TOTAL GENERAL PASSIF		644 130 512.48	629 608 031.60

الملحق رقم (06): حسابات النتائج "شركة إيبيرال سنة 2012"

000416096458733

Date : 31/12/2012
Heure 09:57:42
Utilisateur IB

COMPTE DE RESULTAT

P,riode du : **01/01/2012** Au : **31/12/2012**

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2012)	N-1 (2011)
Ventes et produits annexes		20 906 800.00	29 228 487.92
Prestations de transport			
Variation stocks produits finis et en cours			-8 225 052.99
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières			
Cessions produits finis			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		20 906 800.00	21 003 434.93
Achats consomm,s		2 950 925.72	2 422 797.01
Cessions matières premières			
Cessions produits			
Services extérieurs et autres consommations		9 406 488.10	4 525 067.25
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		12 357 413.82	6 947 864.26
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		8 549 386.18	14 055 570.67
Charges de personnel		18 147 427.38	18 270 125.26
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		12 920.00	31 300.00
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-9 610 961.20	-4 245 854.59
Cessions produits			
Autres produits opérationnels		81 797.12	4 021 454.44
Autres charges op,rationnelles		7 550 459.81	10 752 146.11
Cessions charges			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		38 660 488.69	36 600 451.19
Reprises sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		-55 740 112.58	-47 576 997.45
Produits financiers			
Charges financières		29 653 473.52	
VI - RESULTAT FINANCIER		-29 653 473.52	
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		-85 393 586.10	-47 576 997.45
Impots exigibles sur r,sultats ordinaires			
Impots diff,r,s (Variations) sur r,sultats ordinaires		-63 031 264.77	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		20 988 597.12	25 024 889.37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		43 350 918.45	72 601 886.82
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-22 362 321.33	-47 576 997.45
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (.. préciser)			450.28
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			-450.28
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-22 362 321.33	-47 577 447.73

الملحق رقم (07): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 1

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	AMORTISSEMENTS %	ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
204001 280300	LOGICIEL INFORMATIQUE									
		1	30/06/2005	65 240,00	65 240,00	33,33	65 239,00		65 239,00	1,00
	LOGICIEL INFORMATIQUE COMPTABILITE	1	31/05/2010	130 000,00	130 000,00	33,33		43 329,00	43 329,00	86 671,00
	S/TOTAL				195 240,00		65 239,00	43 329,00	108 568,00	86 672,00
213000 281300 281 310	BATIMENT INDUSTRIEL									
	BATIMENT HANGAR USINE	1	31/05/2004		78 478 400,00	2,50	5 708 298,01	2 545 743,20	8 254 041,21	70 224 358,79
	S/TOTAL				78 478 400,00		5 708 298,01	2 545 743,20	8 254 041,21	70 224 358,79
213100 281302	BATIMENT ADMINISTRATIF									
	BATIMENT ADMINISTRATIF	1	31/05/2004		23 351 328,00	2,50	67 544,90		67 544,90	23 283 783,10
	S/TOTAL				23 351 328,00		67 544,90		67 544,90	23 283 783,10
213200 281320 281 321 281 703	BATIMENT UNITE DE CONDITIONNEMENT									
	BATIMENT CANTINE	1	31/05/2004		35 270 400,00	2,50	2 777 971,56	1 014 451,55	3 792 423,11	31 477 976,89
	S/TOTAL				35 270 400,00		2 777 971,56	1 014 451,55	3 792 423,11	31 477 976,89
213300 281330	BATIMENT MEZZANINE 1									
	BATIMENT / MEZZANINE (SIP-METALLIQUE 1)	1	31/03/2005		10 664 913,64	2,50	542 702,48	266 622,84	809 325,32	9 855 588,32
	CONTRÔLE GROS ŒUVRE C.T.C		19/09/2011		119 244,60					119 244,60
	S/TOTAL				10 784 158,24		542 702,48	266 622,84	809 325,32	9 974 832,92
213400 218340	BATIMENT MEZZANINE 2									
	BATIMENT / MEZZANINE (SIP-METALLIQUE 2)	1	31/03/2005		1 484 786,36	2,50	180 080,64	37 119,65	217 200,29	1 267 586,07
	CONTRÔLE GROS ŒUVRE C.T.C		19/09/2011		16 601,42					16 601,42
	S/TOTAL				1 501 387,78		180 080,64	37 119,65	217 200,29	1 284 187,49
213500 281350	BATIMENT/ POSTE TRANFO-ELECTRIC									
	BATIMENT / POSTE TRANSFORMATEUR ELECT	1	31/12/2005		975 000,00	2,50	48 750,00	24 375,00	73 125,00	901 875,00

الملحق رقم (08): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 2

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	AMORTISSEMENTS %	ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
	S/TOTAL				975 000,00		48 750,00	24 375,00	73 125,00	901 875,00
213600 281360	BATIMENT S/STATION ELECTRIC									
	BATIMENT / SOUS STATION ELECTRIQUE	1	31/12/2005		900 000,00	2,50	45 000,00	22 500,00	67 500,00	832 500,00
	S/TOTAL				900 000,00		45 000,00	22 500,00	67 500,00	832 500,00
213700 281370	BATIMENT BACHE A EAU									
	BATIMENT BACHE A EAU	1	31/12/2006		5 079 204,87	2,50	126 980,00	128 399,88	255 379,88	4 823 824,99
	CONTRÔLE GROS ŒUVRE C.T.C		19/09/2011		56 790,70					56 790,70
	S/TOTAL				5 135 995,57		126 980,00	128 399,88	255 379,88	4 880 615,69
215200 281520	INSTALLATION COMPLEXE									
	INSTALLATION MUR DE SEPARATION	1	31/03/2005		6 722 400,00	2,50	462 165,00	169 939,08	632 104,08	6 090 295,92
	CONTRÔLE GROS ŒUVRE C.T.C		19/09/2011		75 163,28					75 163,28
	S/TOTAL				6 797 563,28		462 165,00	169 939,08	632 104,08	6 165 459,20
215210 281521	INSTALLATION COMPLEXE GAZ									
	INSTALLATION RESEAU GAZ	1	28/02/2005		1 064 399,14	2,50	48 784,96	26 609,97	75 394,93	989 004,21
	S/TOTAL				1 064 399,14		48 784,96	26 609,97	75 394,93	989 004,21
215220 281522 281 740	INSTALLATION COMPLEXE ELECTRICITE									
	INSTALLATION RESEAU ELECTRIQUE	1	28/02/2005		354 918,51	2,50	53 237,77	8 872,96	62 110,73	292 807,78
	DEPLACEMENT ARMOIRE ELECTRIQUE	EN	31/07/2006	408 500,00	408 500,00	20	326 800,00	81 700,00	408 500,00	-
	LUMINAIRE P/CHANTIER 250 W	6	30/11/2007	6 000,00	36 000,00	20	22 668,95	7 200,00	29 868,95	6 131,05
	PROJECTEUR P/CHANTIER 1500 W	1	30/11/2007	7 500,00	7 500,00	20	4 722,70	1 500,00	6 222,70	1 277,30
	PROJECTEUR P/CHANTIER 1000 W	1	30/11/2007	3 200,00	3 200,00	20	2 015,02	640,00	2 655,02	544,98
	INSTALATION ELECTRICITE BUREAUX USINE	LOT	30/11/2007	910 845,00	910 845,00	20	573 552,76		573 552,76	337 292,24
	RENOVATION RESEAU ECLAIRAGE EXTERIEUR SITE	LOT	28/02/2008	662 131,00	662 131,00	20	198 639,30		198 639,30	463 491,70

الملحق رقم (09): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 3

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	%	AMORTISSEMENTS ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
	S/TOTAL				2 383 094,51		1 181 636,49	99 912,96	1 281 549,45	1 101 545,06
215230 281531	INSTALLATION COMPLEXE ASSAINISSEMENT									
	INSTAL-RESEAU ASSAINISSEMENT EAU MACHINES	1	31/07/2005		244 738,50	2,50	14 786,28	6 118,45	20 904,73	223 833,77
	S/TOTAL				244 738,50		14 786,28	6 118,45	20 904,73	223 833,77
215300 281530	MATERIEL DE PRODUCTION									
	BLISTEREUSE	1	31/01/2007	49 781 468,19	49 781 468,19	15	14 934 440,46	7 467 220,23	22 401 660,69	27 379 807,50
	ETUYEUSE	1	31/01/2007	41 525 027,85	41 525 027,85	15	12 719 010,69	6 228 754,18	18 947 764,87	22 577 262,98
	BALANCE CONTRÔLE POIDS	1	31/01/2007	5 197 500,68	5 197 500,68	15	1 559 250,20	779 625,10	2 338 875,30	2 858 625,38
	VIGNETTEUSE	1	31/01/2007	4 009 546,96	4 009 546,96	15	1 202 864,09	601 432,02	1 804 296,11	2 205 250,85
	S/TOTAL				100 513 543,68		30 415 565,44	15 077 031,53	45 492 596,97	55 020 946,71
215320 281532	MATERIEL ET OUTILLAGE D'ENTRETIEN									
	CHARIOT NICK STAR 210 PRES OKEY LT 28	1	30/03/2009	21 000,00	21 000,00	15,00		3 150,00	3 150,00	17 850,00
	AUTOLAVEUSE SCRUBTEC 545 E	1	30/09/2009	310 000,00	310 000,00	15,00		46 500,00	46 500,00	263 500,00
	DISTRUBUTEUR 500 CS	11	31/10/2009	11 750,00	129 250,00	15,00		19 387,50	19 387,50	109 862,50
	SECHE MAIN EN INOX	8	31/10/2009	25 000,00	200 000,00	15,00		30 000,00	30 000,00	170 000,00
	S/TOTAL				660 250,00			99 037,50	99 037,50	561 212,50
215340 281534	MATERIEL ET OUTILLAGE LABORATOIRE									
	SYSTEME PURIFICATION D'EAU	1	31/01/2007	867 620,15	867 620,15	20	347 048,06	173 524,03	520 572,09	347 048,06
	CENTRIFUGEUSE HETTICH EBA 20	1	31/05/2007	94 000,00	94 000,00	20	37 600,00	18 800,00	56 400,00	37 600,00
	PH-METRE	2	30/06/2007	38 197,14	76 394,27	20	30 557,71	15 278,85	45 836,56	30 557,71
	ENSEMBLE TRIMETRIE KARL FICHER	1	30/06/2007	261 847,94	261 847,94	20	104 739,18	52 369,59	157 108,76	104 739,18
	CONDUCTRIMETRE	1	30/06/2007	76 394,27	76 394,27	20	30 557,71	15 278,85	45 836,56	30 557,71
	DUROMETRE	1	30/06/2007	218 118,82	218 118,82	20	87 247,53	43 623,76	130 871,29	87 247,53
	FRIABILATEUR	1	30/06/2007	109 059,40	109 059,40	20	43 623,76	21 811,88	65 435,64	43 623,76
	EPAISSOMETRE	1	30/06/2007	109 059,40	109 059,40	20	43 623,76	21 811,88	65 435,64	43 623,76
	ETUVES	3	30/06/2007	119 982,91	359 948,73	20	143 979,49	71 989,75	215 969,24	143 979,49
	MACHINE A LAVER VERRERIE	1	30/06/2007	381 760,62	381 760,62	20	152 704,25	76 352,12	229 056,37	152 704,25
	BAIN A ULTRA SON	1	30/06/2007	43 623,76	43 623,76	20	17 449,50	8 724,75	26 174,26	17 449,50
	FOUR A MOUFFLE	1	30/06/2007	54 582,39	54 582,39	20	21 832,96	10 916,48	32 749,43	21 832,96
	MEUBLE PALASSE	1	30/06/2007	3 091 702,57	3 091 702,57	20	1 236 681,03	618 340,51	1 855 021,54	1 236 681,03
	BALANCE ANALYTIQUE	1	30/06/2007	152 683,18	152 683,18	20	61 073,27	30 536,64	91 609,91	61 073,27
	BALANCE DE PRECISION	2	30/06/2007	338 189,545	676 379,09	20	270 551,64	135 275,82	405 827,45	270 551,64

الملحق رقم (10): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 4

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	AMORTISSEMENTS %	ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
	AGITATEURS MAGNETIQUES	5	30/06/2007	21 811,884	109 059,42	20	43 623,77	21 811,88	65 435,65	43 623,77
	ECHANTILLONNEUR D'AIR	2	30/06/2007	163 641,80	327 283,60	20	130 913,44	65 456,72	196 370,16	130 913,44
	HOTTE A EAUX LAMINAIRE	1	30/06/2007	250 889,33	250 889,33	20	100 355,73	50 177,87	150 533,60	100 355,73
	SORBONNE	1	30/06/2007	163 641,80	163 641,80	20	65 456,72	32 728,36	98 185,08	65 456,72
	CODIPTEUR COLONIE	1	30/06/2007	32 770,51	32 770,51	20	13 108,20	6 554,10	19 662,31	13 108,20
	APPAREIL CONTRÔLE ETANCHEITE	2	30/06/2007	8 166,28	16 332,56	20	6 533,02	3 266,51	9 799,54	6 533,02
	POMPE A VIDE	2	30/06/2007	10 905,94	21 811,88	20	8 724,75	4 362,38	13 087,13	8 724,75
	CHROMATOGRAPHE H,P,L,C	1	30/06/2007	5 268 465,19	5 268 465,19	20	2 107 386,08	1 053 693,04	3 161 079,11	2 107 386,08
	TEST DE DISSOLUTION	1	30/06/2007	109 059,42	109 059,42	20	43 623,77	21 811,88	65 435,65	43 623,77
	SPECTRO-PHOTOMETRE	1	30/06/2007	1 254 446,64	1 254 446,64	20	501 778,66	250 889,33	752 667,98	501 778,66
	ARMOIRE POUR REACTIF	1	30/06/2007	185 453,69	185 453,69	20	74 181,48	37 090,74	111 272,21	74 181,48
	EVAPORATEUR ROTATIF	1	30/06/2007	130 871,30	130 871,30	20	52 348,52	26 174,26	78 522,78	52 348,52
	SPECTRO-PHOTOMETRE	1	30/06/2007	763 626,62	763 626,62	20	305 450,65	152 725,32	458 175,97	305 450,65
	LECTEUR CODE BARRE	1	30/06/2007	27 291,20	27 291,20	20	10 916,48	5 458,24	16 374,72	10 916,48
	BAIN-MARIE	2	30/06/2007	60 009,02	120 018,04	20	48 007,22	24 003,61	72 010,82	48 007,22
	EQUIPEMENT ERWEKA	1	30/11/2007	906 984,00	906 984,00	20	362 793,60	181 396,80	544 190,40	362 793,60
	CHAMBRE DE DETECTION	1	30/11/2007	131 157,00	131 157,00	20	52 462,80	26 231,40	78 694,20	52 462,80
	ENCEINTE CLIMATIQUE TYPE KBF 720	1	30/11/2007	2 335 158,54	2 335 158,54	20	934 063,42	467 031,71	1 401 095,12	934 063,42
	ENCEINTE CLIMATIQUE TYPE KBF 240	1	30/11/2007	1 624 828,73	1 624 828,73	20	649 931,49	324 965,75	974 897,24	649 931,49
	LOGICIEL LHCP LABO	1	30/06/2008	1 607 000,00	1 607 000,00	20	642 800,00	321 400,00	964 200,00	642 800,00
	FILTRE HPLC	1	31/08/2008	162 245,52	162 245,52	20	64 898,21	32 449,10	97 347,31	64 898,21
	ENREGISTREUSE TEMPER	1	31/01/2008	140 000,00	140 000,00	20	56 000,00	28 000,00	84 000,00	56 000,00
	CUVE EN VERRE	1	31/01/2008	43 552,13	43 552,13	20	17 420,85	8 710,43	26 131,28	17 420,85
	EMPOWER SYSTEM SUITABILITY	1	31/08/2009	306 375,00	306 375,00	20		61 275,00	61 275,00	245 100,00
	ETUVE 115 BINDER	1	30/08/2009	180 000,00	180 000,00	20		36 000,00	36 000,00	144 000,00
	TIREUR KARL FISHER METTLER MODEL V30	1	31/08/2009	830 000,00	830 000,00	20		166 000,00	166 000,00	664 000,00
	IMPRIMANTE USB P25	1	31/08/2009	74 200,00	74 200,00	20		14 840,00	14 840,00	59 360,00
	COLONNE ZORBAX SB C18 50x4,6 3,5 Um	2	31/08/2009	61 500,00	123 000,00	20		24 600,00	24 600,00	98 400,00
	COLONNE SYMMETRY C18 250x4,6mm 5uM	3	31/08/2009	77 100,00	231 300,00	20		46 260,00	46 260,00	185 040,00
	KROMASIL 100 C18 100x4,6 3,5 uM	1	31/08/2009	48 700,00	48 700,00	20		9 740,00	9 740,00	38 960,00
	NOVA-PAK C18 3,9x150	2	31/08/2009	56 300,00	112 600,00	20		22 520,00	22 520,00	90 080,00
	COLONNE INERTSIL 250x4,6 mm 5uM	1	31/08/2009	49 280,00	49 280,00	20		9 856,00	9 856,00	39 424,00
	COLONNE HYPERSIL ODS C18 100x4,6 mm 5uM	1	31/08/2009	42 200,00	42 200,00	20		8 440,00	8 440,00	33 760,00
	COLONNE HPLC HYPERSIL ODS	1	30/09/2009	47 200,00	47 200,00	20		9 440,00	9 440,00	37 760,00
	COLONNE SPHERISORB C8	1	30/09/2009	41 870,00	41 870,00	20		8 374,00	8 374,00	33 496,00
	COLONNE NUCLEOSIL 120 C18	3	30/09/2009	42 520,00	127 560,00	20		25 512,00	25 512,00	102 048,00
	VASE POUR KAL FISHER II	1	30/09/2009	7 200,00	7 200,00	20		1 440,00	1 440,00	5 760,00
	IMPRIMANTE LP43 BALANCE	1	13/10/2010	242 400,00	242 400,00	20		48 480,00	48 480,00	193 920,00
	ENREGISTREUSE TEMPER	2	13/10/2010	46 000,00	92 000,00	20		18 400,00	18 400,00	73 600,00
	S/TOTAL				24 861 006,71		8 922 048,68	4 972 201,34	13 894 250,02	10 966 756,69
215350 281535	MATERIEL ET OUTILLAGE SECURITE									
	EXTINCTEUR A NEIGE CARBONIQUE 10KGS	3	31/12/2007	15 584,40	46 753,20	20	9 350,64	9 350,64	18 701,28	28 051,92

الملحق رقم (11): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 5

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	AMORTISSEMENTS %	ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
218410 281410	MATERIEL DE TRANSPORT LEGER									
	VEHICULE HYUNDAI ATOS	1	05/05/2004	520 512,82	520 512,82	20	520 512,82		520 512,82	-
	VEHICULE HYUNDAI ACCENT	1	31/01/2005	641 025,64	641 025,64	20	641 025,64		641 025,64	-
	VEHICULE HYUNDAI ACCENT	1	30/09/2005	641 025,64	641 025,64	20	641 025,64		641 025,64	-
	VEHICULE HYUNDAI ACCENT	1	31/03/2008	713 675,21	713 675,21	20	392 321,25	142 735,00	535 056,25	178 618,96
	S/TOTAL				2 516 239,31		2 194 885,35	142 735,00	2 337 620,35	178 618,96
218500 281500	MOBILIER DE BUREAU									
	ARMOIRE BLINDEE / COFFRE	1	25/05/2004	33 000,00	33 000,00	10,00	26 400,00	3 300,00	29 700,00	3 300,00
	CHAISES CARREES EN SKAI	2	23/10/2004	1 600,00	3 200,00	10,00	2 560,00	320,00	2 880,00	320,00
	ELEMENT ETAGERES EN BOIS	1	23/10/2004	6 500,00	6 500,00	10,00	5 200,00	650,00	5 850,00	650,00
	ARMOIRE BLINDEE / COFFRE	1	31/01/2005	33 000,00	33 000,00	10,00	25 850,00	3 300,00	29 150,00	3 850,00
	ARMOIRE BLINDEE / COFFRE	1	28/02/2005	33 000,00	33 000,00	10,00	25 300,00	3 300,00	28 600,00	4 400,00
	CHAISES PIVOTANTES	7	28/02/2005	5 300,00	37 100,00	10,00	28 443,34	3 710,00	32 153,34	4 946,66
	CHAISES PIED ALLUMINUM SIMPLE	10	31/03/2005	1 950,00	19 500,00	10,00	14 625,00	1 950,00	16 575,00	2 925,00
	TABLEAU POUR SALLE DE REUNION	1	30/04/2005	9 500,00	9 500,00	10,00	6 966,66	950,00	7 916,66	1 583,34
	ARMOIRE BLINDEE / COFFRE	1	30/06/2005	33 000,00	33 000,00	10,00	23 100,00	3 300,00	26 400,00	6 600,00
	BUREAU EN BOIS (6) TIROIRS	1	29/01/2006	13 350,00	13 350,00	10,00	8 010,00	1 335,00	9 345,00	4 005,00
	TABLE BASSE EN MELAMINE	1	29/01/2006	4 350,00	4 350,00	10,00	2 610,00	435,00	3 045,00	1 305,00
	FAUTEUIL EN CUIR	1	05/02/2006	34 000,00	34 000,00	10,00	20 400,00	3 400,00	23 800,00	10 200,00
	ARMOIRE BLINDEE / COFFRE	1	10/06/2006	33 000,00	33 000,00	10,00	16 500,00	3 300,00	19 800,00	13 200,00
	PORTE MANTEAU EN BOIS	1	17/04/2006	2 000,00	2 000,00	10,00	1 200,00	200,00	1 400,00	600,00
	ENSEMBLE BUREAU	1	31/07/2007	198 900,00	198 900,00	10,00	39 780,00	19 890,00	59 670,00	139 230,00
	TABLE DE REUNION PIED METALIQUE	1	31/07/2007	80 730,00	80 730,00	10,00	16 146,00	8 073,00	24 219,00	56 511,00
	CHAISE DIRECTIONELLE LUX NOIRE	1	31/07/2007	25 740,00	25 740,00	10,00	5 148,00	2 574,00	7 722,00	18 018,00
	CHAISE VISITEUR LUXE NOIRE	2	31/07/2007	19 890,00	39 780,00	10,00	7 956,00	3 978,00	11 934,00	27 846,00
	CHAISE VISITEUR CHROME	8	31/07/2007	10 471,50	83 772,00	10,00	16 754,40	8 377,20	25 131,60	58 640,40
	TABLE BASSE P/MODELE	1	31/07/2007	11 583,00	11 583,00	10,00	2 316,60	1 158,30	3 474,90	8 108,10
	ARMOIRE HAUTE 2 PORTES MELAMINE	2	31/10/2007	6 748,90	13 497,80	10,00	2 699,56	1 349,78	4 049,34	9 448,46
	RAYONNAGE EN MELAMINE	20	31/10/2007	6 514,41	130 288,20	10,00	26 057,64	13 028,82	39 086,46	91 201,74
	ARMOIRE HAUTE DEMI-VITREE EN MELAMINE	2	31/10/2007	7 777,42	15 554,84	10,00	3 110,96	1 555,48	4 666,44	10 888,40
	CHIHISSON MOBILE A TROIS TIROIRES A PORTE	2	31/10/2007	2 471,62	4 943,24	10,00	988,64	494,32	1 482,96	3 460,28
	BUREAU AVEC RETOUR A CAISSON MOBILE	2	30/11/2007	19 976,81	39 953,62	10,00	7 990,72	3 995,36	11 986,08	27 967,54
	ARMOIRE A 2 PORTES	1	30/11/2007	7 896,21	7 896,21	10,00	1 579,24	789,62	2 368,86	5 527,35
	CHAISES VISITEURS	4	30/11/2007	2 223,00	8 892,00	10,00	1 778,40	889,20	2 667,60	6 224,40
	CHAISE OPERATRICE	2	30/11/2007	4 680,00	9 360,00	10,00	1 872,00	936,00	2 808,00	6 552,00
	FAUTEUIL DE DIRECTION EN TISSUS	1	31/12/2007	5 500,00	5 500,00	10,00	1 100,00	550,00	1 650,00	3 850,00
	TABLE ACIER INOXYDABLE 100*100*60	1	31/12/2007	14 040,00	14 040,00	10,00	2 808,00	1 404,00	4 212,00	9 828,00

الملحق رقم (12): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 6

iberal

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	%	AMORTISSEMENTS ANTERIEURS	AMORTISSEMENTS DOT.EXERCICE	AMORTISSEMENTS TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
245130 281513	OUVRAGES DE BIBLIOTHEQUE									
	DICTIONNAIRE VIDAL	1	06/04/2004	14 900,00	14 900,00	15	13 410,00	1 490,00	14 900,00	-
	LIVRE PHARMACIE CLINIQUE	1	06/04/2004	3 880,00	3 880,00	15	3 492,00	388,00	3 880,00	-
	DICTIONNAIRE LAROUSSE MEDICAL	1	12/12/2004	5 046,72	5 046,72	15	4 542,05	504,09	5 046,14	0,58
	DICTIONNAIRE TERME DE MEDECINE	1	12/12/2004	2 336,47	2 336,47	15	2 102,82	233,65	2 336,47	-
	GUIDE PRATIQUE DOROZE 2004	1	12/12/2004	3 644,85	3 644,85	15	3 280,37	364,48	3 644,85	-
	LIVRE VADE MECUM-ANTI-BIOTIQ	1	30/06/2004	2 568,00	2 568,00	15	2 311,20	256,80	2 568,00	-
	DICTIONNAIRE MEDICALE DES TERMES	1	28/02/2005	2 180,00	2 180,00	15	1 938,55	241,45	2 180,00	-
	OUVRAGE TERMINOLGIE MEDICALE	1	28/02/2005	700,00	700,00	15	622,47	77,53	700,00	-
	DICTIONNAIRE HACHETTE Français	1	31/03/2005	1 800,00	1 800,00	15	1 566,00	234,00	1 800,00	-
	S/TOTAL				37 056,04		33 265,46	3 790,00	37 055,46	0,58
247010 281301 281 701	AGENC.AMENAG. BAT-INDUST									
	DIVERS AMENAGEMENTS BATIMENT USINE	ENS	31/12/2005	7 384 739,50	7 384 739,50	20	738 473,95		738 473,95	6 646 265,55
	DIVERS AMENAGEMENTS BATIMENT USINE	ENS	31/12/2005	5 779 666,00	5 779 666,00	20	577 966,60		577 966,60	5 201 699,40
	DIVERS AMENAGEMENTS BATIMENT USINE	ENS	31/12/2005	4 505 219,00	4 505 219,00	20	450 521,90		450 521,90	4 054 697,10
	CLOISONS HYGIENIQUES SALLES PROPRES	ENS	30/06/2006	31 692 253,22	31 692 253,22	20	3 169 225,32		3 169 225,32	28 523 027,90
	SYSTEME TRAITEMENT D'AIR	ENS	30/06/2006	15 395 684,75	15 395 684,75	20	1 539 568,48		1 539 568,48	13 856 116,28
	REVETEMENT SOL EN RESINE EPOXY	ENS	30/06/2006	23 475 456,50	23 475 456,50	20	2 347 545,65		2 347 545,65	21 127 910,85
	DIVERS TRAVAUX DE FINITION-USINE	LOT	31/12/2007	4 207 557,50	4 207 557,50	20	420 755,75		420 755,75	3 786 801,75
	AMENAGEMENT BUREAUX DE L'USINE	LOT	31/12/2007	3 675 328,00	3 675 328,00	20	367 532,80	732 539,32	1 100 072,12	2 575 255,88
	MENUISERIE ALUMINIUM USINE	LOT	31/12/2007	1 307 000,00	1 307 000,00	20	130 700,00		130 700,00	1 176 300,00
	POSE DE FAUX PLAFONDS USINE	LOT	31/12/2007	612 500,00	612 500,00	20	61 250,00		61 250,00	551 250,00
	POSE DE FAUX PLAFONDS LABORATOIRE	LOT	31/12/2007	2 986 500,00	2 986 500,00	20	298 650,00	597 300,00	895 950,00	2 090 550,00
	PLOMBERIE SANITAIRE USINE ET LABORATOIRE	LOT	31/12/2007	280 650,00	280 650,00	20	28 065,00	56 130,00	84 195,00	196 455,00
	AMENAGEMENT SALLES PROPRES 2EME PARTIE	LOT	31/01/2007	47 187 163,66	47 187 163,66	20	4 718 716,37		4 718 716,37	42 468 447,29
	REVETEMENT SOL EN RESINE	LOT	31/05/2007	65 689,11	65 689,11	20	6 568,91	13 137,82	19 706,73	45 982,38
	AMENAGEMENT SALLES PROPRES 3EME PARTIE	LOT	30/06/2007	7 274 904,56	7 274 904,56	20	390 243,71	1 454 980,91	1 845 224,62	5 429 679,94
	AMENAGEMENT LABO ET U-CONDITIONNEMENT	LOT	30/11/2008	2 568 900,00	2 568 900,00	20	256 890,00	513 780,00	770 670,00	1 798 230,00
	AMENAGEMENT U-CONDITIONNEMENT	LOT	30/11/2008	268 995,50	268 995,50	20	26 899,55	53 799,10	80 698,65	188 296,85
	AMENAGEMENT BUREAU PDG	LOT	30/06/2009	755 870,00	755 870,00	20		151 174,00	151 174,00	604 696,00
	AMENAGEMENT BUREAUX LABORATOIRE	LOT	30/09/2009	427 300,00	427 300,00	20		85 460,00	85 460,00	341 840,00
	PARACHEVEMENT DE L'UNITE DE PRODUCTION	LOT	30/09/2009	959 205,00	959 205,00	20		191 841,00	191 841,00	767 364,00
	PARACHEVEMENT DE L'UNITE DE PRODUCTION	LOT	31/10/2009	777 255,00	777 255,00	20		155 451,00	155 451,00	621 804,00
	MENUISERIE ALUMINIUM USINE	LOT	11/01/2010	194 873,00	194 873,00	20		38 974,60	38 974,60	155 898,40
	S/TOTAL				161 782 710,30		15 529 573,98	4 044 567,75	19 574 141,73	142 208 568,57

الملحق رقم (13): جدول الإهتلاكات و المؤونات شركة إيبيرال 2011/12/31" رقم 7

ibéral

TABLEAU DES INVESTISSEMENTS ET AMORTISSEMENTS AU 31/12/2011

N° CPTE	DESIGNATION	NBRE	DATE	P.UNIT.	VALEUR D'ACQUISITION	AMORTISSEMENTS %	ANTERIEURS	DOT.EXERCICE	TOTAL	VALEUR NETTE COMPTABLE
213701 281730	AGENC.AMENAG. INSTAL.EAU									
	AGENC.AMENAG.INSTAL.EAU	ENS	30/04/2005	29 370,00	29 370,00	20	25 971,39		25 971,39	3 398,61
	AGENC.AMENAG.INSTAL.EAU	ENS	31/05/2005	118 094,89	118 094,89	20	105 049,21		105 049,21	13 045,68
	AGENC.AMENAG.INSTAL.EAU	ENS	31/05/2006	37 194,00	37 194,00	20	33 400,21		33 400,21	3 793,79
	AMENAGEMENT BACHE A EAU EQUIPEMENT	LOT	31/12/2007	1 039 205,00	1 039 205,00	20		207 841,00	207 841,00	831 364,00
	AMENAGEMENT BACHE A EAU EQUIPEMENT	LOT	30/11/2008	131 000,00	131 000,00	20		26 200,00	26 200,00	104 800,00
	S/TOTAL				1 354 863,89		165 420,82	234 041,00	399 461,82	955 402,07
232 000	INVESTISSEMENTS EN COURS									
	MACHINE NETTOYAGE	1	31/07/2006	38 589 824,76	38 589 824,76	15				
	MACHINE TUNNEL STERILISATION	1	31/07/2006	31 409 375,20	31 409 375,20	15				
	MACHINE REMPLISSEUSE D'AMPOULE	1	31/07/2006	39 014 727,65	39 014 727,65	15				
	MACHINE THERMOFORMEUSE	1	31/07/2006	31 965 587,00	31 965 587,00	15				
	MACHINE ETUYEUSE	1	31/07/2006	28 713 454,54	28 713 454,54	15				
	VIGNETTEUSE	1	30/06/2007	4 112 096,46	4 112 096,46	15				
	S/TOTAL				173 805 065,61					173 805 065,61
	TOTAL GENERAL				680 081 640,84		79 267 392,41	31 633 181,38	110 900 573,81	569 181 067,03

الملحق رقم (14): وضعية التثبيتات في سنة 2014

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction Centrale des Finances et de la Comptabilité

EVOLUTION DES IMMOBILISATIONS ET DES ACTIFS FINANCIERS NON COURANT AU 31/12/2014

Rubriques et postes	Notes	Valeur brutes à l'ouverture de l'exercice	Augmentations de l'exercice	Diminutions de l'exercice			Valeur brutes à la cloture de l'exercice
				Cession / Rembouressement	Scission	Hors service	
Droit de la propriété industriel et commerciale		252 317 567,86	3 264 300,00		-		255 581 867,86
Terrains		3 264 660 153,87		11 006 800,00	-		3 253 653 353,87
Batiments		5 789 661 517,23	2 826 926,78	31 317 032,73	-		5 761 171 411,28
autres immobilisation corporelle		14 037 867 594,26	276 492 509,48	14 152 962,00			14 300 207 141,74
immobilisation en concession		11 014 278,00	76 513 968,00				87 528 246,00
Investissements encours		296 328 392,12	2 376 424 461,62	345 824 608,67	-		2 326 928 245,07
Titres de filiales		2 620 748 600,00					2 620 748 600,00
Autres titres de participation		47 857 575,00					47 857 575,00
prets		79 685,06	254 711,93	106 112,08			228 284,91
cautionnements versés		105 756 390,38	77 926 253,14	82 055 633,68			101 627 009,84
Autres créances immobilisées							-
Impots différés actif		350 927 221,00	189 037 625,76	84 370 317,55			455 594 529,21
TOTAL		**26 777 218 974,78**	**3 002 740 756,71**	**568 833 466,71**	-	-	**29 211 126 264,78**

Nom	
Prénom	
Spécialité	
Université	
Grade	
Age	
Pays	

A. **Ces questions concernent la norme comptable IFRS 3.**

	Oui	Non
1.Êtes-vous satisfait des apports de la norme internationale IFRS 3 révisée?		
2. Si la réponse est non pourquoi :		
3. Le traitement général du goodwill selon cette norme est il convenable et exhaustive		
4. Si la réponse est non pourquoi :		
5. la norme IFRS 3 a-t-elle besoin d'une autre révision notamment en ce qui concerne le traitement de goodwill ?		
6. La norme IFRS 3 se rapproche de la normes américaines FAS 141 et FAS 142 ?		

B. **Ces questions concernent le traitement initial du goodwill.**

	Oui	Non
1. Êtes-vous d'accord avec le classement de goodwill comme un actif incorporel ?		
2. Si la réponse est non pourquoi :		
3. Le goodwill génère t- il vraiment des avantages économiques futurs		
4. Le goodwill est un poste très varié d'éléments, et par conséquent difficile à déterminer les éléments créatif vraiment de valeur ?		
5. Une meilleure valorisation du goodwill commence par une meilleure identification des actifs incorporels identifiables?		
6. Le processus d'allocation des prix d'acquisition représente des difficultés pour les professionnels?		

C. **Ces questions concernent le suivi de valeur de goodwill « l'amortissement » .**

	Oui	Non
1. Etes vous pour l'amortissement de goodwill ?		
2. Etes-vous d'accord avec la limitation de la durée d'amortissement de goodwill?		
3. La détermination de la durée d'utilité de goodwill est extrêmement difficile?		
4. L'amortissement de goodwill exclu la possibilité d'augmentation de la valeur de goodwill?		
5. La non limitation de la durée d'amortissement de goodwill encourage les entreprises à manipuler le résultat ?		
6. Est-il possible de traiter le goodwill comme toute autre actif incorporel?		

D. **Ces questions concernent le suivi de valeur de goodwill « dépréciation »**

	Oui	Non
1. Etes-vous pour la dépréciation du goodwill		
2. Etes-vous d'accord avec la non reprise de perte de valeur sur le goodwill?		
3. Les tests de dépréciation de goodwill sont extrêmement complexes ?		
4. Les tests de dépréciation de goodwill sont coûteux pour les entreprises		
5. Est-il possible de déprécier et d'amortir le goodwill au même temps ?		
6. Le goodwill généré en interne doit être pris en considération en comptabilité?		
7. La formation de réseau l'unité génératrice de trésorerie est très difficile?		

A. **Ces questions concernent information divulgué sur le goodwill**

	Oui	Non
1 .Les sociétés cotées en bourse évitent de déprécier le goodwill?		
2 .La dépréciation du goodwill a-t-il des effets sur l'information divulguée auprès des utilisateurs de l'information ?		
3. Le niveau actuel de divulgation d'information sur le goodwill selon les normes IFRS est- il suffisant ?		
Si la réponse est non pourquoi ?		

Questions ouvertes:

1- Comment utiliser les informations divulguées sur le goodwill ?

2- Existe-t-il des différences entre le goodwill acquis contre la trésorerie et celui acquis en échange d'action en matière d'information divulguée ?

3- Avez-vous d'autres commentaires qui pourraient être utiles pour la comptabilisation des écarts d'acquisition et des pertes de valeur?

4- Comment voyez-vous la solution pour une comptabilisation probable de goodwill générer en interne ?

5- Comment pensez-vous qu'il serait possible d'augmenter la pertinence des informations comptables sur la dépréciation du goodwill?

6- Selon votre expérience avec l'application des normes IAS / IFRS, estimez-vous que l'estimation de la valeur recouvrable de goodwill est plus difficile et plus onéreuse que l'estimation de la durée de vie utile)?

7- Quel sont les difficultés rencontrées éventuellement par l'auditeur lors d'opération d'audit du goodwill

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

❖ القوانين و المراسيم

- ✓ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القانون الحامل للنظام المحاسبي المالي،الجريدة الرسمية رقم 19، مارس 2009.

2- المراجع باللغة الأجنبية

❖ الكتب

- ✓ Alain Frydlender, Julien Pagezy (2004), s'initier aux IFRS, édition la performance, Paris, France.
- ✓ Bernard Raffournier (2006), les normes comptables internationales ,3eme édition, édition Economica, Paris, France.
- ✓ Catherine Maillet, Anne Le Manh (2006), les normes comptables internationales IAS/IFRS, édition Foucher, Paris, France.
- ✓ Céline Michaïlesco(2009), qualité de l'information comptable In: Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et Audit, Economica, université Paris Dauphine, Paris, France.
- ✓ Christian Prat dit Hauret (2009), le contrôle de la survaleur : un défi pour les auditeurs légaux, Anales des mines responsabilité & environnement N° 55, Paris, France.
- ✓ Didier Bensadon et Jacques Richard (2015), comptabilité financière cas corrigés, normes IFRS versus normes française, 3 eme édition, édition Dunod, Paris, France.
- ✓ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Redakhelassi (2013), manuel de comptabilité et audit, édition Berti, Alger, Algérie.
- ✓ François Engel, Frédéric Kletz, cours de comptabilité générale, édition Presses des Mines – Paris Tech, Paris, France.
- ✓ Georges Langlois, Michèle Mollet (2011), manuel de gestion financière, édition Berti, Alger, Algérie.
- ✓ Institut national des techniques économiques et comptables (INTEC), fascicule de la finance: évaluation de l'entreprise, Série 02, partie 2, France.
- ✓ International Accounting Standard Board (2006), International Financial Reporting Standard, édition IFRSs.
- ✓ Jacques Richard, Christine Collette (2008), comptabilité générale, 8ème édition, édition Dunod, Paris, France.
- ✓ Jean-François Casta (2009), théorie positive de la comptabilité, in B. Colasse, Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit, Economica, Paris, France .
- ✓ Jelloul Boubir (2013), comptabilité financière SCF-IFRS, édition ITCIS, Alger, Algérie.
- ✓ Laurence Thibault-le Galon (2009), la comptabilité pour les nuls,édition FIRST, , Paris, France.

- ✓ Pascal Barneto, Georges Gregorio (2009), manuel et applications, DSCG 2 Finance ,2eme édition, édition Dunod, Paris, France.
- ✓ Stephane Brun (2011), guide d'application des normes IAS /IFRS, édition Berti, Alger, Algérie.
- ✓ Sylvie Leleu-Merviel, Philippe Useille (2008), quelques révisions du concept d'information, in : « problématiques émergentes dans les sciences de l'information », traité des sciences et techniques de l'information, Hermès/ Lavoisier, Paris, France.
- ✓ Wolfgang Dick, Franc Missonier-Pierre (2006), comptabilité financière en IFRS, édition Pearson, France.

❖ الأطروحات و الرسائل الجامعية

- ✓ Anne-Laure Farjaudon (2007), l'impact des marques sur les modes de pilotage de l'entreprise, thèse de doctorat en sciences de gestion, université de Paris Dauphine, Paris, France.
- ✓ Christophe THIBIERGE (1997), contribution à l'étude des déterminants de la comptabilisation des investissements immatériels, thèse de doctorat en sciences de gestion, université Paris IX – Dauphine, France.
- ✓ Karim Mhedhbi (2010), analyse de l'effet de l'adoption des normes comptables internationales sur le développement et la performance des marchés financiers émergents, thèse de doctorat, université Manouba, Tunisie.
- ✓ Malgorzata Guyot (2010), communication financière volontaire des sociétés françaises sur l'actif immatériel et sa perception par le marche, thèse de doctorat en sciences de gestion, université d'Evry-val d'Essonne, France.
- ✓ Réda Sefsaf (2012), contribution à l'analyse de l'effet de l'adoption des IFRS sur la qualité des chiffres comptables, thèse de doctorat, faculté de droit, d'économie et de gestion, Université D'ANGERS, France.
- ✓ Yosra Bejar (2006), la valeur informationnelle du capital immatériel, thèse de doctorat en sciences de gestion, Université Paris Dauphine, Paris, France.

❖ المجلات العلمية

- ✓ Alain Schatt Fabio Scerra (2013), étude des dépréciations du goodwill dans le secteur bancaire européen, revue l'expert-comptable suisse, suisse,.
- ✓ Alan Fustec (2007), le capital immatériel, le magazine de l'investisseur horizon croissance, N° 6, France.
- ✓ Angus Unegbu (2014), Theories of Accounting: evolution & developments, Income determination and diversities in Use, research journal of finance and accounting, vol 5, N° 19.
- ✓ Benoît Lebrun (2010), écarts d'acquisition et impôts différés, Revue Française de comptabilité, N°431, France.

- ✓ Caroline de Mareuïl-Villette, Julien Herenberg (2016), la reconnaissance du capital immatériel: Un outil pour la croissance, revue française de comptabilité, N°495, France.
- ✓ Charlotte Disle, Rémi Janin (,4/2015), la qualité de la communication financière sur le goodwill en IFRS, revue française de gestion N° 249, France.
- ✓ Charlotte Disle, Rémi Janin (2007), La norme IFRS 3 a-t-elle amélioré le contenu informatif du goodwill?, revue comptabilité - contrôle - audit, association francophone de comptabilité, France.
- ✓ Corinne Bessieux-Ollier, Elisabeth Walliser (2010), actifs incorporels et comptabilité, revue française de comptabilité, N°437, France.
- ✓ Eric TORT (2013), les tableaux de flux de trésorerie en règles françaises et internationales: essai de synthèse, Revue Française de Comptabilité, N° 462, France.
- ✓ Foley, B. Comm., MAcc, The role of the IFRS foundation, monitoring Board, IASB, IFRS advisory and the IFRS interpretations committee, certified public accountants, Irland.
- ✓ Gaëlle Lenormand, Lionel Touchais (2014), le test de perte de valeur avec l'IAS 36: difficultés et risques, revue française de comptabilité, N°473, France.
- ✓ Gilbert Gélard (2014), Pourquoi le goodwill pose problème(s) deuxième partie, revue française de comptabilité, N°472.
- ✓ Hervé stolowy, Gaétan Breton (2003), la gestion des données comptable revue de littérature, revue comptabilité - contrôle - audit, association francophone de comptabilité, France.
- ✓ Hugues de Noray (2015), les discussions sur l'amortissement de goodwill avancent-elles? , magazine option finance, N°1339, France.
- ✓ Jacques De Greling (2002), la gastronomie comptable américaine, revue analyse financière N°4, 3eme trimestre, France.
- ✓ L. Todd Johnson and Kimberley R. Petrone (1998), is goodwill an asset?, accounting Horizons, Vol 12, No 3,.
- ✓ Laurent Lévesque (2008), les regroupements d'entreprises selon IFRS 3– Phase II », SIC le magazine de l'ordre des experts comptables, N° 262, France.
- ✓ Lionel Touchais (2008), la problématique du goodwill: Quelles évolutions et pour quels résultats ?, revue française de comptabilité, N° 414, France.
- ✓ Lise Dervieux (2003), l'accélération de l'internationalisation des grands groupes français entre 1997 et 2002, direction des statistiques d'entreprises de l'Insee, économie et statistique, N° 363-364-365, France.
- ✓ Nicolas Perenchio (2010), implication des normes IFRS 3 et IAS 27 révisées, revue française de comptabilité, N°430, France .
- ✓ Odile Barbe, Belen Garcia-Olmedo (2010), la réforme comptable espagnole : convergence avec le référentiel IFRS, revue française de comptabilité, N°438, France.
- ✓ Odile Barbe, Laurent Didelot (2012), panorama de l'application des normes IFRS dans le monde et convergence avec les US GAAP, revue française de comptabilité, N°450, France.
- ✓ Pierre Schevin (2008), intérêts minoritaires, différence de première consolidation et goodwill, revue française de comptabilité, N° 411, France.

- ✓ Robert Obert (2011), Le nouveau cadre conceptuel de l'IASB, revue Française de comptabilité, N°439, France.
- ✓ Robert Obert (2014), l'évaluation a posteriori d'IFRS 3, revue française de comptabilité, N°475,France.
- ✓ Robert Obert (2013), le questionnaire de l'EFRAG et de l'OIC sur la comptabilisation des dépréciations du goodwill, revue française de comptabilité N°467, France.
- ✓ Sylvie Marchal, Annie sauvé (2004), goodwill, structures de bilan et normes comptables, revue de la stabilité financière banque de France, N°4, France.
- ✓ Thierry Roy (2006), amortissement du goodwill: une divergence France/IFRS qui subsiste, revue française de comptabilité, N° 386, France.
- ✓ Wayne Upton (2001), business and financial reporting: challenges from the new economy, special report: Financial accounting series 219-A, Financial Accounting Standard Board- FASB, Norwalk.
- ✓ Xavier Paper (2013), les goodwills et les passifs d'impôt différé, magazine option finance, N° 1214, France.

❖ الملتقيات المؤتمرات

- ✓ Adel Beldi (2011), quelle place pour les immatériels dans la communication financière?, symposium international: évaluation et valorisation des actifs immatériels, , Paris, France.
- ✓ C. Richard (2004), comment prendre en compte la dépréciation d'un actif ?, séminaire national « nouvelles normes comptables: quels enjeux pour l'enseignement de la comptabilité ? », France.
- ✓ Djamel khouatra (2004), la normalisation comptable entre modèle anglo-saxon et modèle continental: le cas de la Roumanie, pays en transition vers l'économie de marché, séminaire normes et mondialisation, France.
- ✓ Inès Bouden, Luc Paugam, Olivier Ramond (2011), les déterminants de la dépréciation du goodwill proposition d'un cadre d'analyse, congrès "comptabilités, économie et société, Montpellier, France.
- ✓ Inès Bouden, Tiphaine Compernolle (2008), le recours croissant aux évaluateurs externes dans le cadre des normes IFRS: conséquences pour l'auditeur, communication présentée dans 29ème congrès la comptabilité, le contrôle et l'audit entre changement et stabilité, France.
- ✓ karine Fabre, Anne-laure Farjaudon (2005), écart d'acquisition et normes IAS/IFRS une étude empirique des pratiques des entreprises françaises, congrès « comptabilité et connaissance », France.
- ✓ Nathalie Dagorn, Elodie Courjon (2009), le modèle de la juste valeur, facteur de volatilité ou révélateur de la santé du marché, congrès: la place de la dimension européenne dans la comptabilité contrôle audit, Strasbourg, France.

❖ التقارير و الدلائل

- ✓ Association des experts en évaluation d'entreprises (2014), lettre trimestrielle n°13 – 3 ème trimestre, Lyon, France.
- ✓ Cabinet H3P Audit & Conseil, Feuillet technique des es tests de dépréciation, Janvier 2015 Paris, France.
- ✓ Daniel Houri (2010), la comptabilité et la recherche comptable aujourd'hui, premiers états généraux de la recherche comptable, ANC autorité des normes comptable, France.
- ✓ Deloitte (2014), Guide de référence sur les IFRS, produit par documents et services créatifs à Deloitte, Montréal, Canada.
- ✓ Deloitte, regroupement des entreprise et changement dans les participations, guide portant sur IFRS3 et IAS 27, Montréal, Canada.
- ✓ Groupe de travail de l'Académie (2005), dépréciation d'actifs, guide pédagogique de lecture de l'IAS 36, l'académie des sciences techniques comptables et financières, France.
- ✓ H3P Audit & Conseil (2015), l'allocation du prix d'acquisition et la rationalisation du goodwill (Purchase Price Allocation / PPA), Paris, France.
- ✓ KPMG – Swiss GAAP FER (2014/15) , Vue d'ensemble, comptes consolidés illustratifs et check-list, 8ème édition remaniée, Zurich, suisse
- ✓ KPMG au Canada (2010), comparaison des IFRS aux PCGR canadiens – Aperçu, troisième édition, Canada.
- ✓ KPMG AUDIT, regroupements d'entreprises, collection "Comprendre et appliquer les normes IFRS.
- ✓ Le département consultations et publications de PwC (2008), de nouvelles normes IFRS pour les transactions, "Pocket Guide", PwC PricewaterhouseCoopers, France.
- ✓ Marc minet, Anne spphiepreud'homme (2013), similarities and differences a comparison of IFRS and Luxembourg GAAP, guide Pwc Luxembourg, Luxembourg.
- ✓ Organisation de coopération et de développement économiques (2006), réunion du conseil l'OCDE au niveau ministériel, actifs immatériels et création de valeur,.
- ✓ Pierre Labardin (-2006), autour de mot de comptabilité, laboratoire Orléanais de gestion, cahier de recherche, numéro 2, France.
- ✓ PricewaterhouseCoopers (PWC) (2010), financial accounting reporting and auditing services, IFRS versus German GAAP (revised) summary of similarities and differences, Germany.

❖ المواقع الإلكترونية

- ✓ Brian Friedirich, Laura friedirich, norme comptable internationale IAS 38 immobilisations incorporelles, certifiedgeneralcanadian ©CGA-Canada, 2011. Document disponible sur le site internet suivant : https://cours.unjf.fr/file.php/133/Cours/D122_amblard/res/res_02.pdf.
- ✓ Brian Friedrich Laura Friedrich, Stephen Spector, la norme internationale d'information financière 3 (IFRS 3), regroupements d'entreprises » ©CGA-Canada, 2009. Disponible

sur le site interne suivant: http://docplayer.fr/6452233-Norme-internationale-d-information-financiere-3-ifrs-3-regroupements-d-entreprises.html.

- ✓ Brian Friedrich, Laura Friedrich, norme comptable internationale IAS 36, dépréciation d'actifs, certifiedgeneralcanadian ©CGA-Canada, 2009. Document disponible sur le site internet suivant : http://docplayer.fr/8689143-Norme-comptable-internationale-36-ias-36-depreciation-d-actifs.html.
- ✓ C.C.Froster, glossaire des mots de l'intelligence économique – lettre c – 09/2011, disponible sur le site internet suivant: https://condette.wordpress.com/2011/09/02/glossaire-des-mots-de-lintelligence-economique-lettre-c-092011/ .
- ✓ Financial Accounting Standard Board, FASB home, about FASB, disponible sur le site internet suivant: http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176154526495
- ✓ Focus IFRS,comprendre le nouveau monde de l'information financière, disponible sur le siteinternet suivant:http://www.focusifrs.com/menu_gauche/iasb/structure_de_l_iasb/iasb
- ✓ IAS plus, IAS 22" Business Combinations" (Superseded), available on the following website:http://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias22.
- ✓ IFRS foundation, la norme IAS 38 « immobilisations incorporelles , article disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45646.pdf .
- ✓ IFRS foundation, norme comptable internationale IAS 38, Document disponible sur internet sur le site suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45646.pdf.
- ✓ IFRS foundation, norme comptable internationale IAS 12 impôt sur le résultat, document disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45608.pdf
- ✓ IFRS foundition, la norme d'information financière, IFRS 3 « regroupement d'entreprises , article disponible sur internet sur le site suivant : http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45583.pdf.
- ✓ IFRS Foundition, la norme internationale d'information financière IFRS 3. Document disponible sur le site internet suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45583.pdf.
- ✓ IFRS foundition, norme comptable internationale 36 « dépréciation d'actifs . Document disponible sur le site internet suivant: http://www.nifccanada.ca/normes-internationales-dinformation-financiere/ressources/normes-ifrs-proprement-dites/item45642.pdf.
- ✓ IFRS* Global Standards for the world economy, IFRS InterpretationsCommittee, disponible sur internet sur le site suivant: http://www.ifrs.org/The-organisation/Members-of-the-IFRIC/Pages/About-the-IFRIC.aspx.
- ✓ Jean-Marie Pruvost, Lorsque le goodwill creuse les pertes. article publié sur ClairActu blog d'actualité financière et économique, le 02/02/2013, France, disponible sur internet

sur le site internet suivant: http://www.clairactu.fr/2013/02/02/lorsque-le-goodwill-creuse-les-pertes/.

- ✓ Journal officiel de l'Union Européenne, IAS 22 regroupement d'entreprises, 13 /10/2003. Disponible sur le site internet suivant: http://www.decformations.com/ftp/ias/ias22.pdf.
- ✓ KPMG Audit, regroupements d'entreprises, collection "Comprendre et appliquer les normes IFRS, document disponible sur le site internet suivant:http://docplayer.fr/2944034-Regroupements-d-entreprises-collection-comprendre-et-appliquer-les-normes-ifrs-kpmg-audit.html.
- ✓ Lambert Didier; Epinette Georges, Bounfour Ahmed, capital immatériel 7 jours pour comprendre, rapport de CIGREF, Septembre 2006, France, document disponible sur le site internet suivant: http://www.cigref.fr/cigref_publications/RapportsContainer/Parus2006/2006-Capital-immateriel-7jours-pour-comprendre-CIGREF.pdf.

ملخص:

في إطار السعي لتقديم معلومات مالية ذات جودة عالية لمستخدمي القوائم المالية، تبرز بعض الصعوبات المتعلقة بتقييم بعض الأصول و الخصوم، هذا العمل اهتم في الحقيقة بتسليط الضوء على أحد الأصول غير المادية الأكثر أهمية، و هو فارق الحيازة و تقييمه في ظل معايير الإبلاغ المالي، حيث تناولت الدراسة المسار المعقد المتعلق بتحديده، الأمر الذي عزي إلى الطبيعة غير المتجانسة لهذا الأصل المتكون من عناصر عديدة كالشهرة و محفظة الزبائن... الإشكالية الأخرى التي تم تحليلها في هذه الدراسة ارتبطت بمتابعة قيمة هذا الأصل، و الوضعيات المختلفة الناتجة عن اختيار تطبيق الإهتلاك أو خسارة القيمة. على صعيد أخر، تمت محاولة تطبيق معايير الإبلاغ المالي على عمليات تجميع المؤسسات التي قام بها مجمع "صيدال"، و التي تولد عنها فارق حيازة.

الكلمات المفتاحية: تجميع المؤسسات، فارق الحيازة، الوحدة المولدة لسيولة الخزينة، الإهتلاك، خسارة القيمة.

Résumé:

Dans le but de présenter une information qualitative pour les utilisateurs des états financiers, apparaissent quelques difficultés liées à l'évaluation de certains actifs et passifs. En effet, cette thèse avait pour objectif de mettre en relief l'un des actifs incorporels les plus importants qui est le goodwill et son évaluation selon les normes IFRS, l'étude portait en réalité, sur le processus très délicat de sa détermination en raison de la nature hétérogène de cet actif, constitué d'éléments variés tels que la notoriété, le portefeuille client… L'autre problématique analysée dans cette thèse est liée au suivi de la valeur de cet actif et les situations différentes résultantes d'application de l'amortissement ou de la dépréciation. A un autre niveau, les normes IFRS ont été appliquées sur les opérations de regroupement des entreprises génératrices du goodwill, effectuées par le groupe « SAIDAL ».

Mots clés: Regroupement d'entreprises, goodwill, unité génératrice de trésorerie, amortissement, déprécation.

Abstract:

In order to present a qualitative information to the users of the financial statements, some difficulties arise related the valuation of certain assets and liabilities. The objective of this thesis is to highlight one of the most important intangible asset namely goodwill, and its valuation under IFRS standards. The study tackled the delicate process of its determination, because of the heterogeneous nature of this asset, made up of various elements such as notoriety, the client portfolio ... the other problem that analyzed in this thesis is allied to the subsequent valuation of this asset and the different situations resulting from the application of amortization or depreciation. On the other hand, the IFRS standards were applied to the business combination operations generating goodwill carried out by the SAIDAL group.

Keywords: Business combinations, goodwill, cash generating unit, amortization, depreciation.